

صناديق الإستثمار

في جمهورية مصر العربية
والعالم

دكتور

صلاح جوده

محاسب قانوني - خبير ضرائب

إهداء ٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة



د. صلاح جودة

محاسب قانوني - خبير ضرائب

الحمد لله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقسارون وفرعون وهامان وقد جاءهم موسى
باليانات فاستكبروا في الأرض وما كانوا سابقين

لم ينزلنا غير من هذه الكلمات نفاهم

لكل من استكبر وظن نفسه قوي قهار

عليه يثوب لرشده

وَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ
كَفَرُوا بِهِ سَاءَ
مَا يَكُونُ لَهُمْ
عِاقِبَةً

مقدمة

عام. ونجد أن عدد صناديق الاستثمار في مصر بدأ على استحياء بصندوقين والآن وصل العدد إلى ٢١ صندوق استثمار.

ونجد أن صناديق الاستثمار بدأت في مصر والدول الصاعدة مثل شرق آسيا بدرجة نمو أعلى من النمو الذي يحدث في صناديق الاستثمار في الدول الأوروبية وأمريكا. وهذا يرجع إلى أنه بعد فترة الإصلاح الاقتصادي حدث نوع من التراكمات المالية لدى البنوك وشركات التأمين نتيجة انتعاش سياسة اقتصادية شجعت هذا الاتجاه، كما أن هذه الأسواق تعد أسواق واعدة ومتعطشة لمثل هذه الأدوات والآليات المالية الجديدة. ولذلك نجد أن معدل النمو في هذه الصناديق أعلى من مثيله في الدول الأوروبية وخاصة في الفترة الأولى من إنشاء هذه الصناديق وتنشيط صناديق الاستثمار هو تنشيط للبورصة المصرية وعلى القائمين أن يضعوا نصب أعينهم الهدف المحدد من استخدام الأدوات المالية، هل الهدف هو تنشيط البورصة

تعد صناديق الاستثمار أحد روافد السياسة الاقتصادية التي تم اتباعها في العقدين الأخيرين (العقد عشر سنوات) وهي تعد أحد فروع القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ [قانون سوق رأس المال] وتعديلاته لأنه قبل بداية هذا القانون كان الاقتصاد المصري منذ قيام الثورة ومرحلة التمهيد مرورا بمرحلة قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وحتى بداية أول قانون لاستثمار رأس المال العربي والأجنبي عام ١٩٧٤ لم يكن هناك أي اهتمام بأدوات سوق المال الحديثة وما يتبعها من منشآت تقوم بمساعد هذه السوق الواعدة مثل شركات السمسرة في الأوراق المالية وشركات صناديق الاستثمار وشركات " مدير الاستثمار " وشركات الحفظ المركزي وشركات توريق الديون وخلافه من هذه الشركات.

ونجد أنه منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن تم الاهتمام في مصر بموضوع صناديق الاستثمار خاصة بعد تطبيق سياسة الخصخصة لشركات القطاع العام وشركات بها مشاركة مال

المصرية فقط ؟ هل الهدف هو جعل
البورصة المصرية قبلة البورصات
العربية والمستثمرين العرب؟ أم أن
الهدف الاسمي هو تدويل البورصة
وجعلها بورصة دولي يشار إليها كما
يشار إلى بورصة لندن ونيويورك
وطوكيو وخلافه.

وفي حالة تحديد الهدف
للبورصة المصرية وهي بمثابة الأصل
سيتم بالتالي تحديد أهداف الفروع
صناديق الاستثمار - شركات السمسرة
- شركات المقاصة مشروعات التوريد

وخلافه.....] وفي هذا الكتاب سنوضح
بقدر الإمكان والمعلومات المتاحة لنا
كيفية نشأة صناديق الاستثمار
وطبيعة عملها ومدير الاستثمار
وطبيعة عمله وعدد صناديق الاستثمار
في مصر وميزانية كل صندوق
والتحليل المالي لكل صندوق وما هي
الصناديق المالية وكيفية وصول
صناديق الاستثمار المصرية إلى طريق
العالمية وما هو الواجب على البنوك
وشركات التأمين وخلافه من تنشيط
البورصة وتنشيط الصناديق وخلافه.

ونسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير وأن يكون هذا الكتاب

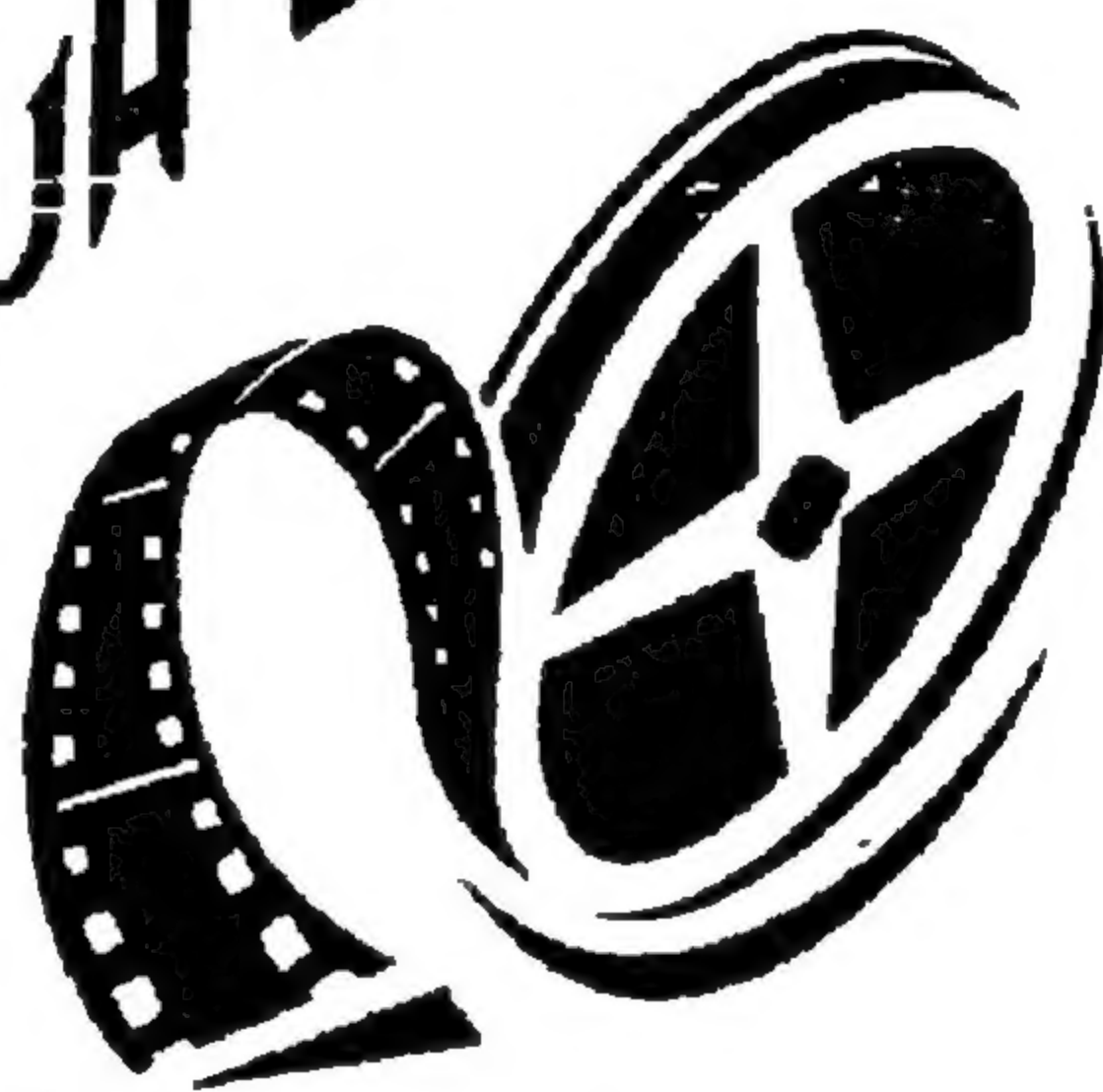
بمثابة مرجع لكل من يريد المعرفة عن صناديق الاستثمار

م. مصطفى جوده
م. مصطفى جوده
م. مصطفى جوده

مصر الجديدة

٢٠٠٣/٧/١

نفسية تاريخية



عن حنا طابق الاستثمار

- نبذة تاريخيه :
- إن صناديق الاستثمار هي عبارة عن أوعية تتولى جميع المدخرات ثم استثمارها، وتقوم بإدارة هذه المدخرات خبرات متخصصة بحيث تتولى استثمارها في أوراق مالية [أسهم أو سندات] وأذون خزانه، حيث تبيع وتشتري هذه الأوراق لكي تحقق أكبر عائد ممكن للمستثمر الذي اقتنى وثائق هذا الصندوق.
- تعود نشأة صناديق الاستثمار إلى "الاسكتلنديين" الذين قاموا بابتكار الصناديق المغلقة *Closed end*، أو شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت وذلك عام ١٨٧٠ وفي نفس الوقت أخذ عدد من صغار المدخرين بإيداع أموالهم ومدخراتهم الصغيرة لدى شركات إدارة الأموال *trusts* لتدار بواسطة محترفين في أعمال البورصات.
- وفي عام ١٩٢٩ أنشأ الأمريكيون ما يسمى بالصناديق المفتوحة *open ends*، حيث أخذت الصناديق المغلقة في الاختفاء.
- ثم أخذت الصناديق تنتشر في الكثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

• وفي مصر استحدث قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صناديق الاستثمار كمؤسسة مالية تستهدف جميع المدخرات واستثمار أموال المدخرين.

فنجد أنه في فرنسا تم إنشاء أول صندوق استثمار عام ١٩٤٥ ثم في ألمانيا عام ١٩٥٠ ثم انتشرت بعد ذلك في دول أوروبا كلها وأصبح هناك قوانين خاصة بصناديق الاستثمار في أمريكا وأوروبا تضع ضوابط العمل وأداء الصناديق وتطور من فترة لأخرى وفقاً لاحتياجات العمل الأساسية وبذلك نجد أن التجربة المصرية لصناديق الاستثمار سبقتها تجارب قوية على مراحل زمنية طويلة – ويجب علينا الاستفادة من الخبرة السابقة لأصحاب هذه الصناديق في تلك البلاد.

مفهوم



أنواع مناطق الاستثمار

مفهوم وأنواع صناديق الاستثمار:

إن صناديق الاستثمار هي عبارة عن أوعية تتولى جميع المدخرات ثم استثمارها، وتقوم بإدارة هذه المدخرات خبرات متخصصة بحيث تتولى استثمارها في أوراق مالية (أسهم / سندات) وأنون خزائنة، حيث تباع وتشتري هذه الأوراق لكي تحقق أكبر عائد ممكن للمستثمر الذي لفتى وثائق هذا الصندوق.

• وسوف نشير تفصيلاً إلى مفهوم الصناديق وأنواعها.

أولاً : مفهوم صناديق الاستثمار:

تعود نشأة صناديق الاستثمار إلى "الاسكتلنديين" الذين قاموا بابتكار الصناديق المغلقة (*Closed end*) أو شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت وذلك عام ١٨٧٠ وفي نفس الوقت أخذ عدد من صغار المدخرين بإيداع أموالهم ومدخراتهم الصغيرة لدى شركات إدارة الأموال trusts لتدار بواسطة محترفين في أعمال البورصات.

وفي عام ١٩٢٩ أنشأ الأمريكيون ما يسمى بالصناديق المفتوحة حيث أخذت الصناديق المغلقة في الاختفاء.

ثم أخذت الصناديق تنتشر في الكثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي مصر استحدث قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صناديق الاستثمار كمؤسسة مالية تستهدف تجميع المدخرات واستثمار أموال المدخرين

ثانياً : أهداف صناديق الاستثمار :

النمو : ولتحقيق ذلك فإن جزءاً من استثمارات الصندوق يوجه إلى شراء الأسهم العادية فقط بغرض الحصول على أكبر قيمة رأسمالية ممكنة.

الحصول على عائد ثابت :

ولتحقيق ذلك يوجه جزءاً من استثمارات الصندوق إلى شراء الأسهم التي تدر أرباحاً مرتفعة ومستمرة وهي أسهم الشركات الكبيرة المستقرة، كذلك في السندات الحكومية أو التي تصدرها كبرى المؤسسات المالية.

تحقيق عوائد متوازنة :

ولتحقيق ذلك يتم تقسيم الأموال المخصصة إلى قسمين شراء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (السندات والأسهم الممتازة) وشراء الأسهم العادية منخفضة درجة المخاطرة.

تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً مع الاحتفاظ بسيولة الاستثمارات :

ويتم الاستثمار في أدوات النقد قصيرة الأجل مثال أنون الخزائنة، والأوراق المالية المضمومة.

توفير السيولة :

يمكن لحامل الوثيقة استرداد قيمتها في أي وقت وذلك وفقاً للأسعار المعلنة لكل وثيقة.

[١] أهم خصائص المستثمر في وثائق صناديق الاستثمار :

يمكن القول أن صناديق الاستثمار تناسب

المستثمرين التاليين:

- الذين ليس لديهم الوقت الكافي لمتابعة البورصة، ويبحثون من جهة متخصصة לנוوب منهم في إدارة استثماراتهم.
- الذين ليس لديهم مبالغ صغيرة من المال وأساليب التعامل في أسواق المال وتقييم الفرص الاستثمارية.
- الذين يرغبون في تنويع استثماراتهم، ولكنهم لا يستطيعون القيام بذلك بمفردهم.
- الذين لديهم مبالغ صغيرة من المال ولكنهم لا يستطيعون توظيفها بأنفسهم ويرغبون في الاستفادة منها والحفاظ عليها.

[٢] عمولات الشراء وعمولات الاسترداد لوثائق الاستثمار :

- تختلف الصناديق فيما بينها وفقاً للتصنيف الآتي :

- (١) عدم تحميل حامل الوثيقة بأي عمولة.
- (٢) تحميل حامل الوثيقة بعمولة شراء فقط.
- (٣) تحميل حامل الوثيقة بعمولة استرداد فقط.
- (٤) تحميل حامل الوثيقة بعمولة شراء وعمولة استرداد.

[٣] أنواع صناديق الاستثمار في مصر :

النوع الأول Open - End funds [مفتوح]

جاءت هذه التسمية "النهاية المفتوحة" من أن حجم الأموال المستثمرة في الصندوق غير محدد. لأنه يجوز إصدار المزيد من الوثائق وبيعها فضلاً عن أن هذه الوثائق غير متداولة في سوق رأس المال بل إن الشركة المصدرة تكون دائماً على استعداد لإعادة شراء ما سبق وأصدرته من وثائق.

النوع الثاني Closed - End funds [مغلق] :

عدد الوثائق المصدرة منذ بدء الصندوق ثابتة لا تتغير. والمستثمر الذي يرغب في بيع ما يملكه من تلك الوثائق، أو الذي يرغب في شراء تلك الوثائق عليه القيام بذلك عن طريق شركات السمسرة حيث أن هذه الوثائق مقيدة يتم تداولها بالبورصة.

النوع الثالث - صناديق الاستثمار المباشر:

تهدف إلى تعظيم الأرباح الرأسمالية والعائد الدوري لتوزيعه على حملة الوثائق التي يصدرها الصندوق من خلال الاستثمار المباشر متوسط وطويل الأجل في مجموعة متنوعة من الاستثمارات كالآتي:

(أ) رؤوس أموال شركات قطاع الأعمال العام المدرجة ببرنامج الخصخصة، والشركات الخاصة المقيدة وغير المقيدة ببورصة الأوراق المالية والتي تتمتع بمزايا تنافسية بالنسبة لمنتجاتها والتي تديرها مجموعات إدارة قوية.

(ب) الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

(ج) كافة فرص الاستثمار في شركات مساهمة جديدة أو شركات أشخاص بشرط تحويلها على شركات مساهمة خلال سنة على الأكثر.

هذا ما الأخذ في الاعتبار عدم زيادة حجم الاستثمار في الشركة الواحدة على ١٥٪ من حقوق ملكية الإصدار الأول للصندوق إلا بموافقة مجلس إدارة الإصدار.

(د) يتم طرح إصدارات مغلقة لصندوق الاستثمار المباشر الواحد.

(هـ) يطرح وثائق صندوق الاستثمار المباشر عن غير طريق الاكتتاب العام وتتساوى الوثائق في حقوق والالتزامات وتشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار كلاً بنسبة ما يملكه من وثائق.

لجنة إدارة الإصدار:

يتولى إدارة كل إصدار من إصدارات الصندوق لجنة مؤلفة من ثلاث أعضاء على الأقل وسبعة أعضاء على الأكثر على أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة ممن ليس لهم مصلحة بالإصدار وأن يكونوا من نوى الخبرة في الأوراق المالية وبالنسبة لباقي الأعضاء فيجب أن يكونوا من حملة وثائق الإصدار يملكون عدداً من الوثائق لا تقل عن (...) وثيقة لكل عضو وتتحصر مهام لجنة إدارة الإصدار للصندوق فيما يلي:

- المراقبة والإشراف على نشاط الإصدار الأول للصندوق وأعمال شركة الإدارة.
- اعتماد الموازنة السنوية المقدمة من قبل شركة الإدارة.
- الموافقة على الاستثمار بنسبة أعلى من ١٥٪ من حقوق ملكية الإصدار الأول للصندوق في أي قطاع شركة بناء على توصية مدير الاستثمار.
- التوصية لجماعة حملة وثائق الإصدار الأول للصندوق لتوزيع أو إعادة استثمار الأرباح المحققة من بيع استثمارات الإصدار الأول للصندوق.

البيانات الدورية :

يرسل الصندوق أي كل مكتب كشف ربع سنوي يوضح تلخيص أداء الصندوق متضمنة الأوراق المختلفة التي يستثمر فيها الإصدار الأول للصندوق وقيمة كل وثيقة تحمي هي في آخر تقييم معتمد من مراقبي الحسابات.

أسواق المال : تنقسم إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد.

أسواق رأس المال : هي الأسواق التي يتم فيها التعامل مع أوراق مالية طويلة الأجل (أسهم وسندات).

أسواق النقد : هي الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الأوراق المالية : خاصة الأسهم والسندات التي تصدرها مؤسسات الأعمال، تعد السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال.

وتمثل الورقة المالية صك يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من الأرباح أو الحق في جزء من أصول المؤسسة، أو الحقين معاً.

أهم تصنيفات الأوراق المالية :

[١] أسهم عادية:

صك ملكية يعطي لحامله الحق في الحصول على توزيعات إذا ما حققت المؤسسة أرباح، وقررت الإدارة توزيعها كلها أو جزء منها، كما أنه ليس من حق حامل السهم المطالبة به طالما أن المؤسسة مستمرة.

[٢] سند:

صك مديونية يعطي لحامله الحق في فوائد دورية، فضلاً عن حقه في استمرار قيمة الدين في تاريخ محدد.

[٣] سهم ممتاز:

صك يحمل صفات الملكية كما يحمل صفات المديونية، فهو يشبه للسهم العادي في أنه مستند ملكية وليس له تاريخ استحقاق ويشبه السند في أنه قد ينص على استدعائه في وقت لاحق وأن له الحق في توزيعات سنوية تحدد بنسبة مئوية ثابتة.

[٤] الأوراق المالية القابلة للتحويل :

يقصد بها السندات والأسهم الممتازة التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية إذا ما رغب حاملها في ذلك.

أنواع صناديق الاستثمار حسب الجهة القائمة بتأسيس الصندوق

ومن أمثلة هذا النوع من الصناديق :

صندوق استثمار بنك مصر [الأول-الثاني]

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري
[الأول والثاني]

صندوق استثمار بنك القاهرة [الأول]

صندوق استثمار بنك الإسكندرية [الأول]

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي

(٣) أن يتولى إنشاء الصندوق إحدى شركات التأمين العاملة في البيئة المصرية سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع أحد البنوك العاملة في القطاع المصرفي ومثال ذلك صندوق استثمار " شركة المستثمرين المتحدون للتأمين" والذي أنشأته شركة " المستثمرون المتحدون للتأمين" بالتعاون مع بنك قناة السويس.

(١) أن يقوم على إنشاء الصندوق أفراد مساهمون وبذلك يقيم الصندوق شركة مساهمة وذلك في ظل شروط خاصة لأنها مختلفة إلى حد ما عن الشركات المساهمة العادية.

(٢) أن يقوم بإنشاء الصندوق أحد البنوك، باعتبار أن الأخيرة مؤسسات مالية قادرة ولديها من الإمكانيات - سواء المالية أو البشرية أو المعلوماتية - ما يسمح بإقامة صندوق استثمار ناجح، كما أنه حريص على سمعته واسمه في سوق المال.

أنواع صناديق الاستثمار

حسب نوع العائد

الاستثمار الحقيقي

للمستثمرين من صافي الأرباح
المحققة عن الفترة.

ومن أمثلة الصناديق:

- صندوق استثمار البنك الأهلي
المصري الثاني
- صندوق استثمار بنك مصر الأول.

صناديق الاستثمار ذو العائد التراكمي أو
ذو النمو الرأسمالي :

نعني به أن إدارة الصندوق تعمل
على إعادة استثمار العوائد المحققة
وذلك في كافة أنواع الأوراق
المالية المتاحة في سوق المال في
مصر، والتي يتم التعامل عليها في
سوق الأوراق المالية سواء كانت
أسهماً عادية لشركات مساهمة أو
سندات حكومية أو سندات لشركات
أو أذون خزانة أو أية أوراق تطرأ
مستقبلاً في سوق المال نتيجة
تنشيطه وتطويره، ويتم اختيار تلك
الأوراق وفقاً لمعايير فنية سواء
كانت تتعلق بالربحية أو بنسبة
التوزيع أو تطويره التاريخي أو
بالمخاطرة المتعلقة بتلك الأوراق.

يمكن تقسيم صناديق الاستثمار
حسب نوعية وطبيعة العائد
المستهدف تحقيقه وذلك على النحو
الآتي:

■ **صناديق الاستثمار ذو العائد الدوري
أو الدخل الدوري :**

والذي نعني به أن إدارة الصندوق
تستهدف من خلال الاستثمار في
محفظة الأوراق المالية المحلية
والدولية سواء كانت أسهم أو
سندات ومن خلال تنويع المحفظة
لتقليل المخاطر - تقديم عائد
دوري ربع سنوي في نهاية شهر
مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر
من كل عام أو عائد دوري نصف
سنوي في نهاية يونيو وديسمبر

• ومن أمثلة الصناديق التي أسست وفقاً لذلك:

• صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول.

• صندوق استثمار بنك القاهرة الأول.

• صندوق استثمار بنك مصر الأول.

صناديق الاستثمار ذو العائد

الدوري والنمو الرأسمالي

أو

ذو العائد الدوري والتركبي

يستهدف هذا الصندوق الاستثمار في محفظة أوراق مالية متنوعة من الأسهم والسندات المحلية والأجنبية والأوراق المالية الحكومية وتدار بمعرفة متخصصون لتعظيم العائد المحقق للمستثمرين تمهيداً لتوزيعها على حملة الوثائق.

هذا وبالإضافة إلى حق حملة الوثائق في استرداد وثائقهم أو بعضاً منها في اليوم الأول للعمل

المصرفي من كل أسبوع فإن الصندوق يوزع دخلاً دورياً ربع أو نصف سنوي على المستثمرين من صافي الأرباح المحققة عن الفترة المالية ويتم توزيعها بنسبة ما من صافي الأرباح السالف الإشارة إليها ويتم تحديد هذه النسبة في الترخيص الصادر من الهيئة العامة لسوق المال - ثم يتم إعادة استثمار باقي الأرباح في صندوق الاستثمار وبذلك يجمع هذا النوع من الصناديق بين توزيع عائد دوري وبين استثمار باقي الأرباح المحققة في الأصول المالية للصندوق والذي يعود على حملة الوثائق عند نهاية أو تصفية الصندوق.

ومن أمثلة هذا النوع من الصناديق :

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول

صندوق استثمار شركة المستثمرون المتحدون للتأمين.

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي.

أنواع صناديق الاستثمار

حسب مجال الاستثمار

صناديق الاستثمار الخاصة

بالاستثمار في الأوراق المالية

صندوق الاستثمار الذي يتعامل

في الأوراق المالية وفي مجالات

الاستثمار الأخرى

الأصل في صناديق الاستثمار وهو التعامل في الأوراق المالية ولكن يجوز في حالة الترخيص لها من الهيئة العامة للاستثمار ممارسة نشاطات أخرى بالإضافة إلى محفظة الأوراق المالية، على أن يتم ذلك في حدود نسبة الاستثمار التي يقررها على أن يقيم الصندوق.

دراسة تتضمن بياناً بمجالات القيم المنقولة وغيرها من المجالات الأخرى التي يرغب الاستثمار فيها، ومبررات ذلك والنتائج المتوقعة للاستثمار.

قد تستهدف بعض صناديق الاستثمار الاقتصار على استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية [الأسهم - السندات] وبالتالي لا يجوز لها مزاوله أية أعمال مصرفية وعلى وجه الخصوص أقراض الغير، أو ضمانه. أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة، كما لا يجوز لهذا النوع من الصناديق أن تتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال.



أهداف صناديق الاستثمار:

أولاً:

النمو وتحقيق ذلك فإن جزءاً من استثمارات الصندوق يوجه إلى شراء الأسهم العادية فقط بغرض الحصول على أكبر قيمة رأسمالية ممكنة. وأن تكون هذه الأسهم لشركات لها سمعة طيبة في السوق وذلك بعد القيام بعملیات تحليل مالي للأسهم ومتابعة دورية لعائد الأسهم وقوته بخلاف العائد للمتحصل منه والمتوقع منه.

ثانياً:

الحصول على عائد ثابت:

ولتحقيق ذلك يوجه جزءاً من استثمارات الصندوق إلى شراء الأسهم التي تدر أرباحاً مرتفعة ومستمرة وهي أسهم الشركات الكبيرة المستقرة، وكذلك في السندات الحكومية أو التي تصدرها كبرى المؤسسات المالية.

ثالثاً:

تحقيق عوائد متوازنة .

ولتحقيق ذلك يتم تقسيم الأموال المخصصة إلى قسمين شراء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (السندات والأسهم الممتازة) وشراء الأسهم العادية منخفضة درجة المخاطرة.

رابعاً:

تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً مع الاحتفاظ بسيولة الاستثمارات:

• ويتم الاستثمار في أدوات النقد قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة. والأوراق المالية المضمومة وذلك لفترات قصيرة حتى لا يؤثر ذلك على السيولة المطلوبة للصندوق..

خامساً :

توفير السيولة :

- الذين ليس لديهم الوقت الكافي لمتابعة البورصة. ويبحثون عن جهة متخصصة تنوب عنهم في إدارة استثماراتهم.

يمكن لحامل الوثيقة استرداد قيمتها في أي وقت وذلك وفقاً للأسعار المعلنة لكل وثيقة وقت الاسترداد.

سادساً :

أهم خصائص المستثمر في

وثائق صناديق الاستثمار:

- السذين يسرغبون في تسنويج استثماراتهم، ولكنهم لا يستطيعون القيام بذلك بمفردهم.

يمكن القول أن صناديق الاستثمار تناسب المستثمرين التاليين:

- الذين لديهم مبالغ صغيرة من المال، ولكنهم لا يستطيعون توظيفها بأنفسهم ويرغبون في الاستفادة منها والمحافظة عليها.

عمولات الشراء

وعمولات الاسترداد لوثائق الاستثمار

تختلف الصناديق فيما بينها وفقاً للتصنيف الآتي:

- (١) عدم تحميل حامل الوثيقة بأي عمولة.
- (٢) تحميل حامل الوثيقة بعمولة شراء فقط.
- (٣) تحميل حامل الوثيقة بعمولة استرداد فقط.

توسيع قاعدة الملكية:

من خلال جزء من أسهم الشركات والبنوك في البورصة للجمهور وفي مصر نجد أن صناديق الاستثمار لها عدة أهداف تحاول من خلالها تحقيق التوازن بين أهداف المدخرين والدولة والبنوك إلا أنه يجب أن يكون هدفها الرئيسي هو تنمية رأس المال حتى يتم تحقيق إيراد متوازن للعملاء ويمكن حصر هذه الأهداف في الآتي:

- **النمو**.
- **الحصول على عائد مناسب**.
- **تحقيق عوائد متوازنة**.
- **تحقيق عوائد مع الاحتفاظ بسيولة الاستثمارات**.
- **توفير السيولة**.
- **تدوير محافظ الأوراق المالية للبنوك**.
- **تجميع أموال المدخرين**.
- **تنشيط بورصة الأوراق المالية**.

• **وسنوضح كل هدف من هذه الأهداف بالتفصيل .**

لصناديق الاستثمار عدة أهداف يجب أن يحققها كل صندوق وهذه الأهداف تكون من خلال مناخ اقتصادي متكامل صالح للعمل أي يكون هناك تحرير للسياسة النقدية والائتمانية ويكون على رأسها تحرير سعر الفائدة والأقراض ويكون هناك برنامج زمني لخصخصة شركات القطاع العام وطرح وحداته للبيع وتوجيهها لمجال استثمار غير بنكي حيث يؤدي ذلك إلى نشاط وفاعلية سوق الأوراق المالية لأن الصندوق غالباً ما يقوم

بتجميع مدخرات صغار المستثمرين سواء للمقيمين داخل مصر أو العاملين بالخارج وهذا في النهاية يؤدي إلى الحفاظ على المدخرات الوطنية .. ونجد أن هذه الصناديق تعد بديلاً حَسناً عن شركات توظيف الأموال حيث أنه قبل ظهور شركات توظيف الأموال في بداية الثمانينيات لم يكن هناك أمام المستثمر الصغير سوى أوعية ادخارية سوى أوعية ادخارية عبارة عن صناديق التوفير والشهادات البنكية ذات العائد المنخفض .. ولكن مع ظهور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وظهور صناديق الاستثمار أصبح أمام المستثمر الصغير عدة أدوات استثمارية بديلة.

سابعاً :

ثامناً :

تدوير محافظ

تجميع أموال المدخرين

الأوراق المالية للبنوك

بذلك تجمع أموال صغار المدخرين ويقصد الإصلاح الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بعملية الخصخصة التي لم يتحقق لها النجاح إذا لم يكن هناك سوق مال مؤهل وقوي وله أدواته وعلى رأسها صناديق الاستثمار وهذا يسهل عملية توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المواطنين في الممارسات الاقتصادية للدولة.

ويقصد بها زيادة فاعلية محفظة الأوراق المالية التي تمتلكها البنك لأن تدوير المحفظة من طريق بيع وشراء الأسهم ذاتها أو غيرها وخاصة للتخلص من أسهم الشركات الصغيرة وشراء أسهم للشركات الكبيرة والمستقرة يعمل على زيادة ربحية الصندوق نتيجة فروق تقييم الأسهم.



صناديق الاستثمار داخل جمهورية مصر العربية :

م	اسم الصندوق	تاريخ النشاط	القيمة الاسمية	نوع الصندوق	مدبر الاستثمار
١	البنك الأهلي المصري الأول	١٤ سبتمبر	٥٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الثركمى	الأهلى لإدارة صناديق الاستثمار
٢	البنك الأهلي المصري الثاني	٣ أكتوبر	١٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الثابت	الأهلى لإدارة صناديق الاستثمار
٣	بنك مصر الأول	١ فبراير	١٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الدورى	كونكور د انتر ناشيونال لإدارة صناديق الاستثمار
٤	بنك مصر الثاني	١٧ سبتمبر	٦٦,٦٧	نمو رأسمالى	كونكور د انتر ناشيونال لإدارة صناديق الاستثمار
٥	بنك مصر الدولى	١ مارس	١٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الثركمى	كونكور د انتر ناشيونال لإدارة صناديق الاستثمار
٦	بنك الإسكندرية	٢٣ أكتوبر	١٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
٧	بنك أمريكان اكسپريس الأول	٢ إبريل	١٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الثركمى	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
٨	بنك القاهرة	٢٦ نوفمبر	١٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الثركمى	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
٩	البنك المصرى الخليجى	٢٩ إبريل	١٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
١٠	البنك المصرى الأمريكى	١٥ أكتوبر	١٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	المجموعة المصرية لإدارة صناديق الاستثمار
١١	المستثمرون المقعدون	٢١ أغسطس	٥٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	شركة بر ايم انفسمكت لإدارة صناديق الاستثمار
١٢	بنك الشركة المصرية الأولى	٣ يونيو	٥٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	شركة بر ايم انفسمكت لإدارة صناديق الاستثمار
١٣	بنك الشركة المصرية الثانية	١٥ أكتوبر	١٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	شركة بر ايم انفسمكت لإدارة صناديق الاستثمار
١٤	بنك الشركة المصرية الثالثة	٢١ فبراير	١٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	شركة بر ايم انفسمكت لإدارة صناديق الاستثمار
١٥	البنك المصرى لتنمية الصادرات	٧ أكتوبر	١٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار
١٦	بنك قناة السويس	٨ ديسمبر	٥٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	اجيپتيان انجلو لإدارة صناديق الاستثمار
١٧	صندوق استثمار المقارى العربى المباشر	١٤ فبراير	١٠٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الثركمى	اجيپتيان انجلو لإدارة صناديق الاستثمار
١٨	بنك مصر اكسپريور	١ يونيو	١٠٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	لازارد اسيت مانجمنت
١٩	بنك أمريكان اكسپريس الثاني	٢٢ يونيو	١٠٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	لازارد اسيت مانجمنت
٢٠	بنك مصر إيران	٢٧ أغسطس	٦٠٠,٠٠٠	ذات التوزيع الدورى	لازارد اسيت مانجمنت
٢١	اورينت ترانست	٢٣ فبراير	١٠٠,٠٠٠	ذات المعائد الثركمى	اورينت لإدارة صناديق الاستثمار

صناديق الاستثمار داخل جمهورية مصر العربية

Fund	Management	Capital Of fund	Book value	N. Of Units	Type of dividends
N.B.1 الأولى	الأولى لإدارة صندوق الاستثمار	200.000.000	500	400.000	Growth
E.A.B. المصري الأمريكي	المجموعة المصرية	200.000.000	100	2.000.000	Semi Annually
Alex. B. الإسكندرية	المجموعة المصرية	200.000.000	100	2.000.000	Semi Annually
Misir 1 مصر الأولى	كونكورديانتر ناشيونال	400.000.000	1000	400.000	Quarterly
Allied المجموعة العربية للتأمين	برايم انفيستمنت	100.000.000	500	200.000	Semi Annually
Misir 2 مصر الثاني	كونكورديانتر ناشيونال	300.000.000	1000	300.000	Growth
N.B.2 الأولى الثاني	الأولى لإدارة صناديق الاستثمار	300.000.000	100	3.000.000	Quarterly
Cairo B.O. بنك القاهرة	ميرميس لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	100	1.000.000	Growth
Saib 1 الشركة المصرفية العربية	برايم انفيستمنت	50.000.000	500	100.000	Growth
Export Dev. B. تنمية الصادرات	القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	100	1.000.000	Semi Annually
S.C.B. قناة السويس	اجيشيان انجلو لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	500	200.000	Semi Annually
AM. EX.B. امريكان اكسپريس	ميرميس انجلو لإدارة صناديق الاستثمار	300.000.000	100	3.000.000	Semi Annually
Eg. & Gu.B. المصري الخليجي	ميرميس لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	100	1.000.000	Semi Annually
Caib.2 الشركة المصرفية العربية	برايم انفيستمنت	130.000.000	100	1.300.000	Semi Annually
Misir Iran Dev.B مصر ايران	لزار است مانجمنت " ايجيت"	100.000.000	100	1.000.000	تراكمي مع توزيع نصف سنوي
Orient Trust اورينت تراست	المصرية للاستثمار والأعمال	50.000.000	1000	50.000	Growth
MIB مصر الدولي	كونكورديانتر ناشيونال	250.000.000	100	2.500.000	Growth
Delta	H. F. M	50.000.000	100	500.000	تراكمي مع توزيع نصف سنوي
Exterior مصر اكستريور	لزار است مانجمنت " ايجيت"	117839.000	1000	117.839	تراكمي مع توزيع نصف سنوي
Saib 3 المصرفية العربية	برايم انفيستمنت	50.0000.000	100	500.000	Quarterly
Am. Ex. B 2 امريكان اكسپريس	لزار است مانجمنت " ايجيت"	100.000.000	1000	100.000	ذات عقد يومي تراكمي
Arab Land العقاري العربي	اجيشيان انجلو لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	10000	100.000	ذات عقد تراكمي ودوري



أداء الصناديق العامة في السوق المصري

Fund	Rank	Return of Week	Rank	Return of Month	Rank	Return of 3 months	Rank	Return of 6 month	Rank	Return of 12 month	Rank	Return of 2003
National Bank (1)	13	-1.082%	5	-0.151%	6	6.897%	6	16.489%	9	24.389%	11	19.940%
National Bank (2)	5	-0.361%	6	-0.147%	15	1.699%	14	16.489%	15	6.753%	14	5.375%
Banque Misr (1)	7	-0.710%	9	-0.393%	19	0.839%	17	4.107%	20	0.073%	15	4.222%
Banque Misr (2)	9	-0.841%	4	-0.061%	14	1.891%	15	2.922%	21	-0.647%	16	4.040%
Bank of Alexandria	12	-0.940%	13	-1.285%	5	7.015%	9	3.284%	5	29.933%	7	22.300%
Egyptian Amer. Bank	10	-0.898%	12	-1.100%	7	6.530%	11	15.023%	6	28.997%	9	21.736%
Arab Misr Insurance Grp.	11	-0.905%	7	-0.264%	13	2.999%	13	8.175%	13	8.236%	13	11.320%
Banque Du Caire	15	-1.31%	17	-1.831%	2	10.007%	4	19.888%	3	51.140%	4	33.692%
SAIB (1)	17	-1.703%	11	-1.015%	11	5.148%	8	15.322%	12	20.556%	8	22.274%
Exports Dev. Bank	6	-0.647%	8	-0.272%	4	8.931%	2	24.132%	4	46.854%	2	34.437%
Suez Canal Bank	8	-0.749%	15	-1.607%	21	-1.419%	21	-1.811%	19	1.744%	21	0.675%
American Exp. Bank	14	-1.225%	16	-1.643%	3	9.999%	3	21.788%	2	51.240%	3	33.833%
Egyptian Gulf. Bank	16	-1.658%	19	-2.637%	1	11.609%	1	26.297%	1	59.876%	1	41.420%
SAIB (2)	20	-1.838%	10	-0.694%	8	6.478%	5	17.474%	11	22.935%	6	22.759%
Misr. Exterior Bank	18	-1.731%	20	-3.097%	10	5.210%	7	16.473%	8	26.743%	5	24.653%
Misr Int. Bank	21	-2.008%	18	-1.996%	9	6.148%	10	14.988	7	28.879%	10	20.476%
Misr Iran Bank	19	-1.786%	21	-3.129%	12	4.187%	12	13.893%	10	23.484%	12	19.108%
Orient Trust	3	0.100%	3	0.356%	17	1.233%	18	2.095%	17	3.465%	19	2.208%
SAIB (3)	2	0.111%	14	-1.330%	20	-0.111%	20	1.427%	16	5.163%	20	2.102%
Arab Land Bank	4	0.000%	1	0.567%	18	1.197%	19	1.487%	18	3.001%	18	2.470%
American Exp. Bank (2)	1	0.145%	2	0.560%	16	1.695%	16	3.203%	14	7.151%	17	3.802%

EGYPTIAN INVESTMENT MANAGEMENT ASSOCIATION
PERFORMANCE OF EGYPTIAN MUTUAL FUNDS
As of 10- Jul - 03

Open End - Balanced Funds:

National Bank 1	Al-Ahly Funds Management	Sep-94	500	655.33	4.02%	2	28.24%	1	27.41%	1	12.98%
AMIG (allied investors)	Prime Investment	Aug-95	500	313.00	4.33%	3	16.04%	4	15.09%	4	9.48%
National Bank 2	Al-Ahly funds Management	Oct - 95	100	57.85	0.87%	4	16.71%	3	21.82%	2	11.67%
Suez Canal Bank	Copex	Dec-96	500	206.20	0.99%	5	4.56%	5	2.82%	5	-19.04%
SAIB 2	Prime Investment	Oct-97	100	114.00	3.64%	1	25.58%	2	21.15%	3	18.20%

Open End - Balanced Funds:

Egyptian American Bank	Hermes Funds Management	Oct - 94	100	110.09	5.98%	3	43.91%	3	60.83%	3	2.11%
Bank of Alexandria	Hermes Funds Management	Dec - 94	100	120.96	6.14%	2	43.49%	3	60.59%	3	
Banque Mistr 1	Concord International	Feb - 95	100	79.11	3.02%	11	10.56%	11	2.44%	11	
Banque Mistr 2	Concord International	Sep - 95	66.67	50.86	5.23%	9	10.49%	12	2.38%	12	
Banque du caire	Hermes Funds Management	Nov - 95	100	227.30	5.67%	6	39.08%	6	59.30%	6	
SAIB 1	Prime Investment	Jun - 96	500	720.00	4.35%	10	25.94%	10	52.92%	10	
EDBE	Cairo Funds Management	Oct - 96	100	101.72	2.30%	12	42.41%	4	59.06%	5	
Amex 1	Hermes Funds Management	Apr - 97	100	103.37	5.59%	8	39.22%	5	58.85%	6	
Egyptian Gulf Bank	Hermes funds management	May - 97	100	113.81	6.48%	4	48.46%	1	69.89%	1	
MTB Bank	Concord International	Feb - 97	100	85.67	5.73%	5	27.11%	9	34.60	9	
Mistr Exterior	Lazard Asset Management	Dec - 97	1000	1063.41	5.66%	7	32.43%	7	38.025	7	
Mistr Iran	Lazard Asset Management	Jul - 98	100	113.86	5.73%	4	28.66%	8	35.30%	8	

EGYPTIAN INVESTMENT MANAGEMENT ASSOCIATION
PERFORMANCE OF EGYPTIAN MUTUAL FUNDS
As of 10- Jul – 03

Open End – Fixed income funds :

SAIB 3	<i>Prime investment</i>	<i>Feb – 99</i>	<i>100</i>	<i>100.50</i>	<i>0.79%</i>	<i>1</i>	<i>2.71%</i>	<i>2</i>	<i>9.14%</i>	<i>2</i>
Amex 11	<i>Lazard Asset Management</i>	<i>Jun – 99</i>	<i>1000</i>	<i>1050.12</i>	<i>0.77%</i>	<i>2</i>	<i>462%</i>	<i>1</i>	<i>9.24%</i>	<i>1</i>

Open End – Fixed Income funds :

Orient Trust	<i>Egyptian investment co.</i>	<i>Jan – 97</i>	<i>1000</i>	<i>1117.93</i>	<i>0.30%</i>	<i>1</i>	<i>2.08%</i>	<i>1</i>	<i>3.16%</i>	<i>1</i>
---------------------	--------------------------------	-----------------	-------------	----------------	--------------	----------	--------------	----------	--------------	----------

Market Return :

CASE 30	<i>01-01- 98</i>	<i>1000.25</i>	<i>831.41</i>	<i>13.09%</i>	<i>68.69%</i>	<i>74.89%</i>	<i>36.24%</i>	<i>45.34%</i>
HTI			<i>9058.61</i>	<i>12.78%</i>	<i>68.64%</i>	<i>68.88%</i>	<i>48.61%</i>	<i>-2.17%</i>
EFGI			<i>4198.38</i>	<i>10.79%</i>	<i>82.02%</i>	<i>89.75%</i>	<i>45.16%</i>	<i>-3.45%</i>

- *A split of 10 to 1 for Banque Mistr 1 .*
- *Split of 15 to 1 for Banque Mistr 11 .*



التكيف الشرعي لعمليات صناعية الاستثمار

أولاً: مفهوم الإسلام للتنمية الاقتصادية :

يهتم الإسلام بمشكلة التنمية الاقتصادية وعلاج حالات التخلف المختلفة، إلا أنه يعالجها كجزء من مشكلة أوسع وأعم، هي مشكلة تنمية الإنسان نفسه وبيئته الاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن له تقديره لمشكلة التخلف والعوامل المسببة لها، ومن هذا التقدير فإن المنهج الإسلامي لهذا التخلف والعوامل المسببة لها، ومن هذا التقدير فإن المنهج الإسلامي لهذا التخلف والعوامل المسببة لها، يختلف عن المناهج الأخرى التي تسود الفكر الاقتصادي الحالي في مركزياتها الأساسية وأن كان يتفق مع بعضها ويستفيد منها في بعض المسائل الفرعية والثانوية مثل بعض السياسات والأدوات والمعايير الفنية التي يمكن تضمينها الإطار الإسلامي بما يتناسب مع أسسه ويخدم أهدافه ويخدم أهدافه.

- وقد ظن البعض أن مفهوم الاقتصاد يقتصر على الربا المتمثل في فوائد البنوك في السنوات العشرين الأخيرة منذ بدء انتشار البنوك الإسلامية في مصر والعالم العربي والإسلامي .. بل امتد التطبيق في نهجها إلى بعض البلدان الغربية ذلك أن القواعد الإسلامية لها تطبيقات في نواحي الاقتصاد المختلفة ابتداء من علاقة الفرد مع ربه سبحانه وتعالى في المال، ثم علاقته بالمجتمع ومع شركائه.. الخ ، فوضع الإسلام للمبادئ العامة التي يمكن أن ينبثق منها ما يصلح تطبيقه في كل عصر.

- ولا شك أن موضوع البحث عن صناديق الاستثمار والتكليف الشرعي لها، خاصة بعد استعراضنا لنشاطها وأهميته في التنمية، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يقف حائلاً أمامها، سوى بعض الضوابط والروابط وتنقيتها مما لا يتطابق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ثانياً: الأصول الشرعية في المسائل الاقتصادية :

لقد استجبت معاملات كثيرة في العصر الحديث بكل ما فيه من تعقيدات ومشاكل إذا أن كثيراً من هذا التظلم في المعاملات نشأ في أحضان غريبة عن الإسلام.

- بيد أن المجتمع الإسلامي - نظراً لعوامل كثيرة - أصبح يتعامل بهذه النظم حتى يسائر الركب خاصة في النواحي والشئون الاقتصادية.. ولق ظهرت صحوة عند المسلمين وأصبح كل من يهمل الأمر يتسائل : أين هذه المعاملات المعاصرة من الإسلام ؟ وهذا التساؤل في حد ذاته ظاهرة طيبة وصحية ، لأنه يدل على الثقة الكبيرة في الفقه الإسلامي.

في نشاط البنوك الإسلامية :

ونعود بالذكر إلى نشأة البنوك الإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين الذي نعيشه، وكيف خرجت الدراسات والأبحاث وانعقدت المؤتمرات والندوات تثبت أن أحكام الشريعة الإسلامية الغراء تمتد إلى جميع مجالات الحياة وهي صالحة لكل زمان ومكان وفيها ما يسعد البشرية في الدارين [الدنيا - الآخرة].

في مسائل بورصة الأوراق المالية :

بورصة الأوراق المالية كما هو معروف مكان تتعقد فيه اجتماعات من نوع معين لإبرام صفقات تجارية حول الأوراق المالية ويهمنا قبل توضيح الأصول الشرعية في معاملات البورصة أن نوضح أهم الوظائف التي تقوم بها، وأيضاً أشكال العمليات التي تتم بالبورصة.

أهم الوظائف التي تقوم بها البورصة :

- إيجاد أسواق دائمة بصرف النظر عن مقدار الثمن، وذلك لأن البورصة تباع وتشترى فيها الأوراق المالية وتخضع فيها الأسعار لنظرية العرض والطلب والبورصة بذلك تحقق العديد من الفوائد لسرعة تداول الأوراق المالية ومعرفة ثمنها وتحويل قيمتها إلى نقود أو بالعكس، وأيضاً لسهولة قبول الدائن الأسهم والسندات كضمان لقرضه مما يجعله آمناً على حاله.

المضاربة في البورصة :

المضاربة في البورصة وظيفة أخرى تعني المخاطرة بالبيع أو الشراء، بناء على التنبؤ بتقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار، وقد يؤدي هذا التنبؤ إذا أخطأ في دفع فروق الأسعار بدلاً من قبضها، والواقع أن معظم التعميمات الأصلية التي تتم بالبورصة تقوم على هذا الأساس المضاربة أو المخاطرة، مع السماح لهؤلاء المضاربين بالتعامل المكشوف، بمعنى السماح بالبيع وعقد الصفقات دون أن يكون المضارب مالكا للسلع، مع أن من بين هذا الصفقات ما ليس بيعاً حقيقياً، لأنه لا يجري فيها تسليم أو تسلم حقيقيان، والمسألة كلها تنحصر في قبض أو دفع فروق الأسعار وهي عمليات لا تعدو أن تكون مقامرة صريحة.

أشكال العمليات التي تتم داخل البورصة

الشكل الأول:

وهي العمليات الآجلة وهذه العمليات يعقدها من يرغبون في استثمار أموالهم بشراء أوراق مالية، وبيع تلك الأوراق عند توافر فرصة للربح أو أملاً في الحصول على الجوائز التي تعطي لبعض السندات.

الشكل الثاني:

وهي العمليات الآجلة، إما أن تكون العمليات الشرطية البسيطة وهي التي يكون فيها للمضارب حق فسخ العقد في ميعاد التصفية أو قبله إذا تقلبت الأسعار في غير صالحه، أو ينفذ العملية إذا تقلبت الأسعار لصالحه وفي مقابل ذلك يدفع المضار تعويضاً وهو مبلغ يتفق عليه يدفع ولا يرد إليه.

أو أن تكون العمليات الشرطية مركبة أو للخيارية المزدوجة،

وهي التي يكون فيها للمضارب الحق في أن يكون مشترياً أو بائعاً أو أن يفسخ العقد إذا رأى أن ذلك في مصلحته عند التصفية أو قبلها.

الشكل الثالث:

وهي العمليات المضاعفة، وفيها يكون للمضارب الحق في مضاعفة الكمية التي اشتراها أو باعها وذلك بسعر يوم التعاقد، إذا رأى أن التصفية في صالحه، وفي مقابل ذلك يدفع تعويضاً مناسباً يتفق عليه، ولا يرد إلى دافعه، وتختلف قيمة هذا التعويض باختلاف نسبة الكمية المضاعفة.

• وهكذا نجد أن المضارب في البورصة هو سمسار صاحب المال، وينفذ أوامره ويكون ملكه تماماً داخل البورصة نظير عمولة (أجر معين) لكن هذا المضارب أو هذا العميل

قد يتاجر لنفسه، وقد يكون
وكيلاً عن شركة.

ويتلخص دور البنوك التجارية في
هذه العمليات في أنها تقدم ما
يسمى (بالتغطية)، والمراد
بالتغطية مبلغ من المال أو
الصكوك التي يسهل تحويلها إلى
نقد، يتسلمها السمسار في العقود
الآجلة من عملية المشتري أو
البائع كي يقوم بتعهداته المتعلقة
بتفويض الصفقة، وللسمسار
الحرية في تحديد مقدار التغطية
في حدود الثمن وبذلك يستطيع
السمسار التأثير في المضاربة أو
التعامل على المكشوف.

حكم الشرع الإسلامي

في

مسائل البورصة

أولاً :

ما يطلق عليه المضاربة في البورصة
معناها المخاطرة على سعر السلعة في
البورصة في تصفية معينة، وهي إما

مضاربة على الصعود ومعناها أن المضارب
يشترى السلعة بسعر وهو يخاطر في أنه
سيرتفع فيبيع (حالا) ما اشتراه مؤجلاً
بالسعر المرتفع ويقبض الفرق، وإما مضاربة
على الهبوط ومعناها أن شخصاً يبيع سلعة
بسعر وهو يخاطر في أنه سينخفض يوم
التصفية حيث يبيع بالثمن الحالي
ويشتري ما اتفق عليه مؤجلاً ويقبض الربح
وهذه المضاربة بهذه الكيفية حرام لأن
فيها يبيع ما لا يملكه البائع كما أن فيها
يبيع المشتري قبل قبضه وهما غير جائزين
شرعاً.

• أما المضاربة الشرعية "القراض" فهي
تقوم على أساس المشاركة بين العامل
وصاحب المال (العمل من جانب،
والمال من جانب آخر ويتفقان على
تقسيم الربح بينهما بنسبة معلومة
ثانياً:

من الفقهاء المحدثين من أجاز
شراء وبيع الأوراق المالية باعتبارها لون من
ألوان المضاربة الشرعية، كالإمام محمد
عبدو والأستاذ عبد الوهاب خلاف معتبرين
أن تحديد الربح أصبح ضرورياً بعد فساد
الذمم عند الكثير من الناس كما أن فقهاء
آخرون رفضوا هذا طبعاً نقادة التشريع
الإسلامي، أن كل قرض جر نفعاً فهو ربا
وهذا قرض جر ربحاً ثابتاً فهو من الربا
للواضح.

يقول الشيخ محمود شلتوت:

وأما السندات (وهي القرض بفائدة معينة ثابتة لا تتبع الربح والخسارة) فإن الإسلام لا يبيحها إلا حيث دعت للضرورة الواضحة التي تفوق أضرار السندات التي يعرفها الناس ويقررها الاقتصاديون.

آراء وفتاوى

صادرة عن الأوراق المالية

الآراء :

يجب أن تتم المعاملات في الأوراق المالية أو غيرها سواء في تجارة أوراق مالية أو أي نشاط آخر في دائرة الحلال على كافة مستويات التعامل الفردي أو الجماعي أو الدولي، وفقاً للاعتبارين التاليين:

(١) عدم التعامل في أوراق مالية تكون تابعة لمنشآت ذات منتجات تحرمها الشريعة الإسلامية كأنواع الخمور المختلفة ولحم الخنزير والميتة والأصنام (أي التماثيل) وغيرها.

(٢) الاقتصار في المعاملة بالأوراق المالية الدولية التابعة للمؤسسات التي تنتج اللحوم المباحة على الدول التي تعتقد بالعقائد السماوية

بقوله تعالى **وَعَنْكَ**

ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وأنه لفسق

الآية ١٢١ من سورة الأنعام

وقول الرسول الكريم ﷺ

"إن الله حرم بيع الخمر والميتة"

رواه البخاري

يجوز الاتفاق على بيع حصص أو
أسهم في شركات ذات موجودات
حقيقية ليست مقتصورة على
الديون والنقد أو أحدهما بشرط
احتفاظ البائعين باسم الشركة
المبيعة ويعتبرون بهذا الشرط
بمستأبة رب المال في المضاربة
الشرعية بشروطها.

الفتاوى في حكم بيع أسهم

الشركات مع الاحتفاظ بحق الإدارة

يجوز شراء أسهم الشركات
المساهمة ذات الغرض المشروع
وتعامل مع البنوك بالقروض : في
حالة شراء أسهم الشركات العاملة في
البلاد الإسلامية لقصد العمل على
أسلمة معاملاتها أمر مطلوب لما فيها
من زيادة مجتات التزام المسلمين
بأحكام الشريعة الإسلامية أما في حالة
شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد
غير الإسلامية فهو أمر جائز
للمستثمرين إذا لم يجدوا بديلاً خالصاً
من الشوائب.

الأسهم التفضيلية

• أما بالنسبة لشراء أسهم الشركات

من قبل مؤسسات مالية إسلامية

فهو أمر جائز إذا كان محدداً

بهدف استثمار السيول الفائضة

أو إنشاء صناديق استثمارية

مخصصة لمساعدة الأفراد على

دخول هذا المجال.



رأى الفقيه في الأسهم

التفضيلية التي تعطي بعض الأسهم

امتياز الأولوية في الحصول على الأرباح

وفي حالة عدم تحقيق أرباح في تلك

السنة ينقل الحق إلى السنة التالية، أن

هذا الامتياز غير جائز شرعاً لأنه يقطع

المشاركة في بعض الحالات.



مشروع إنشاء

صندوق إسلامي

مشروع إنشاء صندوق استثمار إسلامي :

تنظم العلاقة التعاقدية بين إدارة الصندوق أو الإصدار ما تتضمنه فيها أو نظامها الأساسي أو اللوائح المكملة لها، وفي تلك اللوائح تدرج الكثير من الأحكام الخاصة بعقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار.

- وهناك مسائل أساسية تتصل بتكوين الصندوق أو الإصدار، بعيداً عما تتم مزاويلته داخلهما من الصيغ الاستثمارية المشروعة، لأنها تحدد الحقوق والواجبات لكل من المدير والمشاركين.

ويقسم رأس مال الصندوق إلى وحدات تمثّل حصصاً تسوّى في رأس المال وذلك ليستلّاهم وضع المضاربة مع تحديد رب المال فيها وتحدد ملكية كل مشارك بحسب الحصة المملوكة له على الشيوع ويساعد هذا على توزيع الربح وتحميل الخسارة، حسب نظام الصناديق مع الحصة في الملكية

- ويجوز مساهمة الجهة المنشئة للصندوق أو الإصدار في رأس مال الصندوق ويكون استحقاقها نصيباً من الربح بصفتها مضاربياً ونصيباً آخر بمقدار مساهمتها في رأس المال، والأصل في هذه المساهمة من الجهة أو من المشاركين أن تكون بالنقود ولا مانع من تقديم مساهمة عينية من الجهة كعقارات أو معدات على أن تحدد قيمتها.

• وقد يسمح نظام الصندوق بدفع قيمة المساهمة على أقساط، وبذلك نتحقق مصلحة المشارك بالتيسير عليه وتمكينه من المتابعة وتقويم الأداء ومصلحة الجهة أيضاً بمعرفة السيولة لإمكانات التوظيف، وإذا العبرة بما يدفع فعلاً من الحصة التي اكتب بها المشارك، وهذا يتفق والمذهب الحنبلي في عدم اشتراط تسليم كل رأس المال للمضاربة بل يصح أن يبقى مع رب المال أو وضعه عند أمين، لأن هذا الشرط لا يحول دون عمل المضارب، فكلما احتاج لمبلغ من المال أخذه.

كما يمثل صك الوحدة الاستثمارية ملكية حصة شائعة في الصندوق أو الإصدار وتستمر هذه الملكية طيلة مدتها ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكية من بيع وهبة وإرث وغيرها.

• فيحق للمشارك التصرف بالوحدة بالبيع ولكن عليه إعلان مدير الصندوق وله شرعاً أن يبيع بالقيمة المتراضية عليها بينه وبين المشتري سواء كانت ممثلة للقيمة الأساسية أو السوقية أو أكثر أو أقل.

أما من ناحية ضمان رأس مال الصندوق، فإن من أحكام المضاربة وكذا الوكالة أن المضارب أو الوكيل لا يضمن ما بيده من الأموال المستثمرة إلا بالتقدير أو التقصير أو مخالفة الشروط التي تفيد بها ، فلا يجوز اشتراط ضمان رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضمان واستحق المضارب ربح مضاربة المثل، ويجوز أن يتطوع المشارك بالضمان منفصلاً عن عقد المضاربة أي بعد تمام العقد، فلا يبني دخول المشارك على وجود ذلك للضمان.

• وبالنسبة لمصروفات تأسيس الصندوق من أتعاب التخطيط وتنظيم هيكله

ورسوم الترخيص وأية مصروفات أخرى، فإنها تحمل على حساب الصندوق،

فهي إما أن يطالب بها المشاركون عند الاكتتاب وإما أن تخصم من صافي الأرباح

تستحق بعد ذلك وقبل التوزيع فيتحمل أثرها كل من المضارب وأرباب الأموال.

ومن المقرر شرعاً أنه لا ربح إلا بعد استرداد رأس المال وتغطية المصاريف

والأصل أن تحمل مصاريف التشغيل على الوعاء الاستثماري (الصندوق).

• ولابد عند إنشاء صندوق استثمار إسلامي أن تشمل لوائحه على كيفية توزيع

أرباحه بين المضارب والمشاركين، ويجب أن تكون النسبة معلومة شائعة دون

تحديد مبلغ مقطوع لأحد الطرفين أو منسوباً إلى مبلغ المشاركة، إلا إذا كانت

إدارة الصندوق تتم بطريقة الوكالة فيحدد أجر الوكيل بمبلغ مقطوع أو بنسبة

من مبلغ المشاركة والربح على ما يتفق عليه المتفرعان بأي معادلة كانت ما دام

لا يقطع المشاركة في الربح أو الخسارة فهي على أرباب المال بمقدار حصصه في

رأس المال.

وفيما يلي عرض نموذج

لصندوق استثمار إسلامي قائم نموذج

لصندوق استثمار إسلامي

شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية :

أسهم الإدارة :

- وهي عبارة عن رأس المال الثابت، وعددها مائتا ألف سهم صادرة بالكامل وقيمتها مشرون مليون دولار أمريكي، وهي تمثل ملكية رأس المال وتحول أصحابها حق التصرف والإدارة والتصويت واتخاذ القرارات اللازمة للشركة وغير ذلك من التصرفات، وقد تم الاكتساب برأس المال الصادر للممثل في أسهم الإدارة بكاملها على النحو التالي :

- بنك البركة الإسلامي للاستثمار [البحرين] يملك ١٩٩,٠٠٠ سهم.
- شركة البركة للاستثمار والتنمية [جدة] يملك ١,٠٠٠ سهم.
- المجموع بالكامل = ٢٠٠,٠٠٠ سهم.

تعتبر شركة التوفيق للصناديق

الاستثمارية أول شركة مساهمة بحرينية مقفلة معفاة ذات رأسمال متغير أنشأت في عام ١٩٨٦ بتاج لها (أول مرة في تاريخ التشريع القانوني للسند في البلاد العربية والإسلامية) تأسيس شركات مساهمة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتصدر نوعين من الأسهم أحدهما يملك حق التصويت (أسهم الإدارة) والثاني يملك حق للمشاركة في الأرباح دون التصويت (أسهم للمشاركة).

تكوين رأس المال :

وقد حدد رأس مال الشركة

المصرح به، من أسهم الإدارة وأسهم المشاركة، بمقدار مائتي مليون دولار أمريكي لا غير، موزعة على مليوني سهم، قيمة كل سهم منها مائة دولار أمريكي وهو يتألف من نوعين من الأسهم هما:

أسهم المشاركة :

وهي عبارة عن رأس المال المتغير، وعددها مليون وثمانمائة ألف سهم، وقيمتها مائة وثمانون مليون دولار أمريكي، وهي تمثل رأس المال الششارك في الأرباح الناتجة عن زيادة قيمة موجودات الشركة وما تحققه عملياتها من أرباح سنوية دون أن يكون لالكيها حق.

الأهداف الرئيسية للشركة :

تهدف الشركة إلى طرح أدوات استثمارية قابلة للتداول بالبيع والشراء وذلك باعتبار أن هذه الأدوات تمثل حصصاً في موجودات معينة من موجودات الشركة في صناديقها أو عملياتها.

وتستعمل الشركة بمختلف وجوه المعاملات الشرعية المستمدة من أحكام الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه ومصادره، وتقوم حسب الغيات التي يتضمنها نظامها الأساسي بممارسة أعمالها في المجالات الأربعة التالية والمذكورة على سبيل المثال ليس الحصر.

المراجعة :

تدخل المراجعة في عموم عقود البيع

لقوله تعالى **وَعَلَّك**

"أحل الله البيع"

وقد أجاز النبي ولقول الرسول ﷺ

السلعة بأكثر من رأس المال في قوله

"إذا اختلف الجنسيان

فبيعوا كيف شئتم"

المراجعة :

وهي تعني الاتفاق على التبايع بالثمن المعتبر أنه رأس المال، أي سعر التكلفة زائداً الربح بنسبة معينة أو بمقدار محدد، ويجوز أن يكون الشراء بأمر الطالب لسلعة معينة على أساس أن الأمر يعد بشراء ما أمر به، ويكون ذلك مفيداً بشرط نفاذ عقد البيع الأول الذي يثبت به التملك ليتبعه نفاذ عقد البيع الثاني الذي تنتقل به ملكية البيع للطرف الأمر بالشراء.

المسلم :

المسلم في الشرع اسم لعقد يوجب الملك في الثمن آجلاً أي أنه بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة للغالبية والعاجل هو الثمن.

• المسلم: وهو يعني التعاقد على شراء أو بيع سلع أو منتجات مسلم في المستقبل وذلك على أساس الدفع المعجل للمشتري بحسب الشروط الشرعية التي تشترط أن يكون الثمن والآجل معلومين وأن يكون المبيع معيناً في مقداره وأوصافه.

الإجارة :

الإجارة في اصطلاح الفقهاء عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للتداول والإباحة بعوض معلوم ويعني ذلك أن عقد الإجارة يصح في كل عين وجد في منفعتها شروط الصحة وهو يوجب أجرة معلومة ويحل استيفاء المنفعة.

الإيجار :

وهو يعني القيام بتأجير أية أصول مملوكة للشركة أو م مستأجرة من قبلها وذلك بهدف تحقيق فوائد ربحية مناسبة.

المشروعات :

وهي تشمل أي مشروع يمكن للشركة أن تبنيه لدراسته وتسويقه وتمويله أو بيعه حصصاً مجزأة سواء على شكل صناديق أو أسهم حقوق ملكية وذلك بأية صورة معتبرة شرعاً وقانوناً.

• الامتيازات التي تحققها الشركة للمستثمرين:

يمكن الشركة للمستثمرين من الأفراد من امتلاك حصص في صورة أسهم قابلة للتداول والتسجيل ومكنهم في نفس الوقت من المشاركة برأس المال القليل في عمليات كبيرة لم يكن باستطاعتهم أن يشاركوا فيها لولا توزيعها في صورة أسهم المشاركة.

كما تفتح المجال للبسوك الإسلامية والمؤسسات المالية وبيوت التمويل ذات الالتزام الشرعي لاستثمار السيولة الفائضة لديها من طريق شراء أسهم المشاركة التي تحقق لها ربحاً في فترة الاقتناء وتكون قابلة للتسييل عند الحاجة للسيولة النقدية.

مقترحات: وفيما يلي بعض المقترحات للحسنة لإنعاش صناديق الاستثمار في مصر:

أولاً : في مجال إنشاء صناديق استثمار إسلامية :

- **العمل على تجميع الفتاوى الشرعية في الاقتصاد والمعاملات الصادرة عن جهات الفتوى الصادرة عن المؤسسات الدينية، وهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات والمصارف الإسلامية، خاصة من أسواق رأس المال في مصر والبلدان الإسلامية الأخرى للاستفادة منها والاسترشاد بها عند تأسيس مثل هذه الشركات والصناديق الاستثمارية.**
- **ضرورة استكمال الجهود المبذولة نحو إنشاء أسواق مالية إسلامية للنقد ورأس المال، وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على طرح أوراق إسلامية تكون قابلة للتداول ويسهل تسيلها بطرق مناسبة.**

ثانياً : في مجال عمل ومراجعة ومراقبة صناديق الاستثمار :

تنص المادة رقم ٤٠ : من الفصل الثاني [صناديق الاستثمار] من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ م على أن يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان يختاران من المقيدين في سجل يعد لهذا الغرض بهيئة سوق المال بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزي للمحاسبات.

• واشترطت هيئة سوق المال في المحاسبين الذين لهم الحق في القيد بالسجل المعد لهذا الغرض لمراقبة حسابات صناديق الاستثمار شروط ثلاثة من بينها قيام المحاسب القانوني بمراجعة حسابات أحد البنوك أو أكثر لفترة عشر سنوات على الأقل .

وإني أرى تعديل هذا الشرط بإضافة النص الآتي :

أو من المحاسبين القانونيين من ذوي الخبرة المصرفية الطويلة لمدة لا تقل من ٢٥ سنة مثلاً :

على المراكز والجمعيات والهيئات
المهنية والعلمية المهتمة بالدراسات التجارية
والاقتصادية والمحاسبة والمراجعة مواصلة
الاهتمام بتوفير برامج تدريبية للعاملين في
حقول صناديق الاستثمار والأوراق المالية،



بتوفير نظام جيد ومبرمج للمعلومات الاستثمارية لتزود
المستثمرين بجميع المعلومات الضرورية اللازمة، وكيفية تقييم
الاستثمارات بطريقة موضوعية .. الخ.

زنا با عناق وین الالمسار



أولاً:

دور الصناديق في الاقتصاد القومي ويمتد هذا الدور ليمثل مساهمة فعالة
على مستوى المجتمع والأفراد والوحدات الإنتاجية.

(١)

فعلى مستوى المجتمع تمثل الصناديق أحد أهم الأساليب والمؤسسات
الوليدة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في مصرنا الغالية والتي بدأت تؤتي
ثمارها بما يعود على الجميع بالخير والتقدم، ويتمثل دور هذه الصناديق
في وجود إضافة جديدة لمؤسسات القطاع المالي في المجتمع، ليست إضافية
كمية فقط وإنما إضافة من حيث الأسلوب أيضاً، بما يؤدي إلى زيادة
المدخرات القومية وتوجيهها لتصب في النشاط الإنتاجي، فضلاً عما تقوم
به هذه الصناديق في المساعدة على تنشيط سوق رأس المال في مصر.

(٢)

وعلى مستوى الأفراد فإن هذه الصناديق تقدم لهم مجالاً مناسباً
لإستثمار مدخراتهم تتميز بالربحية العالية التي فاقت العائد على جميع
الأنواع الادخارية الأخرى والسيولة حيث يمكن لحامل وثائق صناديق
الاستثمار استرداد القيمة الجارية للوثائق في أي وقت، ثم الضمان ممثلاً
في جماعية الاستثمار بين حملة الوثائق والحد من المخاطر، وتعهد البنك
المنشئ للصندوق بإعادة شراء ما قد يعرض عليه من وثائق بالسعر
الجاري.

(٣)

أما على مستوى الشركات والوحدات الإنتاجية بالدولة والتي تحتاج إلى
التمويل فإن وجود هذه الصناديق يمثل مصدراً هاماً لتوفير هذا التمويل
في صورة شراء أسهم هذه الشركات ووجود طلب مستمر ومتزايد عليها.

(٤)

من جانب آخر فإن صناديق الاستثمار تمثل أحد الأساليب العالمية في
التحول في مجال التمويل والاستثمار من اقتصاديات الإقراض بفائدة ثابتة
إلى اقتصاديات المشاركة، ذلك أن الاقتصاد العالمي سار وحتى نهاية

الثمانينيات سواء على مستوى الاقتصاد الدولي أو الاقتصاديات المحلية في دول العالم، على أسلوب الإقراض لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات، ثم بدأ على اقتصاديات المشاركة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال فإن حجم التمويل بالديون الخارجية على المستوى العالمي كان قد وصل إلى ٨٠٪ والتمويل بالمشاركة أو الاستثمار المباشر ٢٠٪ وتحويل الأمر الآن فأصبح التمويل الدولي المباشر ٧٥٪ والتمويل بالديون الخارجية ٢٥٪ والتمويل بالمشاركة يمثل الأسلوب الذي تعتمد عليه الشريعة الإسلامية سواء في صورة الشركة أو المضاربة أو المساقاة والمزارعة.

- وبما أن عمل صناديق الاستثمار في تجميعي الموارد يقوم على مشاركة حملة الوثائق في الربح والخسارة لذلك فإنها من هذا الوجه توافق أحكام الشريعة الإسلامية مما يلزم معه تشجيع إنشاءها وانتشارها على نطاق واسع في الدول الإسلامية.

(٥) من جانب ثالث فإن التطبيق العملي لهذه الصناديق يجد سنده الواضح في أحكام المضاربة في الفقه الإسلامي، وهنا أود أن أنبه إلى مفهوم المضاربة في الفقه يختلف عن المضاربة كما يجري في البورصات الآن ذلك أن الأخيرة يراد بها المخاطرة بشراء السلع والأوراق المالية من البورصة ومحاولة بيعها بأعلى من سعر الشراء والحصول على فروق الأسعار أما المضاربة في الفقه الإسلامي فتعني كما جاء بالنص " دفع المال إلى آخر ليتصرف فيه والربح بينهما على ما اشترطا " فهي مشاركة بين اثنين أحدهما بلال والآخر بالعمل وتقسيم الربح بينهما وهذا ما يتم في صناديق الاستثمار.

ومن جانب آخر فإن حكمة مشروعية المضاربة كما يوردها الفقهاء هي أنه يوجد من يملك المال ولا يسحن تنميته واستثماره، ويوجد من يحسنها ويقدر عليها، وليس لديه مال، وبالتالي مال ذلك وقدرة هذا بتحقيق مصلحة كل منهما.

■ وهذا ما تقوم عليه فلسفة صناديق الاستثمار حيث يوجد المال مع المدخرات والخبرة لدى إدارة الصندوق، هذا فضلاً عن أن صناديق الاستثمار تتفق تماماً مع إحدى صور المضاربة الشرعية وهي المضاربة للمقيدة أو المخصصة والتي تقوم على اشتراط استثمار المال في مجال معين.

■ ومن أجل كل ما سبق كان اختيارنا لموضوع صناديق الاستثمار بهدف التعريف بها ويدورها. ثم تقديم مقترحات لترشيد هذا الدور وصولاً بها إلى الأفضل.

■ والعمل على التوسع في إنشاء هذه الصناديق وذلك من خلال زيادة عددها، والإعلان عنها مع التركيز على جانب موافقة أعمالها للشرعية الإسلامية، ثم تخفيض قيمة الوثائق المصدرة على الحد الأدنى الذي لشرطه القانون وهو عشرة جنيهات ليتمكن صغار المدخرين من الاكتتاب فيها وشرائها وتحميل حامل الوثيقة بعمولة شاء وعمولة استرداد.

الصناديق الاستثمار مزاي متعددة
سواء للمستثمرين أو للاقتصاد
القومي وهي مزاي وضعها القانون ٩٥
لسنة ١٩٩٢ وتنوضحها تفصيلاً
بالنسبة للمستثمرين :

(١) التوزيع حيث تقوم صناديق الاستثمار بتكوين تشكيلة واسعة من الأوراق المالية، الأمر الذي يقلل المخاطرة الكلية التي قد تعرض لها استثمارات الصناديق، كما أن المستثمر الصغير لا يستطيع تكوين محفظة الأوراق متنوعة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الشراء (مثل عمولة السمسرة) نظراً لانخفاض حجم الكمية المشتراة.

(٢) يطمئن المستثمر لإدارة الصندوق بواسطة (مدير الاستثمار الذي يتميز بالخبرة والكفاءة في هذا المجال.

مزاي

صناديق الاستثمار

(٣) السيولة العالية لوثائق الاستثمار، إذا يمكن لحملة وثائق الصندوق استرداد قيمة استثماراتهم بالكامل بسهولة ويسر وفقاً لبندود نشرة الاكتتاب، ولا تؤثر كمية الوثائق المستردة على سعر الوثيقة بعكس صاحب الأسهم الذي عليه الانتظار عند البيع حتى يجد مشترى بالكمية والسعر المعروض.

(٤) سهولة الاستثمار فبمجرد تحرير طلب الاكتتاب في الصندوق يستطيع الحصول على الوثائق المتاحة للبيع.

(٥) الملائمة في زيادة عدد صناديق الاستثمار وتعددت أنواعها وأهدافها مما يتيح فرصة أكبر للمستثمر لعملية الاختيار.

(٦) تعتبر وثائق صناديق الاستثمار أدوات استثمارية طويلة الأجل مما يجعلها تستفيد من

مميزات الاستثمار في الآجل الطويل والحصول على عائد مرضي خلال فترة زمنية كافية.

(٧) الاستفادة من العديد من المزايا التي تمنحها صناديق الاستثمار لمستثمريها مثل منح حملة للوثائق حق التحويل من صندوق استثمار لآخر بدون تحميله أي رسوم أو أعباء إضافية، وهي ميزة تتلاءم مع التغيير الذي يحدث للسياسة الاستثمارية للمستثمر بمرور الوقت، فإذا أراد المستثمر أن يستثمر بهدف تمويل نفقات زواج أحد أبنائه فإنه يختار صندوق نمو، ثم يتحول إلى أحد صناديق سوق النقد للحصول على عائد لتدبير احتياجاته اليومية، كما تتلاءم هذه الميزة مع المتغيرات التي تحدث في السوق .. الخ .

أضف إلى ذلك أن صناديق الاستثمار تلتزم بالقوانين التي تقضي بإرسال كشف حساب لحملة وثائقها المصدرة يتضمن كافة العمليات التي تمت على وثائقهم طرف الصندوق، كما يتم إرسال التقرير السنوي والنصف سنوي الخاص بالصندوق والذي يوضح ما حدث للمحفظة خلال الفترة.

• أما بالنسبة للاقتصاد القومي
هناك عدة مزايا لصناديق
الاستثمار على المستوى القومي
وتتمثل في :

(١) تساهم صناديق الاستثمار في تنشيط سوق رأس المال عن طريق جذب المستثمرين خاصة صغارهم للاستثمار في الأوراق المالية.

(٢) تعبئة الموارد المالية والقائم بتوجيهها نحو تمويل المشروعات المختلفة لخدمة الاقتصاد القومي.

(٣) توسيع قاعدة الملكية، خاصة المشروعات العملاقة.

(٤) يمثل صندوق الاستثمار قوة شرائية في سوق رأس المال، مما يساعد الشركات على اللجوء إلى سوق المال لتمويل أنشطتهم.

(٥) تسهل صناديق الاستثمار المفتوحة عمليات الاستثمار قصيرة الأجل وذلك بالنسبة للأموال التي تقبض من العمليات الجارية لبعض المؤسسات والأفراد بصفة مؤقتة، لتقتهم التامة على قدرتهم على تسهيل هذه الاستثمارات في الوقت المناسب.

• بجانب المزايا المتعددة السابق
بيانها، فإن صناديق الاستثمار
تتيح لحمل وثائقها إمكانية إضافة
التوزيعات على وثائقهم إلى
حساب أو جهة يحددها حامل
الوثيقة مما يوفر الوقت والجهد
عليه، كما يمكنها شراء وثائق
إضافية بواسطة أجهزة الحاسب
الشخصي التي يمتلكها المتعاملين
معا.



- نص القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية له وتعديلاتي القانون على مجموعة من الاعتبارات لابد وأن يكون عليها مدير الاستثمار في شركات صناديق الاستثمار وأوضح ذلك في المواد من ١٦٣ - ١٧١ حيث أوضح شروط مدير الاستثمار وطريقة طلب القيد لمدير الاستثمار والتزامات مفوض الإدارة وخلافه وهذه المواد هي:

يجب على الشركة الدعوى إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخي الذي ينخفض فيه عدد الوثائق إلى الحد المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالدعوة إلى هذا الاجتماع.

- وفي جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالي لتوجيه الدعوة ، وينقضي الصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥% من العدد المكتتب فيه.

مادة ١٦٢ وكذا:
لا تسري نسب ومجالات الاستثمار الواردة بهذه اللائحة على صناديق الاستثمار المباشر.

مادة ١٦٢: يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق على هذه الجهة اسم مدير الاستثمار

مادة ١٦٤: يشترط في مدير الاستثمار ما يأتي:

- (١) أن يكون شركة مساهمة مصرية لا يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن مليون جنيه، أو جهة أجنبية متخصصة وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الهيئة.
- (٢) أن تتوفر في القائمين على مباشرة النشاطي والمسئولين عن الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة نشاط صناديق الاستثمار.
- (٣) ألا يكون قد سبق لأعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها والعاملين لديها أو المدير ممثل مدير الاستثمار الأجنبي وأعضاء الجهاز العامل لديه.
- (٤) أن يشتري أسهماً غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر وذلك فيما عدا أسهم شركات قطاع الأعمال العام، وأن يشتري أوراقاً مالية غير مقيدة في البورصة بالخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج.
- (٥) استثمار أموال الصندوق في وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته.
- (٦) إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة، أو حجب معلومات أو بيانات هامة.
- (٧) إجراء أو اختلاق عمليات بهدف زيادة عمولات السمسرة أو غير ذلك من المصروفات والأتعاب.

مادة ١٧٠:

يجب على مدير الاستثمار أن يحتفظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه، وأن يمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاطه بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تحددها الهيئة، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات والبيانات التي تطلبها.

مادة ١٧١:

يجب على مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق عناية الرجل الحريص، وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل تصرف أو إجراء بما في ذلك ما يلزم من تحوط لإخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق والمساهمين في الصندوق والمتعاملين معه.

ويعتبر باطلاً كل شرط يعفي مدير الاستثمار من المسؤولية أو يخفف منها.

مادة ١٦٨:

إذا رخص لصندوق استثمار بممارسة نشاط آخر وفقاً لأحكام المادة (١٤٠) من هذه اللائحة في غير الأوراق المالية فللمدير الاستثمار بعد موافقة الهيئة أن يعهد إلى جهة متخصصة بإدارة هذا النشاط ويظل مدير الاستثمار مسئولاً عن هذه الجهة.

مادة ١٦٩: يحظر على مدير الاستثمار القيام بالعمليات الآتية:

- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه
- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.
- الحصول له أو لمديره أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.
- أن تكون له مصلحة من أية نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره
- أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطه.
- أن يقترض من الغير، ما لم يسمح له عقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد.



مفهوم إدارة محفظة الاستثمارات في صناديق الاستثمار:

تتضمن محفظة الاستثمارات	ولذا فإنه عندما يكون هناك طلباً
خاصة التي تتكون من أوراق مالية	كبيراً على الائتمان فإنها تقتني أوراق
سواء في البنوك التجارية أو في	مالية أقل، بل ستعمل على بيع بعض
المؤسسات المالية الأخرى أوراق مالية	الأوراق المالية التي كانت لديها بغرض
مختلفة بغرض أساسي وهو الحصول	تمويل القروض فإن تلك البنوك
على دخل. وفي بعض المؤسسات المالية	تتوسع في استثماراتها من الأوراق
ومنها صناديق الاستثمار وشركات	المالية، وذلك يعني أن إدارة محفظة
التأمين - نجد أن الأوراق المالية تمثل	الأوراق المالية يمثل مهمة صعبة
النسبة الغالبة في إجمالي أصولها،	للمغاية حيث تكتنفه الكثير من المخاطر
وبالمقارنة بالبنوك التجارية وبمعظم	والخسائر
المؤسسات المالية المعتمدة أساساً على	
ودائع المودعين فإن الاستثمار في	
الأوراق المالية يحتل مرتبة ثانية بعد	
القروض، بل قد يكون في بعض الأوقات	
بديلاً للقروض والائتمان.	

أولاً : دوافع تكوين محفظة الأوراق المالية :

هناك أربعة أسباب تدمو المؤسسات المالية ومنها صناديق الاستثمار

لشراء وتكوين محفظة أوراق مالية وهي :-

الدخيل :

$$\begin{aligned} R &= \text{معدل العائد} \\ P_1 &= \text{سعر الورقة المالية في المدة } [t - 1] \\ P_1 - 1 &= \text{سعر الورقة المالية في المدة } [t - 1] \\ 1 &= \text{الفائدة المدفوعة} \end{aligned}$$

المخاطرة :

ينبغي على إدارة الإستثمار في مختلف المؤسسات المالية ومنها صناديق الاستثمار أن تعرف أن أسعار السندات في المحفظة ستختلف لعدة عوامل ومنها مخاطر الائتمان أو التوقف عن السداد، والمخاطر الساجمة عن التغيير في مستويات معدلات الفائدة .. الخ. وهذه العوامل هامة للغاية في تأثيرها على استراتيجية الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار.

مخاطر الائتمان :

يشير هذا النوع من المخاطر إلى مصدر السند قد لا يستطيع أو لا يرغب في دفع الفائدة أو في سداد الأصل كما اتفق عليه، وبالتالي يمكن القول أن ذلك ينطبق على جميع السندات المتداولة باستثناء الصادرة من الدولة.

ومن المهم التأكيد على أن القيمة السوقية للسند في السوق الثانوي سيختلف وفقاً لمخاطر الائتمان لهذه الورقة، فمثلاً لو زادت مخاطر الائتمان لسند ما تم شرائه بمعرفة مدير الاستثمار لأحد الصناديق فإن هذا السند سيتم إعادة بيعه بعد ذلك بسعر أقل (وذلك بافتراض عدم تغيير أسعار الفائدة السائدة).

هذا وقد قامت مؤسستي *Moody's standard and poor's* بتصنيف السندات بناء على درجة جودة مخاطرها الائتمانية، وذلك بناء على أربعة معايير:

- سندات ذات جودة عالية
- سندات ذات جودة متوسطة
- سندات ذات جودة منخفضة
- سندات تحمل مخاطر ائتمانية وأصدرتها شركات مقلسة

ويتضمن الجدول الآتي التصنيف بناء على تلك المعايير:

جدول يبين تصنيف السندات وفقاً لعدد من المعايير

مستوى جودة السندات	تصنيف <i>Moody</i>	تصنيف <i>Standard & Poor</i>	بدل مخاطرة
(١) سندات ذات جودة عالية	<i>Aaa</i> <i>Aa</i> <i>A</i>	<i>AAA</i> <i>AA</i> <i>A</i>	الأقل
(٢) سندات ذات جودة متوسطة	<i>Baa</i> <i>Ba</i> <i>B</i>	<i>BBB</i> <i>BB</i> <i>B</i>	
(٣) سندات ذات جودة منخفضة	<i>Caa</i> <i>Ca</i> <i>C</i>	<i>CCC</i> <i>CC</i> <i>C</i>	
(٤) سندات تحمل مخاطر ائتمانية وأصدرتها شركات مقلسة	— — —	<i>DDD</i> <i>DD</i> <i>D</i>	الأعلى

وإذا كان الأمر لا بأس به بالنسبة للسندات ذات الجودة العالمية والمتوسطة فإن الأمر ليس طيباً تماماً للنوعين الأخيرين، وإن كانت السندات التي تحمل مخاطر استثمارية وأصدرتها شركات مقلصة هو أسوأها لئلاً، حيث تحمل في طياتها خسائر يتحملها حامل السند وذلك نتيجة تكلفة الإفلاس الناتجة عن الشركة المصدرة والمتمثلة في نتيجتين هما:

تصفية الشركة المقلصة

إعادة

تنظيم الشركة المقلصة

حيث نجد عند التصفية يتم بيع أصول الشركة بالكامل إلى شركة أخرى أو في مزاد، ولأنك أن المصروفات القضائية وأسعار الأصول المتدنية تقلل جميعاً من نتائج التصفية والذي يدخل حاملي السندات فيه كقسيمة فرم.

هذا وعند إعادة التنظيم للشركة المقلصة فإما أن تدمج في شركة أخرى أو أن يسمح لها باستئناف نشاطها ويرجع ذلك كله إلى ما تراه المحكمة والقضاء. وفي كلا الحالتين فإن الدائنين يفقدون جانباً من أصل ديونهم ومستحققاتهم من الفوائد بسبب السمعة المنهارة للشركة والتي أدت إلى توضع إيرادات التشغيل للشركة، وكذلك بسبب المصروفات القضائية الواجب سدادها.

مخاطر الفائدة

أو

مخاطر السوق

هناك جانبين لمخاطرة الفائدة هما:

الأول:

أن أسعار السندات تتحرك عكسياً مع أسعار الفائدة حيث أن أسعار الفائدة المتزايدة تؤدي إلى انخفاض في أسعارها بينما أن أسعار الفائدة المستجدة إلى الانخفاض تؤدي إلى زيادة في أسعار السندات.

الثاني:

أن تقلب أسعار السندات يزيد مع طول تاريخ الاستحقاق.

مخاطر السيولة

تتمثل هذه المخاطر في مقدرة حامل
السند على بيعه أو تصفيته

دون

تذبذب في أسعاره

وهناك جانبين في مخاطر السيولة هما:

الأول:

ما إذا كان يوجد سوق ثانوي
للورقة من عدمه، حيث في حالة
عدم وجود هذا السوق فإن درجة
السيولة تزداد.

الثاني:

حتى لو وجد هذا السوق
الثانوي فإن نوعية هذا السوق قد
تكون شديدة التغير، فمثلاً السوق
الثانوي لأنون الخزائنة نامي جداً
بينما أن هذا السوق للسندات
الأخرى غير الحكومية قد لا يكون
كذلك.

ولذا نجد أن مديري الاستثمار

للمصناديق الراغبين في تقليل مخاطر

أسعار الفائدة يختارون محفظة أوراق

مالية ذات آجال استحقاق أقصر نسبياً،

ولكن المديرين الراغبين في قبول مخاطر

أسعار فائدة أعلى سيختارون محفظة

أوراق مالية ذات آجال استحقاق الأول.

ولذا يمكن القول إنه يمكن استخدام

تحليل الآجال لقياس مخاطرة أسعار

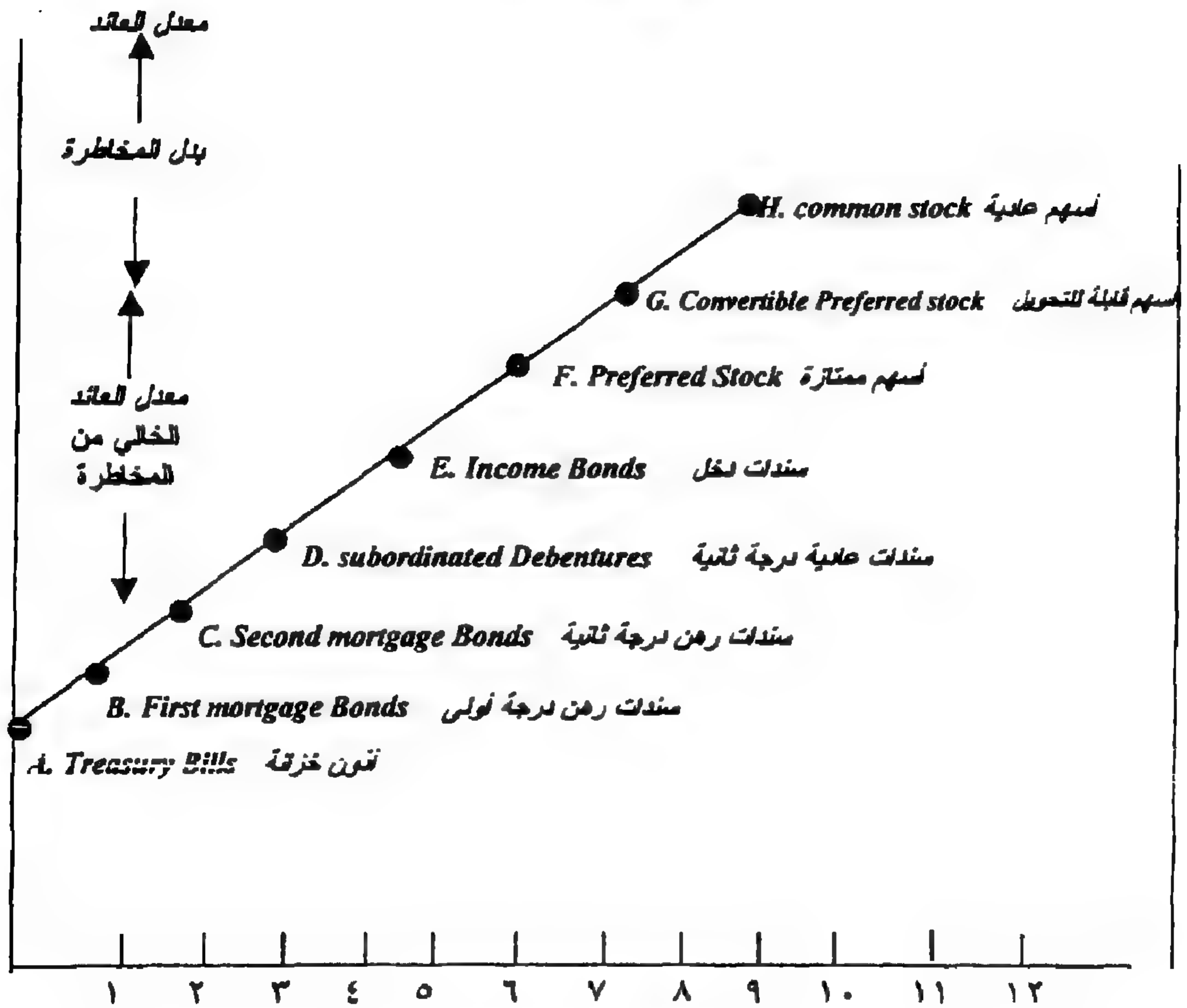
الفائدة لمختلف الأوراق المالية

[السندات]

هذا ولا شك فيه أن

مفهوم العائد والمخاطرة هو جوهر
عملية إدارة محفظة الاستثمار

ويوضح الشكل الآتي التوازن بين العائد والمخاطرة
بالنسبة لمكونات محفظة الأوراق المالية
سواء أسهم / سندات



شكل [٩] يبين
التوازن بين العائد والمخاطرة ومكونات المحفظة

ثالثاً: توازن العوائد والمخاطر في صناديق الاستثمار المصرية:

يتضح من خلال تحليل ما ورد في قانون سوق المال في مصر رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بخصوص صناديق الاستثمار أن هناك توازناً بين العوائد والمخاطر والتي تتضح في الجوانب الآتية:

[١] حدود وضوابط الاستثمار:

- ينص القانون على ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق، وبما لا يجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة، وكذلك ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على ١٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.
- لا يجوز لصندوق الاستثمار أن يصدر وثائق استثمار عن حصص عينية أو معنوية أياً كان نوعها.
- يتم حساب قيمة الأوراق المالية التي تستثمرها صناديق الاستثمار عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية لها على أن يجنب ٥٠% على الأقل من صافي الزيادة للقيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي.
- يعطي هذا النمط من الأوعية الادخارية والاستثمارية أولوية وفرصة أمام أصحاب الدخول غير الكبيرة والراغبين في تنمية دخولهم واستثمارها في أفضل استثمار، بذلك تحرص هذه الصناديق على توسيع قاعدة المشاركة في الاستثمار.

تقديم المخاطر

وتعظيم العوائد

أن وثائق صناديق الاستثمار لا يتم تداولها بين المتعاملين في الأوراق المالية، بل إن التعامل يكون مع إدارة الصندوق أو الشركة المديرة مباشرة منعاً لأي مضاربات أو مقامرة تضر بحملة هذه الوثائق.

- أن الوثيقة قابلة للربح والخسارة، ولكن استعانة صندوق الاستثمار بشركة إدارة متخصصة تختار مجالات الاستثمار الجيدة يجعل فرص الربح أعلى وتعمل إدارة الصندوق على أن يكون هاند الوثيقة أعلى ما تحققه الودائع بالبنوك التجارية بل وأعلى من سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي المصري لكي تقرض البنوك على أساسه.

وأن من يرغبون في الحصول على عائد دوري جنباً إلى جنب مع نمو أموالهم ورأسمالها يجدون أن الوثيقة تحقق ذلك، كما أن يخدم أولئك الذين ليس لديهم خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية ويخشون مخاطر الاستثمار في أوراق مالية معينة، ونجد أن تنوع محفظة الصندوق يجنبهم هذه المخاطر ويزيد من فرص زيادة أرباحهم.

- أن الاستثمار الجيد في البورصة لا يستحق إلا بالتنوع في الأوراق المالية التي يتم الاستثمار فيها وذلك لتقليل المخاطر. وبجيت إذا انخفضت أسعار بعض الأوراق المالية فإن ارتفاع أسعار أنواع أخرى من الأوراق داخل التشكيلة الخاصة بالمستثمر يمكن أن يعوض تلك الخسائر، وكلها كان الاختيار للأوراق المالية قائماً على الدراسة والتحليل الفني زادت فرص تحقيق الأرباح وتخفيض الخسائر.

ولا يستطيع المستثمر الصغير
بموارده المحدودة سوى شراء نوع
معين من الأسهم أو نوعين خاصة
مع ارتفاع القيمة السوقية لبعض
الأسهم فكم يستطيع المستثمر
الصغير أن يشتري من أسهم البنك
التجاري الدولي الذي وصل سعره
إلى ٣٥٠ جم للسهم الواحد؟
وكذلك أسهم شركة إيبىكو التي
وصل سعر سهمها ١٥٠ جم؟
والشركة العربية المتحدة للغزل
التي وصل السعر السوقي لسهمها
إلى ١١٥ جم؟ وهذه أسهم جيدة
في السوق يسعى غالبية
المستثمرين لشرائها، وإذا كان
المستثمر الصغير يعجز عن شراء
مجموعة من تلك الأسهم فإن
عجزه سيكون أشد عندما يريد أن
يشتري تشكيلة من تلك الأسهم لكي
يقلل من المخاطر التي يتعرض
لها.

إدارة مفضلة

استثمارات المفضلة

أوجب القانون على صندوق
الاستثمار أن يعتمد بإدارة نشاطه على
جهة ذات خبرة وكفاءة في هذا المجال
وأطلق عليه اسم مدير الاستثمار.
واشترط فيه أن يكون شركة مساهمة
مصرية أو جهة أجنبية، وفقاً لما يحدده
مجلس إدارة هيئة سوق المال على ألا
يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن
مليون جم.

أن يحمل مدير الاستثمار على
حماية مصالح الصندوق بما في تلك
الهيئة لإخطار السوق، وتنويع أوجه
الاستثمار، ولا يجوز إعفائه بمسؤوليته
فمن الإدارة.

- لا يجوز للصندوق استثمار أمواله في صناديق الاستثمار الأخرى المنشأة بذات البنك أو شركة التأمين أو تلك التي تنشئها أو تساهم فيها بنوك أو شركات يساهم فيها ذات البنك أو شركات التأمين.
- وتكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك أو شركة التأمين.
- وأن تتوافر في القائمين على مباشرة النشاط والمسؤولين عن الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة نشاط صناديق الاستثمار.

يحظر على ..

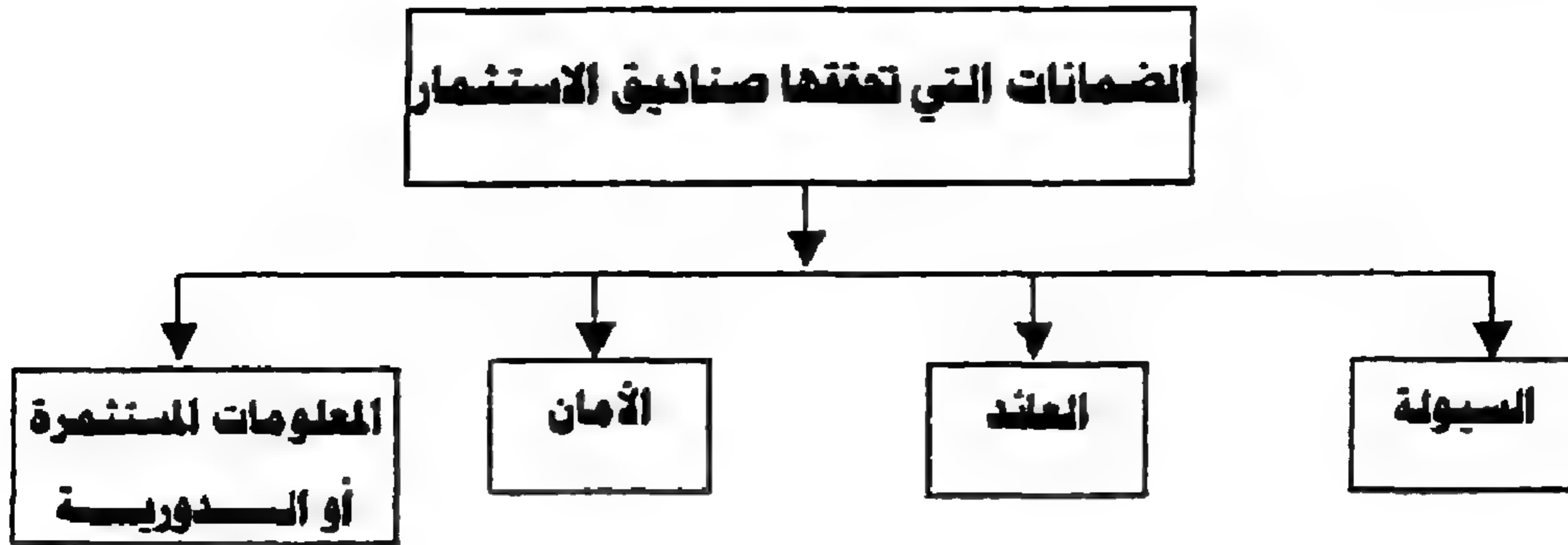
مدير الاستثمار

القيام بالعمليات الآتية

- أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطها.
- أن يقترض من الغير، ما لم يسمح له فقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد.
- أن يشتري أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر وذلك فيما عدا الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال العام.
- استثمار أموال الصندوق في وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو حجب معلومات أو بيانات هامة.
- إجراء أو واخترلاق عملياتي بهدف زيادة عموالات السمسرة أو غير ذلك من المصروفات والأتعاب.
- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.
- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.
- الحصول له أو لمديره أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.
- أن تكون له مصلحة من أي نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.

- هذا وهناك ضمانات أساسية تحققها عمليات صندوق الاستثمار :

التي تتمثل في الشكل الآتي :



- هذا ويمكن شرح كل من الضمانات السابقة فيما يلي :

الأمان : Security :

نعني بذلك : إدارة أصول الصندوق لحساب طرف ثالث
فصل وظائف جهة الإيداع عن مدير الاستثمار

السيولة : Liquidity :

ونعني بذلك : تنفيذ طلبات استرداد الوثيقة في أي وقت.

العائد : Return :

ونعني بذلك : تحقيق عائد لحملة الوثائق

المعلومات : Information :

والتي ينبغي توفيرها سواء عند الاكتتاب
أو طوال فترة الاستثمار والاحتفاظ بالوثيقة

رابعاً: أهمية المعلومات في إدارة محفظة الاستثمارات :

يقصد بالمعلومات الأرقام والحقائق التي تساعد الإدارة على تصور ما يحيط بها من مواقف، وتفسير ما يحدث من ظواهر وأحداث وصولاً إلى التنبؤ الدقيق لما يمكن أن يقع في المستقبل.

وكما تقيم الإدارة الفعالية الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية فإنها تقيم وتهتم بمورد المعلومات، حيث تعتمد جميع وظائف الإدارة على المعلومات، وعلى الاستخدام الفعال لها، فمثلاً تتطلب وظيفة التخطيط معلومات عن البيئة وعن قدرات المنظمة، وتعتمد القيادة على المعلومات منذ إعطاء العاملين ردود الفعل حتى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، كما يرتبط الهيكل التنظيمي بشكل وثيق بالمعلومات ولذا قد نجد أن أهم المشاكل في تصميم التنظيم هو عدم التدفق السليم للمعلومات، كما

لا يمكن للإدارة أن تحقق الرقابة الفعالة بدون معلومات دقيقة وفي توقيت سليم عن أداء المنظمة، كما نجد أن المعلومات عن الاقتصاد وكفاءة شركات قطاع الأعمال وقوة العمل والتكنولوجيا الجديدة جميعاً معلومات حيوية لنجاح المنظمات خاصة المنظمات المالية، وعلى رأسها صناديق الاستثمار وشركات إدارة استثمارات تلك الصناديق.

ومن المهم التعرف على اقتصاديات نظام المعلومات فإنه رغم أهمية المعلومات لمتخذ القرار إلا أنه من المهم النظر إليها من منظور اقتصادي، حيث أن المعلومات سلعة لها نفقة تتحملها المنظمة، ويتبغى على الإدارة أن تراعي الحصول على المعلومات وتوفيرها بأقل نفقة ممكنة بحيث يزيد للعائد منها على تكلفتها.

معايير نظم المعلومات

الثانية

معايير المعلومات

لا شك أن المعلومات المعاونة للمدير هي معلومات مفيدة ، ولكي تكون المعلومات مفيدة ينبغي أن تحقق ه معايير هي:

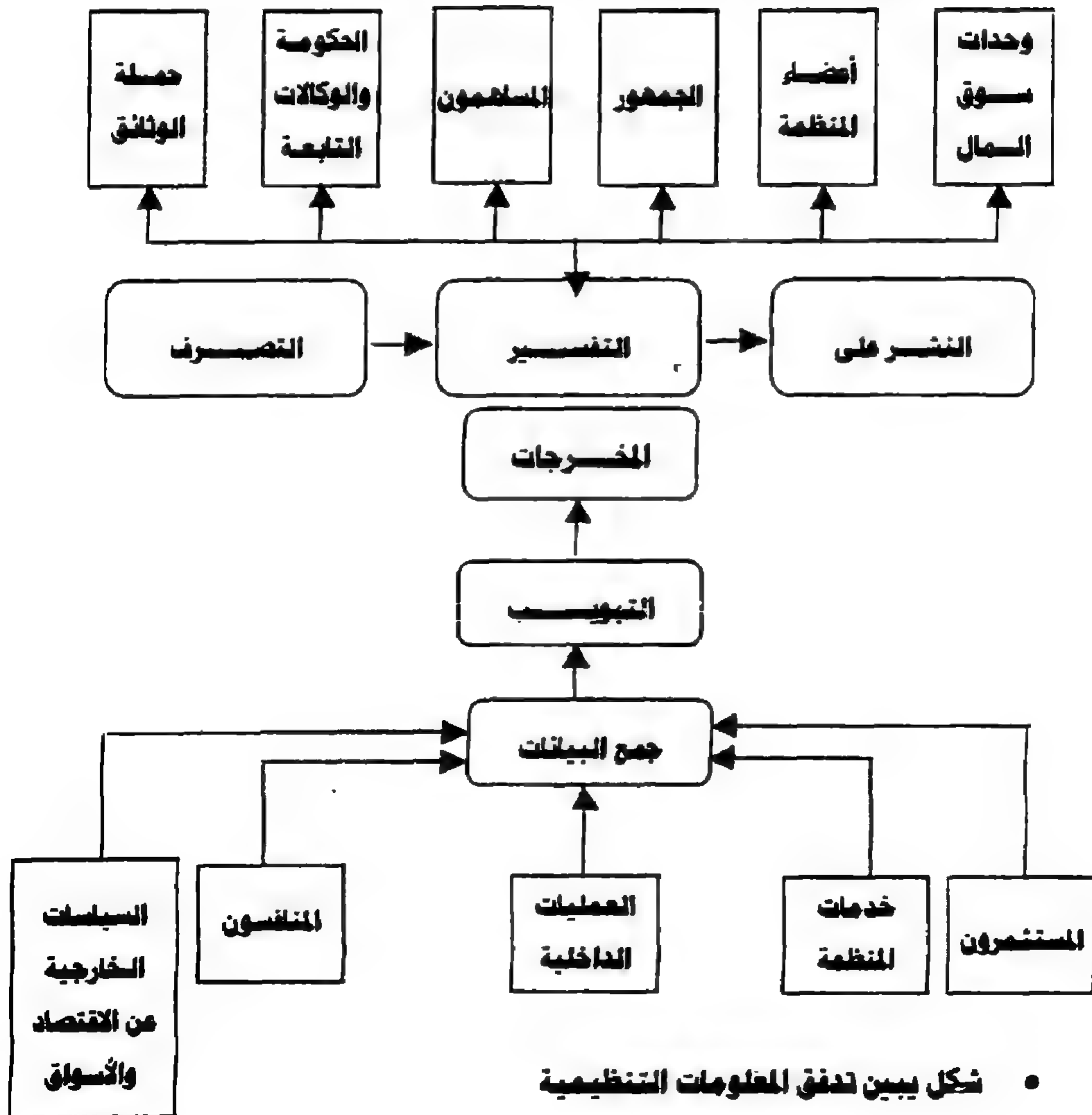
- أن تكون دقيقة.
- أن تصل في التوقيت المناسب لاتخاذ القرار وليس قبله أو بعده.
- أن تكون كاملة.
- أن تكون مناسبة.
- أن تكون مختصرة.

ولذا ينبغي على إدارة المنظمة أن تقارن تكلفة إقامة نظام للمعلومات تتمثل بنوده في وجود وحدة تنظيمية في هيكلها التنظيمي، تضم عدداً من العاملين والفنيين، وعدداً من الأجهزة والمعدات تبدأ من الآلات الحاسبة حتى الحاسبات الآلية لتقوم بتبويب البيانات Data Processing وإعدادها لتكون صالحة لاستخدامها في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى غير ذلك من التكاليف والأعباء التي تتحملها المنظمة والتي ينبغي أن تكون أقل من للعوائد المحققة من استخدام مخرجات ذلك النظام في اتخاذ القرارات الإدارية والتي يناط بها مراكز اتخاذ القرارات والمستويات الإدارية المختلفة، وبذلك لو كانت تكاليف ذلك النظام أكبر من عوائده فلا جدوى إطلاقاً من إقامته.

ونجد في الحياة العملية أن المعلومات نادراً ما تكون كاملة ودائماً يتصرف المديرون وفقاً للمعلومات المتاحة لهم، ولكن كلما كانت المعلومات المتاحة يتوافر فيها المعايير السابقة وكلما كانت عوناً لتحسين العملية الإدارية وكلما كانت تعمل

مورداً استراتيجياً حقيقياً ويجب على المنظمات المالية ومنها صناديق الاستثمار أن تحصل على المعلومات وتحللها ثم تتصرف بناء على تفسير هذه المعلومات.

ويوضح الشكل الآتي تدفق المعلومات داخل هذه المنظمات



[٢] استخدام المعلومات في الرقابة :

- المعلومات هي المفتاح لتحقيق الإدارة لنظم الرقابة الفعالة، ونجد أن عملية الرقابة تتمثل في إعداد المعايير، وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير، ثم التصرف بناء على النتائج. فمثلاً نجد أن مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير يولد معلومات وبدون المعلومات نجد أن المديرين لا يستطيعون تقييم الموقف بدقة أو اتخاذ التصرف المناسب والأخذ بنظم الرقابة الجيدة بحيث يتاح للإدارة معلومات جديدة.

[٣] استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية

تتمثل أهم الوظائف التي تقدمها المعلومات لإدارة الاستثمار فيما يلي:

- وصف المواقف والأحداث المختلفة والمؤثرة على إدارة الاستثمار والتي تمثل المناخ الذي يتم في إطاره العمل الإداري في الصناديق وفي شركات إدارة الاستثمارات.
- تحليل المواقف والأحداث السابقة وتفسيرها: للوصول إلى العوامل والمتغيرات الأساسية المحددة لها، وكذا للوصول إلى العلاقات التي تربط العوامل وتحركها.
- معاونة الإدارة في اتخاذ القرارات: من خلال توفير أسس المقارنة والمفاضلة بين الحلول والإجراءات البديلة لاختيار أفضلها جميعاً.
- توفير المعلومات عن الأحداث والظواهر المستقبلية (التنبؤات) الأمر الذي يمكن الإدارة من الإعداد لها والتخطيط لمواجهةها.
- تقييم السياسات والقرارات الإدارية: لبيان مدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق **النتائج المستهدفة.**

السوانح الخاصة
بتنظيم
صناديق الاستثمار

الوائح الخاصة بتنظيم صناديق الاستثمار

مادة ٣٥ : يجوز إنشاء صناديق استثمار تهدف إلى استثمار المدخرات في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للأوضاع التي تبينها اللائحة

التنفيذية.

- ولمجلس إدارة الهيئة أن يرخص للصندوق بالتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار طبقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.
- ويجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأسمال نقدي وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارته من غير المساهمين فيه، أو المتعاملين معه، أو ممن تربطهم به علاقة أو مصلحة.
- ويجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأسمال نقدي وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارته من غير المساهمين فيه، أو المتعاملين معه، أو ممن تربطهم به علاقة أو مصلحة.

مادة ٣٦ : يحدد النظام الأساسي لصندوق الاستثمار النسبة بين رأس ماله المدفوع وبين أموال المستثمرين بما لا يجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية.

ويصدر الصندوق مقابل هذه الأموال أوراقاً مالية في صورة وثائق استثمار يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق يتم الاكتتاب في هذه الوثائق عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير.

- ويضع مجلس إدارة الهيئة إجراءات إصدار تلك الوثائق واسترداد قيمتها والبيانات التي تتضمنها وقواعد قيدها وتداولها في البورصة.

مادة ٣٧: يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي طرحها صناديق للاكتتاب العام، البيانات الإضافية الآتية:

السياسات الاستثمارية

- طريقة توزيع الأرباح السنوية وأسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية
- سمة الجهة التي تتولى إدارة نشاط الصندوق وملخص وافي عن أعمالها السابقة.
- طريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق وإجراءات استرداد قيمة وثائق الاستثمار.

مادة ٣٨: يحتفظ بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أموالاً فيها لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري. على ألا يكون هذا البنك مالكا أو مساهماً في الشركة المالكة للصندوق، أو الشركة التي تتولى إدارة نشاطه، وعلى أن يقدم الصندوق إلى الهيئة بياناً عن تلك الأوراق المالية معتمداً من البنك على النموذج الذي يضعه مجلس إدارة الهيئة.

مادة ٣٩: يجب إخطار رئيس الهيئة بالقرارات التي تصدر بتعيين أعضاء مجالس الإدارة والمديرين المسؤولين عن الإدارة العامة لأعمال الصندوق وتجمع البيانات المتعلقة بها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرارات المشار إليها، ويتم الإخطار على النموذج الذي تضعه الهيئة.

ولا يجوز لهذه الصناديق أن تتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص خاص من مجلس إدارة الهيئة وفي حدود نسبة الاستثمار التي يقررها على أن يقدم الصندوق دراسة تتضمن بياناً بمجالات القيم المنقولة وغيرها من المجالات الأخرى التي يرغب الاستثمار فيها ومبررات ذلك ونتائج الاستثمار المتوقعة.

مادة ١٤١: يتم تأسيس شركة صندوق الاستثمار والترخيص لها طبقاً

للأحكام المقررة في القانون وهذه اللائحة بالنسبة إلى الشركات

العاملة في مجال الأوراق المالية، ويجب على الصندوق عند التقدم

بطلب الترخيص موافاة الهيئة بالبيانات الإضافية الآتية:

كيفية إدارة الصندوق.

- قيمة الأموال المراد استثمارها بحيث لا تجاوز الحد الأقصى المقرر في النظام المحاسبي وهذه اللائحة.
- السياسة الاستثمارية للصندوق.
- اسم البنك الذي سيتم الاحتفاظ لديه بالأموال النقدية للصندوق والأوراق المالية التي يستثمر أمواله فيها.
- اسم مدير الاستثمار وخبراته السابقة وصورة من العقد المبرم بينه وبين الصندوق.

مادة ١٤٢:

يحدد النظام الأساسي للصندوق طريقة تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة على النحو المشار إليه في المادة (٣٥) من القانون، كما يبين كيفية مشاركة حملة وثائق الاستثمار في اختيار هؤلاء الأعضاء، على أن يتم تشكيل مجلس الإدارة على هذا النحو خلال ثلاثة أشهر من تمام الاكتتاب في وثائق الاستثمار وبما لا يجاوز سنة من تاريخ صدور الترخيص بمباشرة نشاطه، ويدير الصندوق خلال هذه الفترة مجلس إدارة مؤقت يحدد النظام كيفية اختياره.

مادة ١٤٣:

يكون استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للشروط الآتية:

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء الأوراق المالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صنایق الاستثمار الأخرى على ١٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

مادة ١٤٤:

يجب على الصندوق الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات استرداد قيمة وثائق الاستثمار وفقاً لشروط الاسترداد الواردة بنشرات الاكتتاب في هذه الوثائق.

ولا يجوز له الاقتراض من الغير بما يجاوز ١٠% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة على أن يكون القرض قصير الأجل وبموافقة البنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي تستثمر فيها أموال الصندوق.

مادة ١٤٥: **يجب على الصندوق عدم اتباع سياسة من شأنها الإضرار بحقوق أو مصالح حملة وثائق الاستثمار.**

- ولا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار إلا بعد موافقة حملة الوثائق ويتبع في إجراءات الدعوة لاجتماع حملة الوثائق ونصاب الحضور والتصويت الأحكام والقواعد المقررة في هذه اللائحة بالنسبة إلى حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى.
- وعلى شركة الصندوق أن توافي ممثل الجماعة بنسخة من التقارير المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من هذه اللائحة كما يجب عليها قبل عقد الجمعية العامة للشركة للمصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن ترسل إلى كل صاحب وثيقة على عنوانه الثابت لديها المستندات التي ترسل للمساهمين.

مادة ١٤٦: **يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقاً مالية في صورة وثائق استثمار اسمية بقيمة واحدة.**

ولا يجوز للصندوق إصدار وثائق استثمار لحاملها إلا وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة في كل حالة على حدة، وبشرط ألا يزيد عدد هذه الوثائق على ٢٥% من مجموع الوثائق المصدرة.

ويوقع على الوثيقة عضوان من أعضاء مجلس إدارة الصندوق يعينهما المجلس والمدير المسئول وتكون للوثائق كوبونات ذات أرقام متسلسلة مشتملة على رقم الوثيقة. ويجب إخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل الاكتتاب فيها.

ولا يجوز إصدار وثائق الاستثمار إلا بعد الوفاء بقيمتها نقداً وفقاً لسعر الإصدار. وتخول هذه الوثائق للمستثمرين حقوقاً متساوية قبل الصندوق، ويكون لحامليها حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه وفقاً للشروط والأوضاع التي تبينها نشرة الاكتتاب.

مادة ١٤٧: يحدد النظام الأساسي للصندوق الحد الأقصى للأموال التي يجوز الاكتتاب فيها وإصدار وثائق استثمار مقابلها بما لا يجاوز عشر أمثال رأس مال شركة الصندوق المدفوع.

مادة ١٤٨: يحدد الصندوق القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار عند الإصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه.

ويجوز أن تستخرج وثائق الاستثمار من فئة وثيقة واحدة أو خمسة وثائق ومضاعفاتها.

- مادة ١٤٩:** يجب إصدار وثائق الاستثمار المرخص بها دفعة واحدة.
- مادة ١٥٠:** لا يجوز لصندوق الاستثمار أن يصدر وثائق استثمار عن حصص معينة أو معنوية أياً كان نوعها.
- مادة ١٥١:** يقدم صندوق الاستثمار نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرح للاكتتاب العام إلى الهيئة لاعتمادها.
- ويجب تحرير النشرة وفقاً للنموذج الذي تعده أو تقره الهيئة وأن ترفق به المستندات المؤيدة لبيانات النشرة.
- مادة ١٥٢:** يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرحها صناديق الاستثمار للاكتتاب العام البيانات الآتية:
- اسم الصندوق وشكله القانوني.
 - الهدف من الصندوق.
 - تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة.
 - مدة الصندوق.
 - مدة الوثيقة وقيمتها الاسمية.
 - عدد وثائق الاستثمار وفئاتها.
 - اسم البنك المرخص له في تلقي طلبات الاكتتاب.
 - الحد الأدنى والحد الأقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار.
 - المدة المحددة لتلقي الاكتتاب.
 - أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق والمديرين المسؤولين عن الإدارة العامة.
 - أسماء مراقبي الحسابات.
 - اسم مدير الاستثمار وملخص وافي من أعماله السابقة.
 - السياسات الاستثمارية.

- طريقة توزيع الأرباح السنوية وأسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية، ومدى حدود مسئولية حامل الوثيقة في ناتج التصفية.
- بيان ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء مدتها وهالات ذلك وإجراءات وكيفية إعادة بيعها وذلك بمراعاة ما يقرره مجلس إدارة الهيئة.
- كيفية الإفصاح الدوري عن المعلومات.
- أتعاب مدير الاستثمار.
- أية أعباء مالية يتحملها المستثمرون.
- طريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق.
- أية بيانات أخرى تراها الهيئة.

مادة ١٥٣: تتولى الهيئة فحص نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار والأوراق المرفقة بها، فإذا كانت الأوراق مستوفاة تعتمد النشرة.

- أما إذا تبين أن الأوراق غير مستوفاة فيخطر نو الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها لاستكمالها.
- وفي جميع الأحوال تصدر الهيئة قرارها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة أو من تاريخ لاستكمالها مع إخطار نوى الشأن بالقرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره.
- وفي جميع الأحوال تصدر الهيئة قرارها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة أو من تاريخ لاستكمالها مع إخطار نوى الشأن بالقرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره.
- ويسقط قرار الهيئة باعتماد للنشرة إذا لم يتم فتح باب الاكتتاب في للوثائق خلال شهرين من تاريخ الإخطار به.

مادة ١٥٤: يجب أن يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار من طريق أحد البنوك

المخصص لها بذلك من الوزير.

ويجب أن يظل الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يتم طرحها للاكتتاب العام مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل يجوز بعدها قفل باب الاكتتاب إذا تمت تغطيته.

مادة ١٥٥: يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار بموجب شهادات اكتتاب موقع

عليها من ممثل البنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب ومن المكتب أو وكيله في الوثائق الاسمية متضمنة ما يأتي:

- اسم الصندوق مصدر الوثيقة.
- رقم وتاريخ الترخيص بمزاولة النشاط.
- اسم البنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب.
- اسم المكتب وعنوانه وجنسيته في الوثائق الاسمية، وتاريخ الاكتتاب.
- إجمالي قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب.
- قيمة ومستند الوثائق المكتتب فيها بالأرقام والحروف.
- حالات وشروط استرداد قيمة الوثائق قبل انتهاء مدتها.

وإذا لم تكن وثائق الاستثمار مطروحة للاكتتاب العام وجب تضمين الشهادة بالإضافة إلى البيانات السابقة بيانات نشرة الاكتتاب المنصوص عليها بالمادة (١٥٢) من هذه اللائحة.

مادة ١٥٦:

إذا انتهت المدة المحددة لاكتتاب دون الاكتتاب في جميع وثائق الاستثمار التي تم طرحها جاز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بالاكتفاء بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المصدرة . وفي هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها. ويسقط ترخيص الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقاً للفقرة السابقة أو قل عدد الوثائق التي اكتتب فيها عن ٥٠%، وعلى البنك الذي تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها بما في ذلك مصاريف الإصدار.

مادة ١٥٧:

إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة فيجب توزيع هذه الوثائق على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به ويتم التصرف في الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.

- وفي هذه الحالة يقدم المكتتب شهادة الاكتتاب إلى البنك الذي تم عن طريقه الاكتتاب لإثبات عدد الوثائق التي خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد إليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب.
- ويلتزم البنك الذي تلقى الاكتتاب بعدم الإفصاح عن اسم المكتتب في الوثائق لحاملها إذا تكشف له هذا الاسم في أي تعامل معه.

مادة ١٥٨: لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة وثائق الاستثمار قيمة وثائقهم أو أن يوزع عائداً عليهم بالمخالفة لشروط الإصدار.

مادة ١٥٩: إذا تضمنت نشرة الاكتتاب حق صاحب الوثيقة في استرداد قيمتها قبل انقضاء مدتها ترد إليه القيمة الصادر بها الوثيقة أو قيمة آخر سعر إقفال لها في البورصة أيهما أقل.

مادة ١٦٠: يتم حساب قيمة الأوراق المالية التي تستثمرها صناديق الاستثمار عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية لها على أن يجنب ٥٠٪ على الأقل من صافي الزيادة للقيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي.

ويتم توزيع ناتج تصفية الصندوق بين مساهمي الشركة وأصحاب وثائق الاستثمار القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأسمال الشركة المدفوع ورصيد حملة للوثائق في ذلك التاريخ.

مادة ١٦١: يكون لكل من مراقبي حسابات الصندوق حق الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقق الموجودات والالتزامات على أفراد ومع ذلك يجب أن يقدم تقريراً موحداً، وفي حالة الاختلاف فيها بينهما يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهما.

مادة ١٦٢: ينقضي الصندوق إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى ٥٠% من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاطه في اجتماع تدعو إليه الشركة ويحضره ممثل عن الهيئة.

- ويجب على الشركة للدعوة إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخ الذي ينخفض فيه عدد الوثائق المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالدعوة على هذا الاجتماع.
- وفي جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالي لتوجيه الدعوة. وينقضي للصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥% من العدد المكتتب فيه.

مدير الاستثمار:

مادة ١٦٣: يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق على هذه الجهة اسم (مدير الاستثمار).

مادة ١٦٤: يشترط في مدير الاستثمار ما يأتي:

(١) أن يكون شركة مساهمة مصرية لا يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن مليون جنيه، أو جهة أجنبية متخصصة وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الهيئة.

(٢) أن تتوفر في القائمين على مباشرة النشاط والمسئولين عنه الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة نشاط صناديق الاستثمار.

- (٣) ألا يكون قد سبق لأعضاء مجلس إدارة شركة ومديريها والعاملين لديها، أو المدير ممثل مدير الاستثمار الأجنبي وأعضاء الجهاز العامل لديه، فصلهم تأديبياً من الخدمة أو منعهم تأديبياً من مزاولة مهنة السمسرة أو أية مهنة حرة أو حكم عليهم بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو سوق رأس المال أو حكم بإشهار إفلاسه.
- (٤) أداء تأمين يحدد قيمته والقواعد والإجراءات المنظمة للخصم منه واستكمال وإدارة حصيلته وكيفية رده قرار من مجلس إدارة الهيئة.

مادة ١٦٥: لا يجوز لمدير الاستثمار مزاولة هذا النشاط قبل القيد في السجل المعد لذلك بالهيئة، ويقدم طلب القيد على النموذج الذي تقرره الهيئة مرفقاً به ما يأتي:

- (١) عقد الشركة والنظام الأساسي لها، أو ما يحدده مجلس إدارة الهيئة بالنسبة إلى مدير الاستثمار الأجنبي بحسب الأحوال.
- (٢) بيان بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وخبراتهم وعناوينهم.
- (٣) بيان بالأنشطة السابقة التي قامت بها الشركة التي تتفق ونشاط إدارة صناديق الاستثمار.
- (٤) الإيصال الدال على سداد الرسم المقرر للهيئة وآية مستندات أخرى تطلبها الهيئة.

- وعلى الهيئة البت في طلب القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه أو تاريخ استيفاء ما تطلبه الهيئة من بيانات ومستندات خلال ذات المدة.
- وللمدير الاستثمار التظلم أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في القانون من قرار الهيئة بالامتناع عن القيد أو برفضه أو بشطب القيد أو بوقفه.

مادة ١٦٦: يجرم صندوق الاستثمار مع مدير الاستثمار مقد إدارة، وعلى الصندوق إخطار الهيئة بصورة من هذا العقد قبل تنفيذه للتحقق من اتفاق أحكامه مع القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وعلى الهيئة إبلاغ الصندوق برأيها في العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.

مادة ١٦٧: يجب أن يتضمن عقد إدارة الصندوق خاصة البيانات الآتية:

- حقوق والتزامات طرفي العقد.
- مقابل الإدارة والذي يتقاضاه مدير الاستثمار.
- حالات وإجراءات استرداد قيمة الوثيقة إذا تضمنت نشرة الاكتتاب جواز الاسترداد.
- تحديد من يمثل للصندوق في مجالس الإدارة والجمعيات العامة للشركات التي يستثمر الصندوق أمواله في شراء بعض أسهمها.
- حالات إنهاء وفسخ العقد.
- بيان علاقة مدير الاستثمار بالبنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها وذلك فيما يتعلق بتلك الأوراق.

الحالات والحدود التي يسمح لمدير الاستثمار الاقتراض فيها من الغير
لحساب الصندوق ومراعاة الحد المنصوص عليه في المادة (٤٤).

مادة ١٦٨ : إذا رخص لصندوق استثمار بممارسة نشاط آخر وفقاً لأحكام المادة (١٤٠) من هذه اللائحة في غير الأوراق المالية فلمدير الاستثمار بعد موافقة الهيئة أن يعهد إلى جهة متخصصة بإدارة هذا النشاط ويظل مدير الاستثمار مسؤولاً عن هذه الجهة.

مادة ١٦٩ : يحظر على مدير الاستثمار بالعمليات الآتية:

- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.
- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.
- الحصول له أو لمديره أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.
- أن تكون له مصلحة من أية نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.
- أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطها.

مادة ١٧٠ : يجب على مدير الاستثمار أن يحتفظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه. وأن يمسك الدفاتر والسجلات اللازمة للممارسة نشاطه بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تحددها الهيئة، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات والبيانات التي تطلبها.

مادة ١٧١:

**يجب على مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق
عناية الرجل الحريص، وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في
كل تصرف أو إجراء بما في ذلك ما يلزم من تحوط لأخطار السوق
وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق
والمساهمين في الصندوق والمتعاملين معه.**

ويعتبر باطلاً كل شرط يعفي مدير الاستثمار من المسؤولية أو
يخفف منها. والفرع الثالث صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين

صندوق استثمار البنوك وشركات التأمين:

مادة ١٧٢:

**على البنوك وشركات التأمين الراغبة في مباشرة نشاط صناديق
الاستثمار أن تقدم طلبات للترخيص لها بذلك إلى الهيئة
متضمناً ومرفقاً به البيانات والمستندات الآتية:**

- (١) موافقة البنك المركزي المصري أو الهيئة العامة للرقابة على التأمين بحسب الأحوال.
- (٢) مدة الصندوق.
- (٣) قيمة المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بحيث لا يقل عن خمسة ملايين جنيه.
- (٤) السياسات الاستثمارية للصندوق.
- (٥) كيفية الإفصاح الدوري عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الصندوق.
- (٦) نظام استرداد الوثائق وإعادة إصدارها.
- (٧) نظام إدارة الصندوق وكيفية تقدير أتعاب الإدارة.
- (٨) طريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق وكيفية تحديد حقوق الوثيقة.

(٩) حالات وقواعد تصفية الصندوق.

(١٠) أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة.

(١١) الإيصال الدال على سداد رسم الترخيص للهيئة.

ويسري على الترخيص الإجراءات والأحكام والقواعد التي

تسري على صناديق الاستثمار التي تتخذ شكل شركة المساهمة.

مادة ١٧٣: يجب على تتضمن نشرات الاكتتاب في وثائق الاستثمار بيان ما

إذا كان سيتم استثمار أموال الصندوق في أوراق مالية مملوكة

للبنك أو شركة التأمين مع بيان الجهة مصدرة هذه الأوراق

وعلى أن يتم ذلك بالقيمة العادلة لتلك الأوراق وفقاً لما يقر

بصحته مراقب حسابات البنك أو الشركة ويكون البنك أو الشركة

ضامناً لصحة ما يرد في النشرة من بيانات.

مادة ١٧٤: يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق استثمار

البنوك وشركات التأمين وفقاً لإجراءات والأحكام المنصوص عليها

في الفرع الأول من هذا الفصل على أن تتضمن النشرة بيان

كيفية استرداد قيمة الوثائق وشروط وإجراءات ذلك.

ويحتفظ البنك أو الشركة في حسابات الصندوق بالسيولة الكافية

لمواجهة طلبات الاسترداد.

مادة ١٧٥: يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين لدى صندوق الاستثمار في

البنك أو شركة التأمين مشرين مثل المبلغ الذي يخصص لمباشرة

ذلك النشاط.

مادة ١٧٦: لا يجوز لصندوق الاستثمار بالبنك أو شركة التأمين أمواله في

صناديق الاستثمار الأخرى المنشأة أو في صناديق الاستثمار التي

تنشئها أو تساهم فيها بنوك أو شركات يساهم فيها ذات

البنك أو شركة التأمين.

مادة ١٧٧ : **تحدد قيمة الوثيقة التي يتم استردادها على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد.**

- **ويجوز لها إصدار وثائق استثمار بديلة للوثائق التي ترد وفقاً لنظام الصندوق وفي حدود الحد الأقصى المرخص به.**

مادة ١٧٨ : **تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك أو شركة التأمين. وعلى البنك أو الشركة أن ينفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء أو أموال أصحاب وثائق التأمين على حسب الأحوال وعليه إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق.**

- **والهيئة الإشراف على نشاط الصندوق والإطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بذلك النشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وذلك وفقاً للقواعد المقررة لصناديق الاستثمار التي تتخذ شكل الشركة المساهمة.**

مادة ١٧٩ : **على البنك أو شركة التأمين موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط صندوق الاستثمار ونتائج أعماله على أن تتضمن البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح له وفقاً لقواعد الإفصاح الواردة بالمحقيق رقم (٢) على أن تعتمد هذه التقارير من مراقبي الحسابات اللذين يتم تعيينهما وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من القانون.**

ويتم نشر ملخص وافى لهذه التقارير وفقاً لأحكام المادة (٦) من القانون

مادة ١٨٠: يعهد البنك أو شركة التأمين بإدارة نشاط الصندوق إلى إحدى الجهات ذات الخبرة في إدارة صناديق الاستثمار وفقاً للقواعد والأحكام المنصوص عليها بهذه اللائحة، ويكون البنك أو الشركة مسئولاً عن سوء تلك الإدارة التي تؤدي إلى الإضرار بالصندوق.

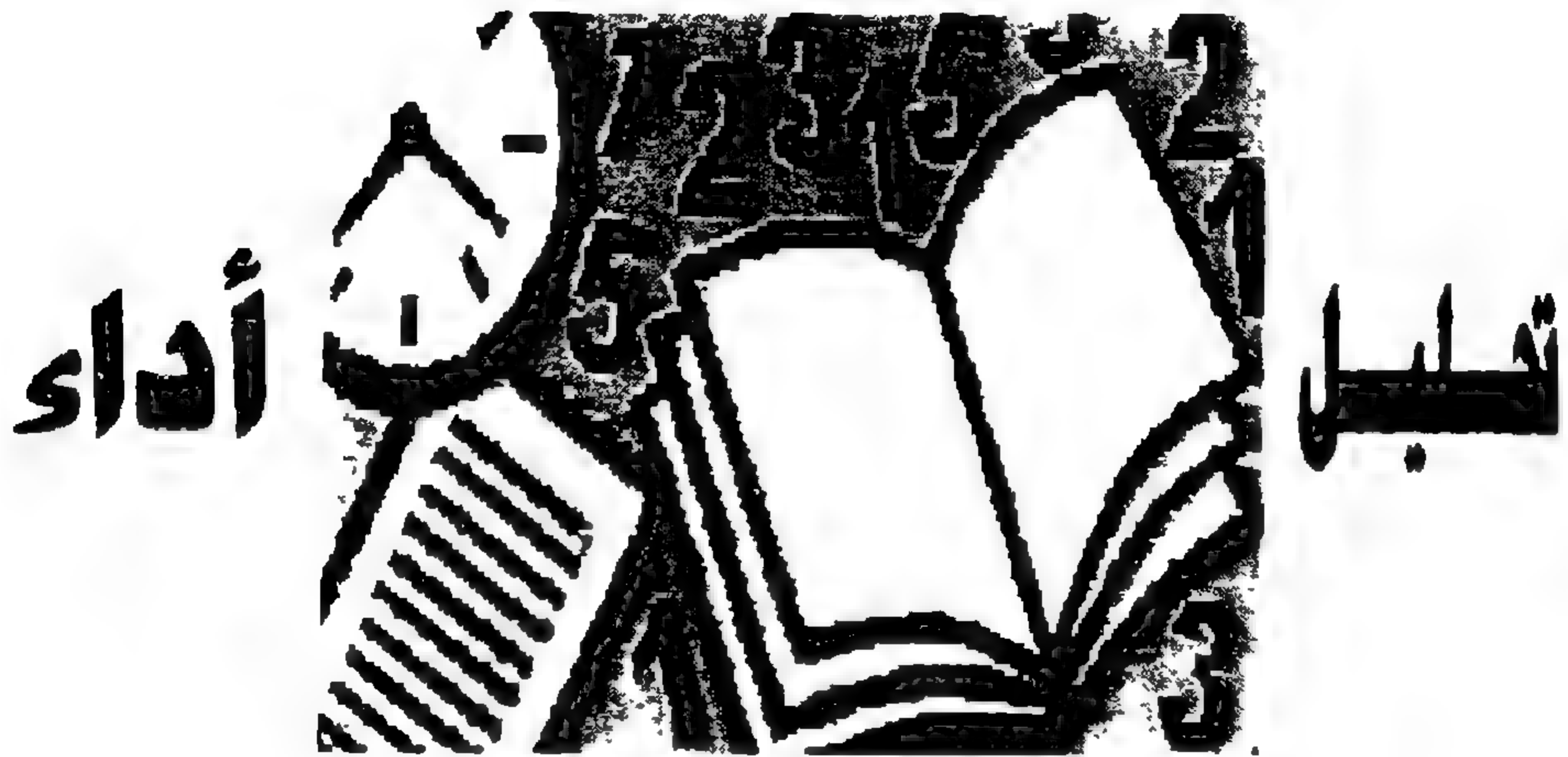
مادة ١٨١: يحتفظ بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى البنك المنشأ به الصندوق أو أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.

وعلى مدير الاستثمار الذي يتولى إدارة نشاط الصندوق إنه يوفر إلى الهيئة بيانات كافية عن تلك الأوراق معتمدة من البنك أو شركة التأمين على النموذج الذي تضعه أو تقره الهيئة.

مادة ١٨٢: لا يجوز قيد أو تداول وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق البنوك أو شركات التأمين في بورصات الأوراق المالية.

مادة ١٨٣: بمراعاة ما ورد به نص خاص في هذا الفرع تسري على صناديق الاستثمار بالبنوك وشركات التأمين الأحكام والإجراءات المقررة لشركات صناديق الاستثمار الواردة بالقانون وهذه اللائحة.

نقيض



صناعات الاستثمار

تحليل وتقييم أداء صناديق الاستثمار:
وضع قانون سوق المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢
الضوابط لحماية أموال المدخرين المستثمرة
عن طريق صناديق الاستثمار بما يكفل تحقيق العائد وتدني المخاطر
لأولئك المدخرين والمستثمرين.

أولاً: الرقابة على أعمال صناديق الاستثمار:

- حيث أعطى القانون لهيئة سوق المال سلطة المتابعة والرقابة، مؤكداً على قيام صندوق الاستثمار بعرض نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرح للاكتتاب على الهيئة لاعتمادها، ويجب إخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل الاكتتاب فيها، حيث أوجب على الصندوق أن يقدم إلى الهيئة بياناً عن الأوراق المالية المودعة معتمداً من البنك.
- وعموماً فإن للهيئة حق الإشراف على نشاط الصندوق والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- هذا كما يتم تقييم الصندوق مرة أسبوعياً على أن يتم ذلك في نهاية كل أسبوع ويظل سعر الوثيقة ساري المفعول للاكتتاب أو الاسترداد خلال الأسبوع الثاني.
- هذا وحرصاً على حقوق حاملي الوثائق فإن على الصندوق إخطار الهيئة بأعضاء مجلس إدارة الصندوق ومديره وحققها في استبعاد أي منهم، كما يلتزم الصندوق بتقديم تقارير نصف سنوية عن نشاطه للهيئة وتقوم بفحصها.
- كما ألزمت الهيئة بإرسال ميزانية وحساب أرباحه وخسائره إلى كل حامل للوثيقة على عنوانه، وبذلك ترسل له المستندات التي يتم إرسالها لمساهمي الصندوق.

ثانياً :

أهداف الرقابة المالية

في

مكافحة الاستهلاك

- كشف مشاكل الإنجاز (التنفيذ) في الوقت المناسب.

- اتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الأوضاع في الوقت المناسب قبل أن يستفحل أمر الانحرافات.

- إعداد ما يهدي ويرشد لتحسين الإنجاز باستمرار.

قياس كفاءة الإدارة والعاملين في الوصول إلى الأهداف مما يمكن من قياس الجهد المبذول والفعال.

التقييم المستمر للمؤشرات الاستراتيجية في الصندوق بغرض اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

من أهم أهداف الرقابة المالية ما يلي

- إبراز النتائج المرغوب فيها بدقة ووضوح.

- التعرف على الاتجاهات الرئيسية والتنبيه على أساسها.

- تحديد الحاجة للتغيير أو التعديل على أساس الاستقصاء العلمي وتحديد الأسباب التي أدت إلى النتائج.

ثالثاً:

معايير المستثمر في

اختيار صندوق الاستثمار المناسب

- مدى استقرار أداء الصندوق وإنجازاته على مدى سنوات نشاطه.
- ارتباط الأداء الجيد بالصندوق بالإدارة الفعالة له وليس بمجرد الصدفة.
- مدى استمرارية إدارة الصندوق ذات الإنجازات والنتائج الجيدة في العمل في الصندوق.
- مدى ترشيده المصروفات المختلفة للصندوق سواء من مصروفات إدارية وعمومية أو أتعاب مدير الاستثمار أو العمولات المختلفة. الخ ..
- مدى تعظيم إيرادات الصندوق والتمثلة في كوبيونات الأسهم أو الفوائد الدائنة أو الأرباح الرأسمالية .. الخ.
- ينبغي على المستثمر أن يعتمد على عدد من المعايير وذلك لاختيار صندوق الاستثمار المناسب ومن هذه المعايير ما يلي:
- مدى توافق أهداف صندوق الاستثمار مع أهداف المستثمر.
- حجم المخاطر التي قد يتعرض لها الصندوق.
- تكوين عناصر محفظة الأوراق المالية التي يديرها مدير استثمار الصندوق.
- تقييم أداء الصندوق مقارنة بأداء صناديق الاستثمار الأخرى.

رابعاً :

كيفية تقييم القيمة الاستردادية للوثيقة الاستثمارية

تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيبها في صافي قيم أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق على تقديم الوثيقة للاسترداد. ويتم تقييم صافي قيمة أصول الصندوق على النحو التالي:

إجمالي النقدية بالخرينة والبنوك.
يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأسواق كآتي:
إجمالي النقدية بالخرينة والبنوك.
يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأسواق كآتي:

أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس سعر الإقفال السبوعية وقت التقييم، وفي حالة

تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم، على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهران يتم تقييم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.

يتم تقييم أذون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية.

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار للبنوك وشركات التأمين على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.

يتم تقييم الأوراق غير المقيدة التي يجري تعامل عليها مرة كل أسبوعين على الأقل بأخر سعر تداول ما لم تكن قيمة الورقة طبقاً

لأحد التقييم المقبولة أقل فيتم التقييم بالقيمة الأقل، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التي لا يجري عليها تعامل مرة كل أسبوعين بالتكلفة أو للقيمة لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

• يتم تقييم الأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام أسعار السوق الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

• يتم تقييم باقي عناصر الأصول والالتزامات وفقاً لقواعد المحاسبة الدولية.

• يضاف إليها (+) قيمة الأصول الطويلة الأجل (بعد خصم مجمع الإهلاك).

• يخصم (-) منها حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأية التزامات متداولة أخرى.

• يخصم (-) أتعاب مدير الاستثمار والأتعاب الإدارية للبنك، وعمولات حفظ الأوراق المالية، والسمسرة، وأية مصروفات للتشغيل والتي تشمل مصروفات التسويق والإعلان والمصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات التمويل وغيرها.

ويتم قسمة صافي الناتج عن البنود ١ إلى ٥ المذكور أعلاه على عدد وثائق الاستثمار المصدرة والقائمة في تاريخ التقييم.

هذا ويخصم من القيمة الإستردادية للوثيقة مصاريف استرداد بنسبة ٠,٢٥% (ثلاثة أرباع الواحد في المائة) تورد لحساب الصندوق.

القوائم المالية لصناديق الاستثمار :

من الصعب وضع قوائم مالية خاصة لكل طرف من الأطراف السابقة ولذا فلا مفر من إعداد قوائم مالية عامة ولكن في نفس الوقت يمكن أن تقدم جميع الأطراف، وتشبع مختلف الحاجات، ولذا تشتمل هذه القوائم على المعلومات والبيانات التي تهم جميع الأطراف وإن كانت لا تغطي جميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها كل طرف منفرداً.

وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

(١) قائمة المركز المالي *Balance Sheet*

(٢) قائمة الدخل *Income Statement*

قائمة المركز المالي Balance sheet

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية وتشتمل هذه القائمة على مركز الأرصدة الأصول والخصوم المختلفة في لحظة معينة وفيما يلي قائمة المركز المالي لأحد صنایق الاستثمار في ١٩٩٥/٦/٣٠.

قائمة المركز المالي لصندوق الاستثمار (أ)

في ١٩٩٥/٦/٣٠

بيان	١٩٩٥/٦/٣٠	١٩٩٥/٢/٢٨
الأصول:		
ودائع:	١٤٧٢٠.٤٦٤	١٤٨٣٣٧٨
أسهم:	١١٧١٠.٣٧٧	٨٤٠.٨٧٢٢
سندات وأتون خزانة حكومية	٨٨٥٢.٢٢٣	١٢٦.٨٤٤٩٩
نفقات إيرادات مؤجلة	٢١٩٧٩٢	٢٣٦٣٩٦
مدینون وأرصدة مدينة	١٤٣٥٧٣٠	١٤٤٥٨٩٥
إجمالي الأصول	٢٢١٩٩٦٩٨٦	٢١٣٣٣٧٣٨٨
الخصوم:		
دائنون متنوعون	١٩٤٢٨٢٦	٤٠٣٤٩٢٧
دائنو التوزيعات	١٣٨٤٩٠.٤٥	-----
إجمالي الخصوم	١٥٧٩١٨٧١	٤٠٣٤٩٢٧
صافي أصول الصندوق	٢٠٦٢٠٥١١٥	٢٠٩٣٠٢٤٦١
عدد الوثائق للقائمة	١٩٧٨٤٣٥	١٩٥٧١٩٢
للقيمة الاستردادية للوثيقة	١٠٤,٢٣ (*)	١٠٦,٩٤

(٢) قائمة الدخل : Income Statement :

• لا شك أن قائمة المركز المالي للمنظمة قاصرة على إمداد المحلل المالي بمعلومات كافية للحكم على كفاءة إدارة الصندوق، حيث أنها تعبر عن حالة صندوق الاستثمار في لحظة معينة، والمفروض أن الصندوق كمنظمة أعمال مستمر ولا يتوقف النشاط، وبذلك فهو يتسم بالديناميكية والحركة وليس بالسكونية.

• وعدم الحركة، ولذا نجد أن قائمة الدخل تعرض نتيجة أعمال الصندوق خلال الفترة التي تعد عنها وذلك باشتمالها على إيرادات ومصروفات الصندوق خلال الفترة المالية، وقد تسمى قائمة الأرباح والخسائر. وهذا رغم أن هذه القائمة سجل تاريخي إلا أنها ذات فائدة كبيرة لأغراض التحليل الإقتصادي، وقياس كفاءة صندوق الاستثمار وتقييم أدائه بغرض اتخاذ القرارات الصحيحة، والقيام بالتنبؤ لاتخاذ القرارات التخطيطية. وفيما يلي قائمة الدخل لأحد صناديق الاستثمار عن المدة من ١ مارس ١٩٩٥ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٥.

قائمة الدخل لصندوق الاستثمار (أ)

عن الفترة من ١ مارس ١٩٩٥ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٥

بيان	من ١/٣/١٩٩٥ إلى ٣٠/٦/١٩٩٥	من ١/١٢/١٩٩٤ إلى ٣٠/٦/١٩٩٥
<u>الإيرادات:</u>		
فوائد دائنة	٤٠٩٨٨٥٤	٨١١٠٧٤٠
كوبونات أسهم	٢٣٤٥٤٣٧	٣٧٧٧٩٣٧
أرباح رأسمالية محققة	١٨٣١٢٩	٢٣٠٢٧٠
إيرادات أخرى	١٠٨٧٨٤	٢٥٩٠٢
إجمالي الإيرادات	٢٧٣٦٢٠٤	١٢٦٨٥٢٤٩
المصروفات		
مصروفات إدارية وعمومية	١٢٦٢٣١١	٤٠٠٣٦٨٦
مصروفات أخرى	٢٤٢٣٤٩	٣٧٢٣٤٤
إجمالي المصروفات	١٥٠٤٦٦٠	٤٣٧٦٠٣٠
الأرباح المحققة	٥٢٣١٥٤٤	٨٣٠٩٢١٩
(+) يضاف: التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية	٣٢٥٩٧٤٧	١٣٩٥٧٦٢٥
صافي الربح	٨٤٩١٢٩١	٢٢٢٦٦٨٤٤

مؤشرات تقييم الأداء المالي في صناديق الاستثمار:

- بعد استعراض أهم القوائم المالية ومشتملاتها التفصيلية نستطيع أن نقرر أن القوائم المالية ليست هدفاً في ذاتها ولكنها أداة ضرورية للقيام بالتحليل والتقييم المالي حيث ينصب تقييم الأداء المالي على البيانات والمعلومات الواردة في تلك القوائم.
- وقبل الدخول في مجالات تقييم الأداء المالي والمقاييس الخاصة بهذه المجالات نود أن نؤكد أن أية مقاييس ليست لها دلالة في ذاتها، ولكنها تكتسب المعنى والمضمون من المقارنة والمتمثلة في:

- المقارنة الزمنية أو المقارنة بالذات.
- المقارنة بالنشاط أو المقارنة بالصناعة.

(١) تقييم العائد أو الربحية:

١/١ العائد على القيمة الاسمية

للصناديق ذات العائد الجاري والعائد التراكمي	=	الأرباح الموزعة للقيمة الاسمية
--	---	-----------------------------------

٢/١ نصيب العائد من الأسهم في إيرادات الصندوق

كوبونات الأسهم إجمالي الإيرادات	=	
------------------------------------	---	--

٣/١ نصيب العائد الثابت الناتج عن الاستثمار في السندات

$$\frac{\text{العوائد الثابتة}}{\text{إجمالي الإيرادات}} =$$

٤/١ نسبة إجمالي العوائد إلى القيم الاسمية

$$\frac{\text{الأرباح المحققة + الزيادة الرأسمالية المحققة}}{\text{القيمة الاسمية}} =$$

٦/١ مقارنة العائد على الوثيقة بالفائدة الدائنة على الودائع

$$\frac{\text{العائد السنوي للوثيقة}}{\text{الفائدة الدائنة}} =$$

تقييم مكونات محفظة الأوراق المالية:

١/٢ نسبة مساهمة الأسهم في صافي أصول الصندوق

$$\frac{\text{الأسهم}}{\text{صافي أصول الصندوق}} =$$

٢/٢ نسبة مساهمة السندات وأذون الخزانة في صافي أصول الصندوق

$$\frac{\text{سندات الشركات والسندات الحكومية وأذون الخزانة}}{\text{صافي أصول الصندوق}} =$$

تقييم وثائق الاستثمار:

صافي أصول الصندوق
عدد الوثائق القائمة

١/٣ القيمة الاستردادية للوثيقة =

٢/٣ نسبة الزيادة في القيمة الاستردادية عن القيمة الاسمية

الزيادة في وثيقة الاستثمار
القيمة الاسمية

=

٣/٣ نسبة الوثائق المستردة إلى مجموع الوثائق

عدد الوثائق المستردة خلال الفترة
عدد الوثائق المصدرة

=

٤/٣ نسبة القيمة الاستردادية قبل التوزيع إلى القيمة الاسمية

القيمة الاستردادية للوثيقة قبل التوزيع =

القيمة الاسمية للوثيقة

٥/٣ نسبة القيمة الاستردادية بعد التوزيع إلى القيمة الاسمية

القيمة الاستردادية للوثيقة بعد التوزيع =

القيمة الاسمية للوثيقة

(بالنسبة إلى ٣/٤ و ٥/٣ إما أن يكون الناتج > ١ أو ١ أو < ١

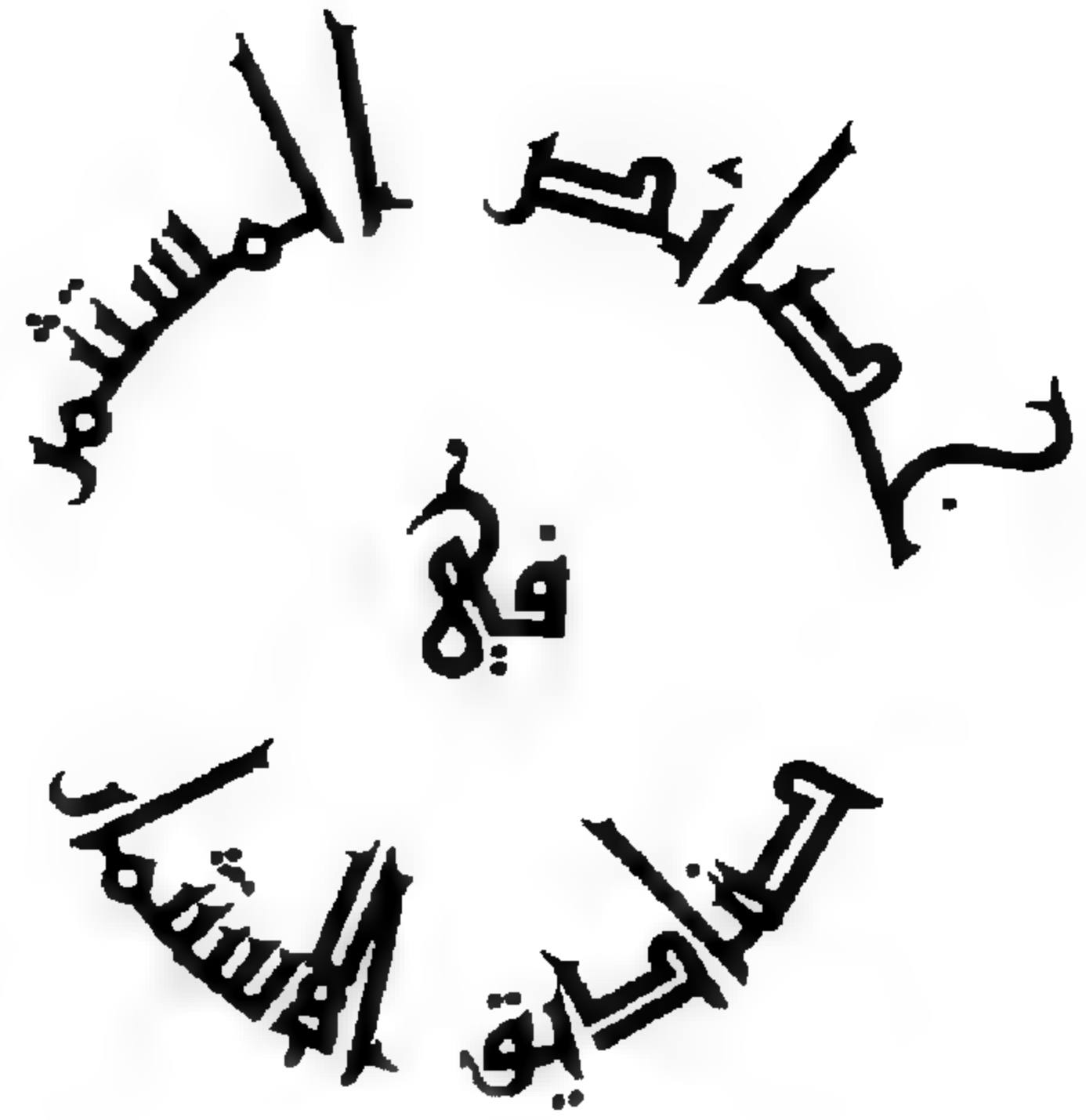
ودلالة كل من هذه للناتج الثلاثة).



سنة ١٤٢٥ هـ

١٤٢٥

١٤٢٥ هـ



وتكوين محفظة لأوراق مالية
ومتابعة أداء هذه الشركات
ونتائج أعمالها واختيار التوقيت
المناسب للشراء والتوقيت
المناسب للبيع، بحيث أن
الاستثمار بشراء وثيقة في
الصندوق يمثل استثماراً في
محفظة متكاملة من الأسهم
والسندات والودائع يقوم على
إدارتها جهة إدارية متخصصة في
هذا الميدان.

ولكن التساؤل الذي يثار هنا :
هل الاستثمار في صناديق الاستثمار
بعيد عن المخاطرة ؟ وهذا تجدر الإشارة
والتركيز على المخاطر المرتبطة
بالاستثمار في الأوراق المالية بشكل عام
وصناديق الاستثمار بالتبعية والتي
تحاول شركات الإدارة القائمة على
إدارة الصناديق على تخفيضها قدر
الإمكان من خلال سياسات التنوع
الاستثمارية وحسن اختيار الأسهم
ذات الأداء القوي وتوزيع التركيز بين
قناة الاستثمار في الأسهم وغيرها من
القنوات الخالية من المخاطرة.

• يختلط الأمر لدى الكثيرين ممن
يتعاملون في صناديق الاستثمار
كوسيلة بين المضاربة في سوق
السهم والاستثمار في صناديق
الاستثمار فلكل منهم طريقة
حول كيفية التعامل مع صناديق
الاستثمار خاصة من قبل صغار
المستثمرين نرى أنه تعتبر
صناديق الاستثمار المفتوحة هي
الوسيلة المثالية للمستثمر
الصغير الراغب في استثمار
أمواله في سوق الأوراق المالية
والذي لا يتوافر لديه المقومات
اللازمة لذلك من دراسة نوعيات
الأوراق المالية المتداولة وإجراء
التحليل الأساسي للشركات التي
تنتمي إليها هذه الأوراق المالية

وتستعدد أشكال صناديق الاستثمار المفتوحة الموجودة حالياً في السوق المصرية والتي تتناسب مع أهداف المستثمرين الأفراد والعائد المستهدف لهم ومدى قدرة كل منهم على تحمل المخاطرة.

- فمن المعروف أن عائد الاستثمار في الأوراق المالية والمخاطرة المحيطة متغيران بينهما ارتباط طردي بمعنى زيادة الإقدام على المخاطرة لزيادة العائد والعكس صحيح، وبدارسة الصناديق القائمة حالياً يمكن تصنيفها لعدة أنواع على النحو التالي:

الصناديق الهجومية التي تركز على الاستثمار في الأسهم بدرجة كبيرة وبالتالي ترتفع فيها درجة المخاطرة ولذلك فهي الأحسن أداء عند ارتفاع السوق والأقل أداء عند هبوط السوق.

وهناك الصناديق المتوازنة التي تنخفض فيها درجة المخاطرة عن الصناديق الأولى وتتسم بحفظتها الاستثمارية بالتوازن بين الاستثمار

في الأسهم وقنوات الاستثمار الأخرى الأقل مخاطرة مثل السندات والودائع وتتميز هذه الصناديق بتحقيق عائد موجب متوسط عند ارتفاع السوق وبالقطع يقل العائد عن الصناديق الأولى ، ولكن في حالة انخفاض السوق تكون نسبة التراجع في أسعار الوثائق أقل قليلاً من الصناديق الأولى.

- وهناك الصناديق المتحفظة التي تركز على الاستثمار في السندات وقنوات الاستثمار في الأسهم الأخرى الخالية من المخاطرة ويكون الاستثمار في الأسهم فيها بشكل محدود وهذه الصناديق تتميز بالمحافظة على استمرارية تحقيق أداء موجب في حالة تراجع السوق ولكن في حالة ارتفاع السوق ويكون الأداء متدنياً مقارنةً بالنوعيتين السابقتين.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة نوعية من الصناديق التي تتسم بالتجنب الكامل للمخاطرة من خلال تركيز الاستثمار تماماً على السندات وقنوات الاستثمار الأخرى الخالية من المخاطرة. وتتميز هذه الصناديق

بتحقيق عائد إيجابي مستمر للمستثمر سواء يتم توزيعه بصفة دورية أو يتم إضافته على قيمة الوثيقة بصورة تراكمية. وتناسب هذه النوعية من الصناديق الأخيرة طبيعة المستثمر غير القادرة على تحمل المخاطرة.

• ولذلك فإن تعدد أنواع الصناديق في السوق حالياً يتيح للمستثمر الصغير المقارنة بين السياسة الاستثمارية لكل منها ومطابقة ذلك مع استعداده الفطري لتحمل المخاطرة وهدفه النهائي من الاستثمار وحجم العائد المطلوب والذي يتناسب طردياً مع المخاطرة المطلوب تحملها في المقابل.

وإذا انتقلنا إلى النوعيات الأولى من الصناديق الهجومية والمتوازنة والمرتبطة بنوعيات مختلفة من المخاطر فإنه يجب على المستثمر فيها أن يتحيز التوقيت السليم للإقدام على الاستثمار فيها، فكما هو الحال بالنسبة للاستثمار المباشر في الأسهم التي تقتضي الإقدام على شراء السهم

عند وصول سعره لمستويات جاذبة في ضوء مؤشرات علمية ترتبط بمضاعف ربحيته ومضاعف قيمته الدفترية ونسبة عائده الكوبون والسروية المستقبلية للسهم التي يتحدد في ضوءها قيمته العادلة، فإن الأمر يقتضي أيضاً من المستثمر في الصناديق أن يقدم على الاستثمار في الصناديق عند انخفاض أسعار الوثائق كنتيجة لانخفاض السوق بصفة عامة وتجنب الإقدام على الاستثمار في الصناديق عند وصول السوق إلى ذروة الارتفاع حيث أنه من المعروف أن سعر الوثيقة هو مستفتر تابع لمستفتر مستقبل وهو أداء السوق، والسائد في الأسواق المالية أن يكون هناك موجات تصحيح لأسعار الأسهم بعد الوصول إلى مرحلة ذروة الارتفاع.

وقد كشفت التجربة الفعلية عن تحقيق العديد من المستثمرين الذين أقدموا على الاستثمار في الصناديق الهجومية والمتوازنة خلال عامي ٩٤ ، ٩٥ عند مرحلة تدني السوق . إنعكاساً كبيراً عندما شهد السوق ارتفاعاً كبيراً في نهاية عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ .

وعلى العكس حقق العديد من المستثمرين خسائر في هذه الصناديق من الذين أقدموا على الاستثمار في الصناديق في ذروة الارتفاع وبدأت أسعار الوثائق في التراجع مع موجات التصحيح المتتالية في أسعار الأسهم.

• والمتابع لسوق المال المصرية حالياً يدرك بوضوح مدى التدني الكبير في أسعار معظم الأسهم النشطة والذي لا يتناسب على الإطلاق مع مستوى أداء الشركات والذي يرجع إلى ظروف أخرى خارج نطاق هذه الشركات وقد انعكس هذا التدني على أسعار وثائق معظم صناديق الاستثمار المفتوحة التي تتسم بالصفة الهجومية والصفة المتوازنة حيث انخفضت أسعار وثائق هذه الصناديق بدرجة كبيرة أيضاً وإن كانت بنسب أقل من نسب تراجع السوق وأصبحت إلى حد كبير جانبية للاستثمار.

ولذلك فإن توقيت الشراء في هذه الصناديق يعتبر حالياً توقيتاً جيداً خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار العوامل الآتية :

أولاً :

بالرغم من تراجع أسعار العديد من الأسهم النشطة إلا أن نسبة العائد الموزع ما زالت مرتفعة وتحقق عائداً جيداً على الاستثمار الحالي بالقيمة السوقية الحالية مترجمة في سعر وثيقة الصندوق.

ثانياً :

لا توجد ستوف سعرية حالياً لأسعار ١٢ سهماً من أكبر الصناديق النشطة والتي تمثل محتوى محافظ صناديق الاستثمار العاملة تقريباً وفي حالة تحسن الظروف الاقتصادية والسياسة المحيطة بالمنطقة سيشهد السوق موجة ارتفاعية يتوقع معها تحقيق بعض الأسهم لقفزات سعرية ينجم عنها ارتفاعات جيدة في أسعار وثائق الصناديق بالتبعية.

ثالثاً :

تواصل هيئة سوق المال العمل على تنشيط السوق بجميع الطرق للخروج من دوامة التراجع التي يشهدها السوق منذ سنوات فعلى سبيل المثال سيتم تنظيم عمليات الشراء الهامشي، وتشجيع إقامة صناديق استثمار جديدة بأشكال مختلفة خلال المرحلة القادمة، والعمل على تحقيق المزيد من انضباط السوق.

ولذلك فإن قرار الاستثمار حالياً في صناديق الاستثمار يعتبر قراراً صائباً ولكن يتطلب الأمر من المستثمر الصغير تحديد هدفه من الاستثمار أولاً ومدى قدرته على تحمل المخاطرة ودراسة نوعيات الصناديق المختلفة وأدائها التاريخي لكل من يختار منها الصندوق الذي يقدم على الاستثمار فيه.

مقارنة أداء صناديق استثمار البنوك

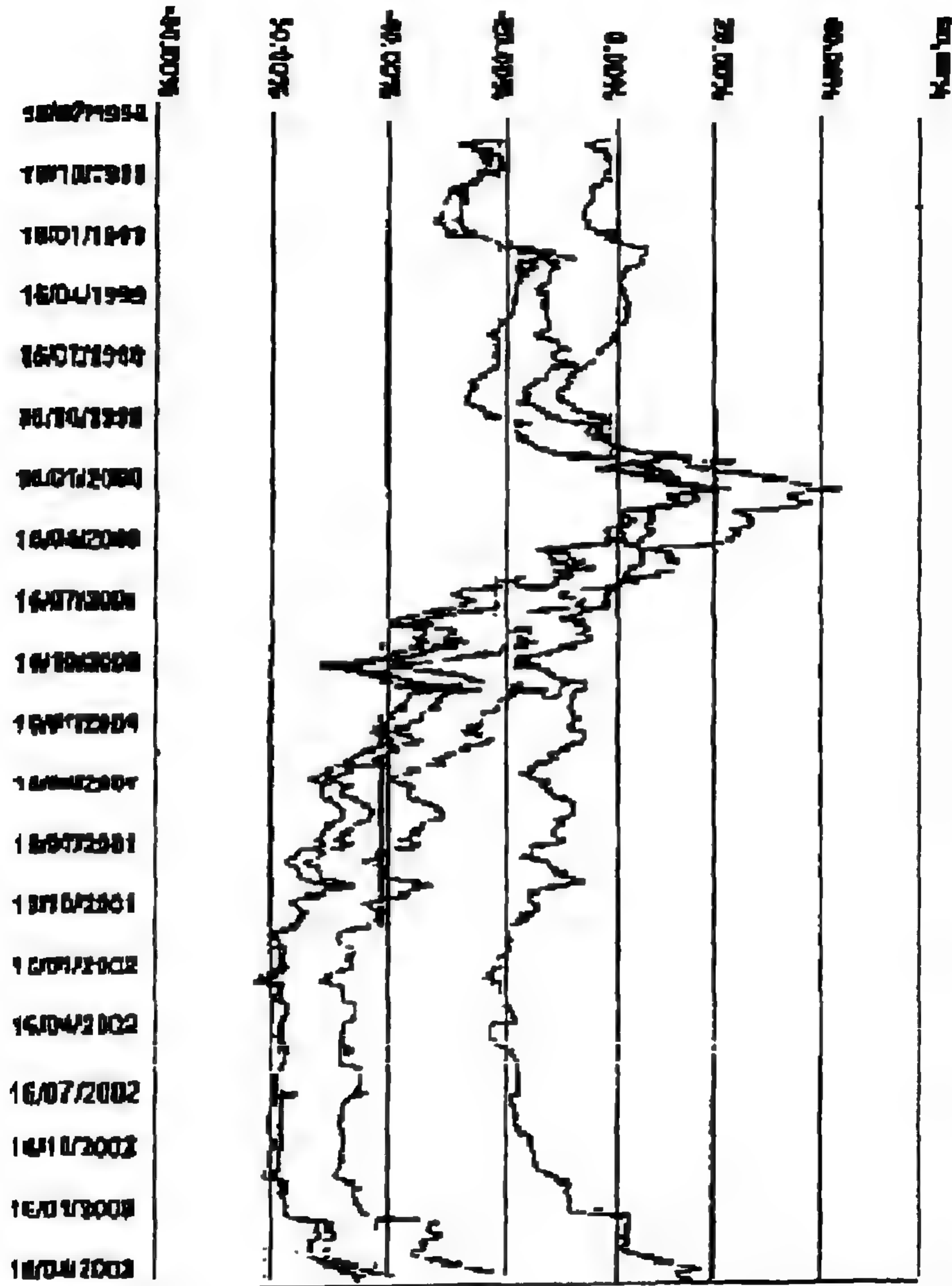


بالمؤشرات العامة في السوق المصري

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك القاهرة

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك القاهرة

مؤشر برايسم

مؤشر المجموعة المالية

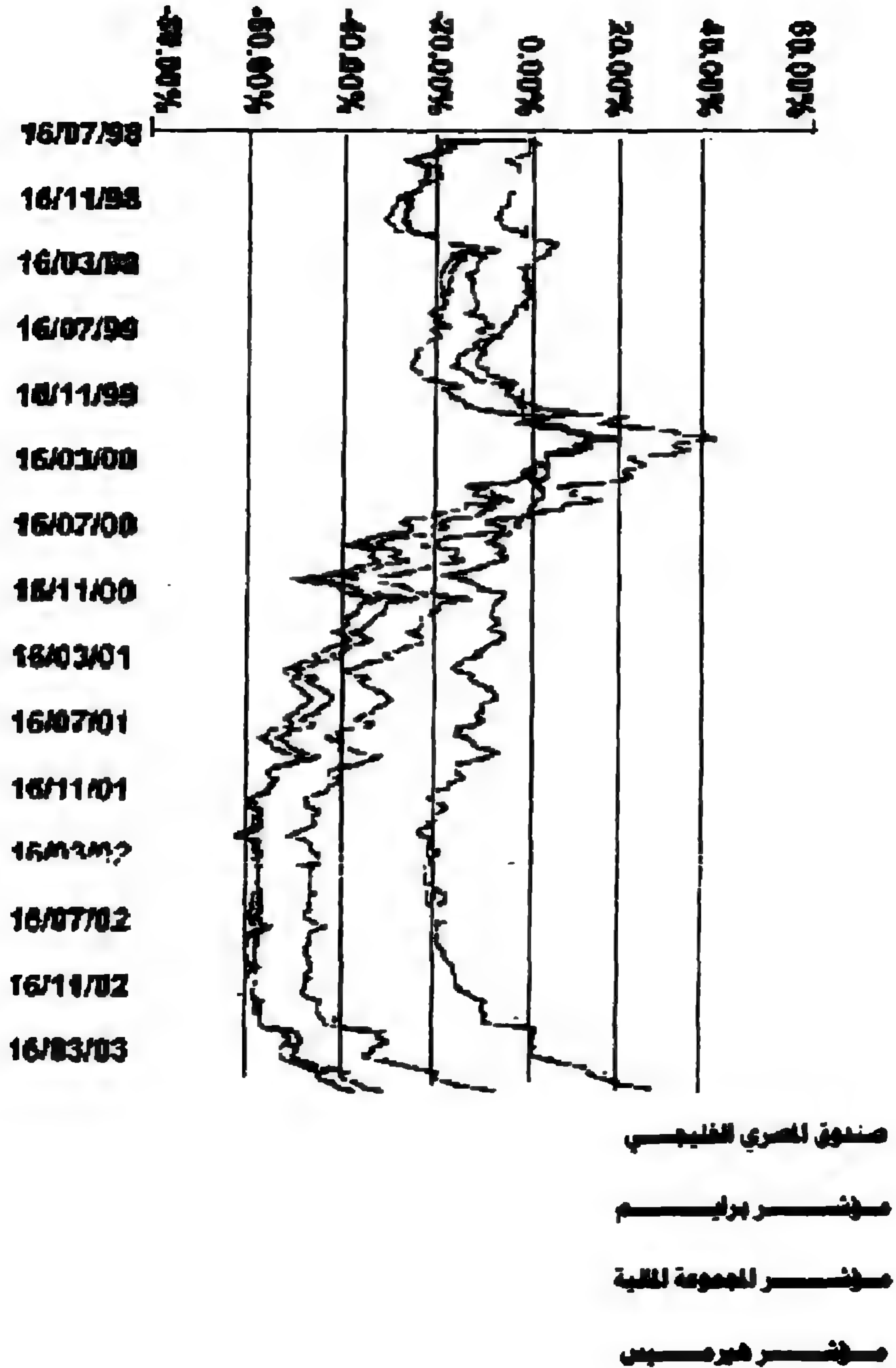
مؤشر هيرميس

**مقارنة أداء صندوق استثمار بنك القاهرة
بالمؤشرات العامة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩**

النسبة	البيان
12.05%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرمسيس
1071.85	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
1155.34	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢]
773.44	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢١

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك المصري الخليجي

بالمؤشرات العامة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



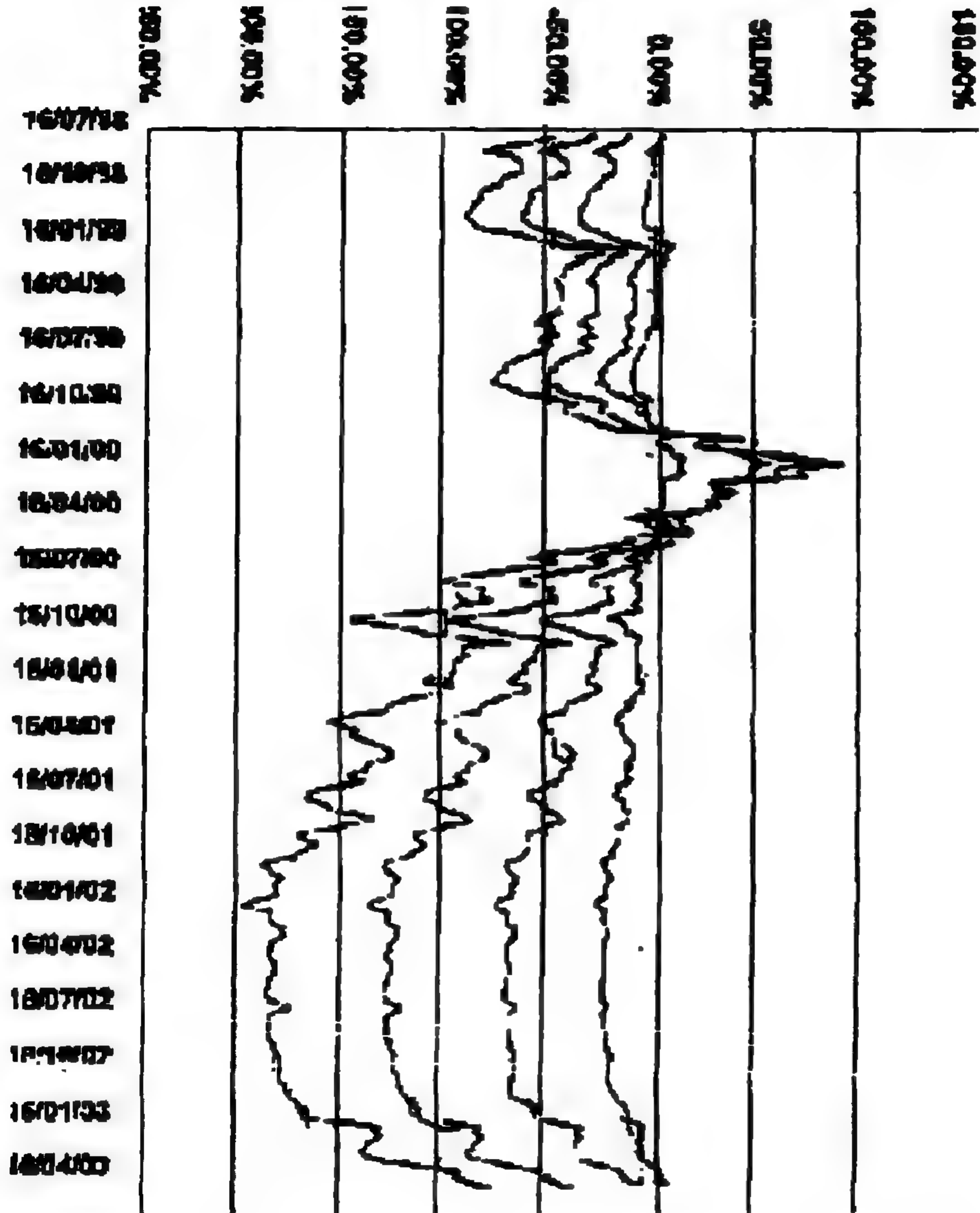
**مقارنة أداء صندوق استثمار البنك المصري الخليجي
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩**

النسبة	البيان
29.46%	مائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسين
106.75	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
106.92	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢]
63.82	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٣/١/٣١

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك أميركان اكسبريس الأول

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك أميركان اكسبريس الأول

مؤشر بورصة مصر

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيكر

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك أمريكيان اكسبريس الأول

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

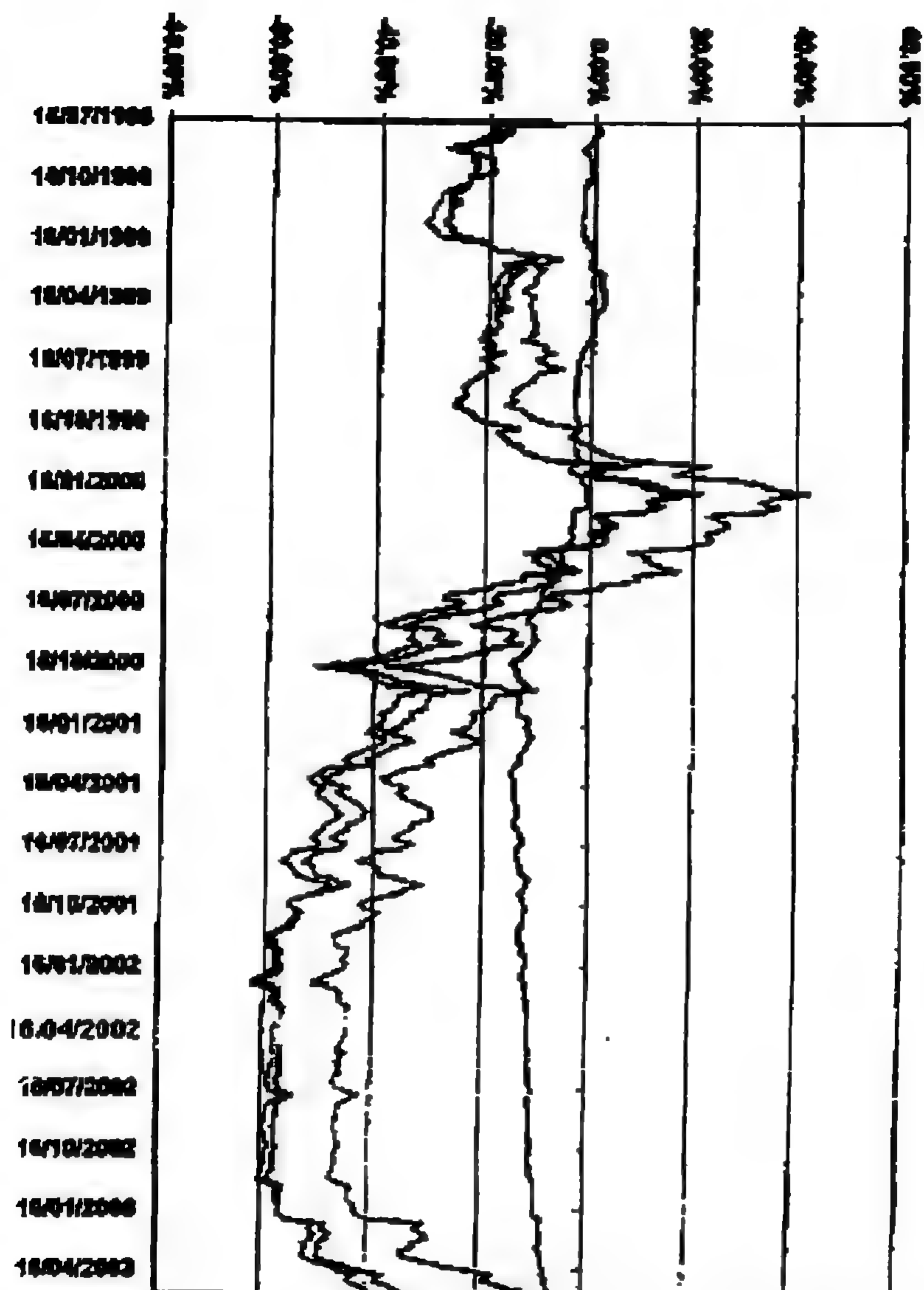
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
18.01%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسيس
98.43	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
98.53	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢]
62.38	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢١

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك الأهلي الثاني [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق البنك الأهلي الثاني

مؤشر برايس

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر داو جونز

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك الأهلي الثاني [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

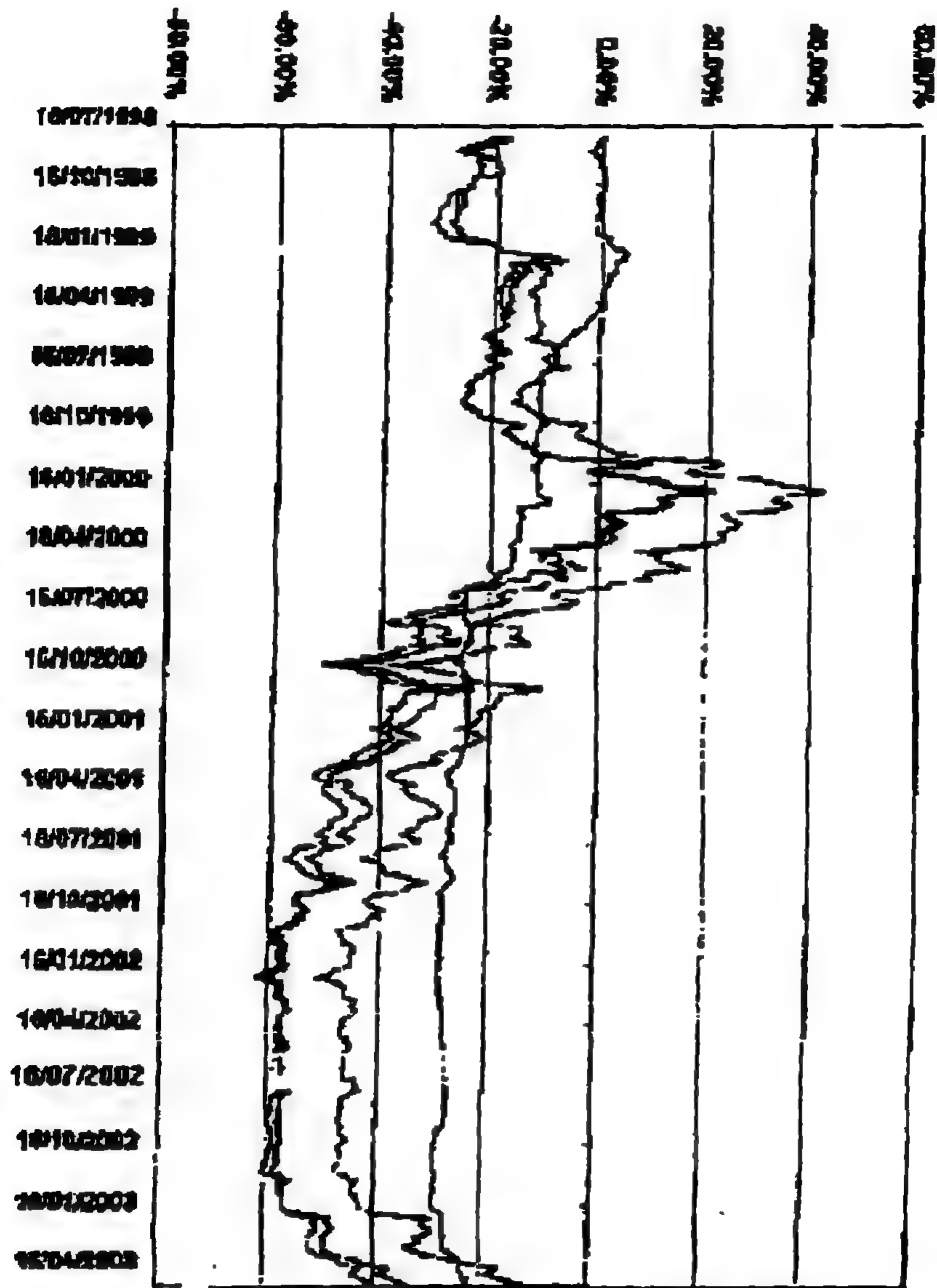
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
-5.71%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسيس
130.68	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
141.55	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٥]
117.65	أدنى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٦]

مقارنة أداء صندوق المجموعة العربية المصرية للتأمين [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق البنك الأهلي الثاني

مؤشر بورصة

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرميس

مقارنة أداء صندوق المجموعة العربية المصرية للتأمين [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

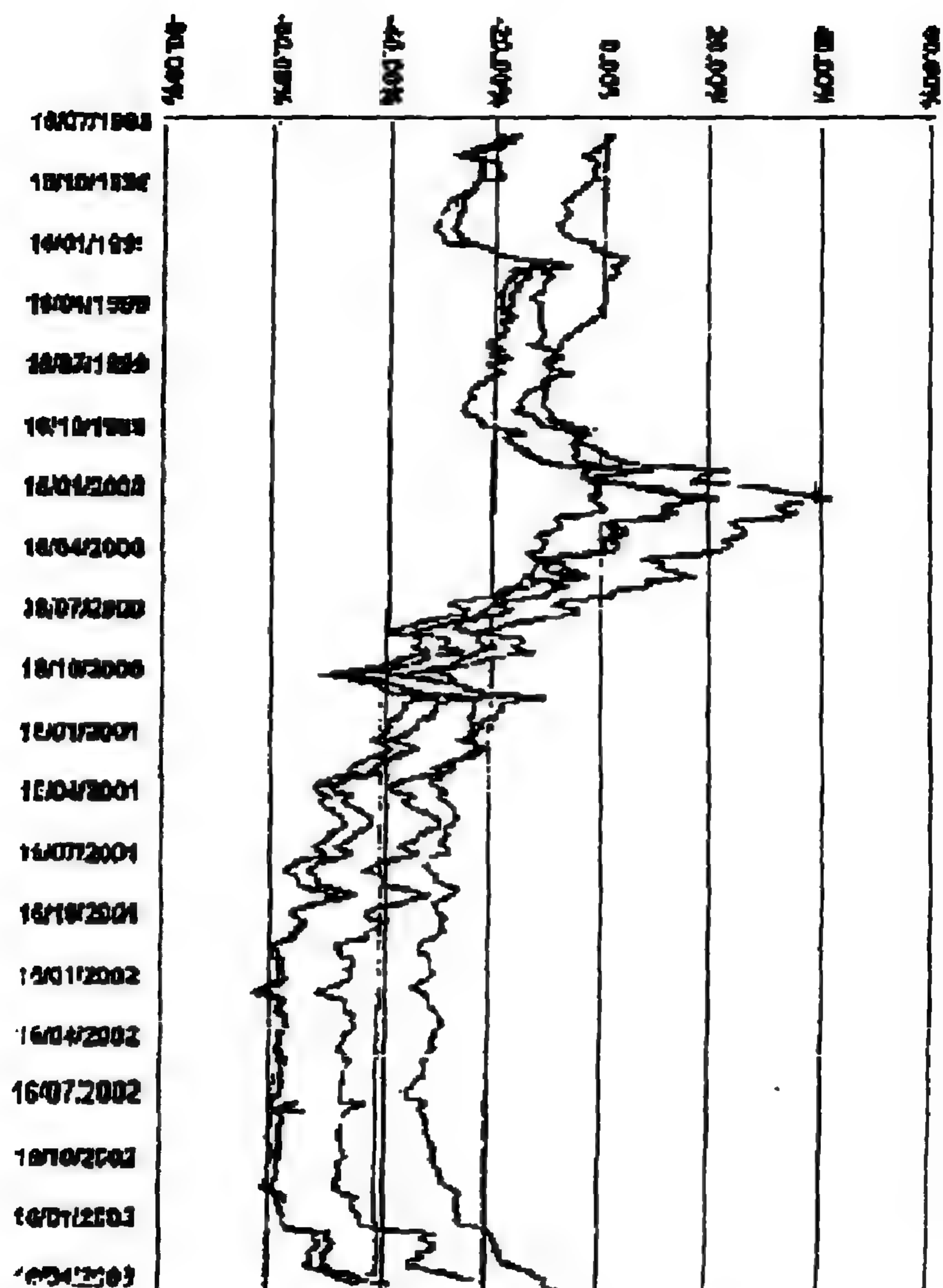
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
-22.24%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسيس
492	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
662.45	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨]
446.17	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢١

مقارنة أداء صندوق بنك تنمية الصادرات [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك تنمية الصادرات

مؤشر برلين

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر نيكسي

مقارنة أداء صندوق بنك تنمية الصادرات [السعر متضمن التوزيعات]

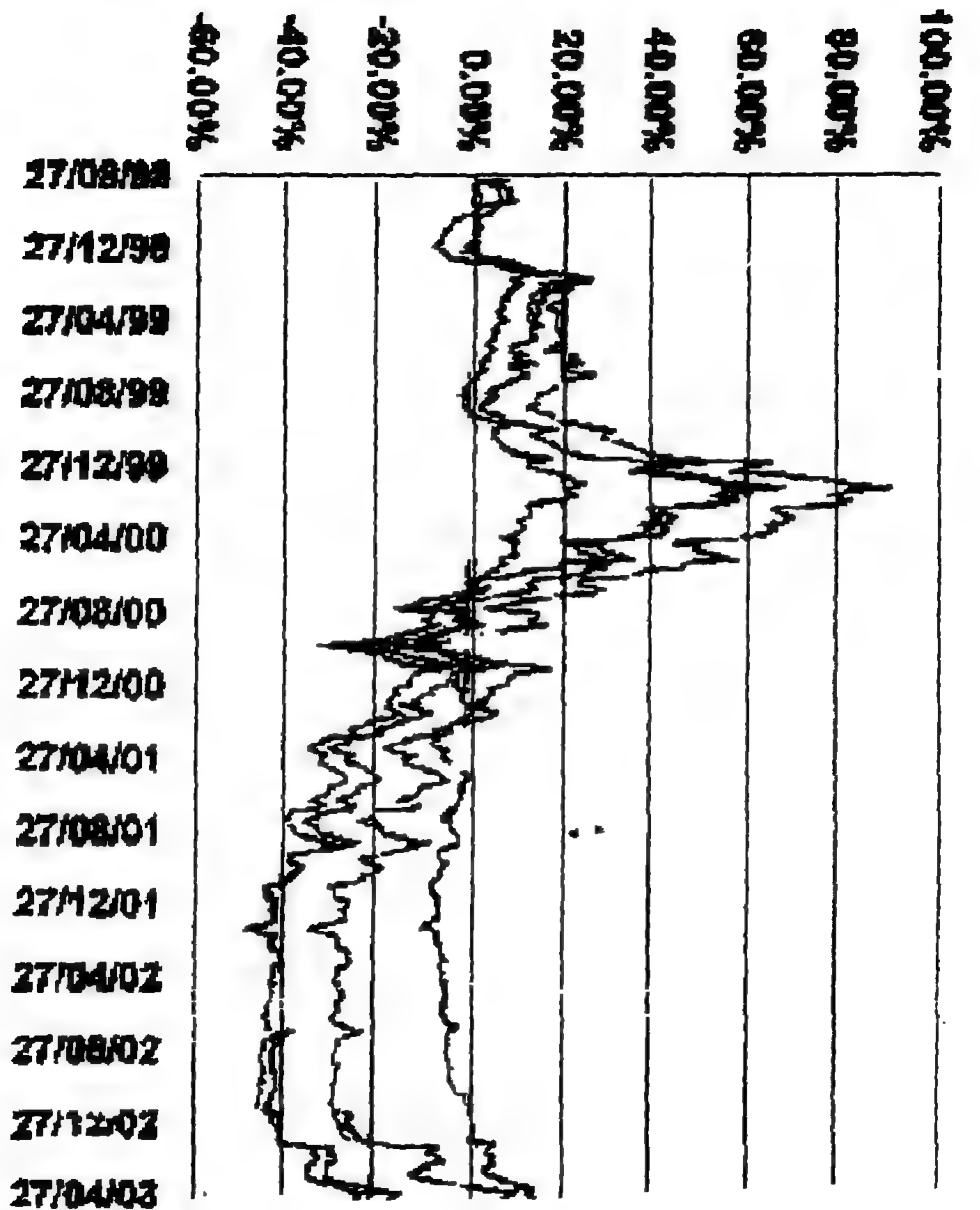
بالإشترار العامة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
0.13%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرمسيس
113.06	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
117.46	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨
74.48	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١

مقارنة أداء صندوق بنك مصر إيران [متضمن توزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٢/٥/٢٩



صندوق بنك مصر إيران

مؤنسبصر برايسبسم

مؤنسبصر المجموعة المالية

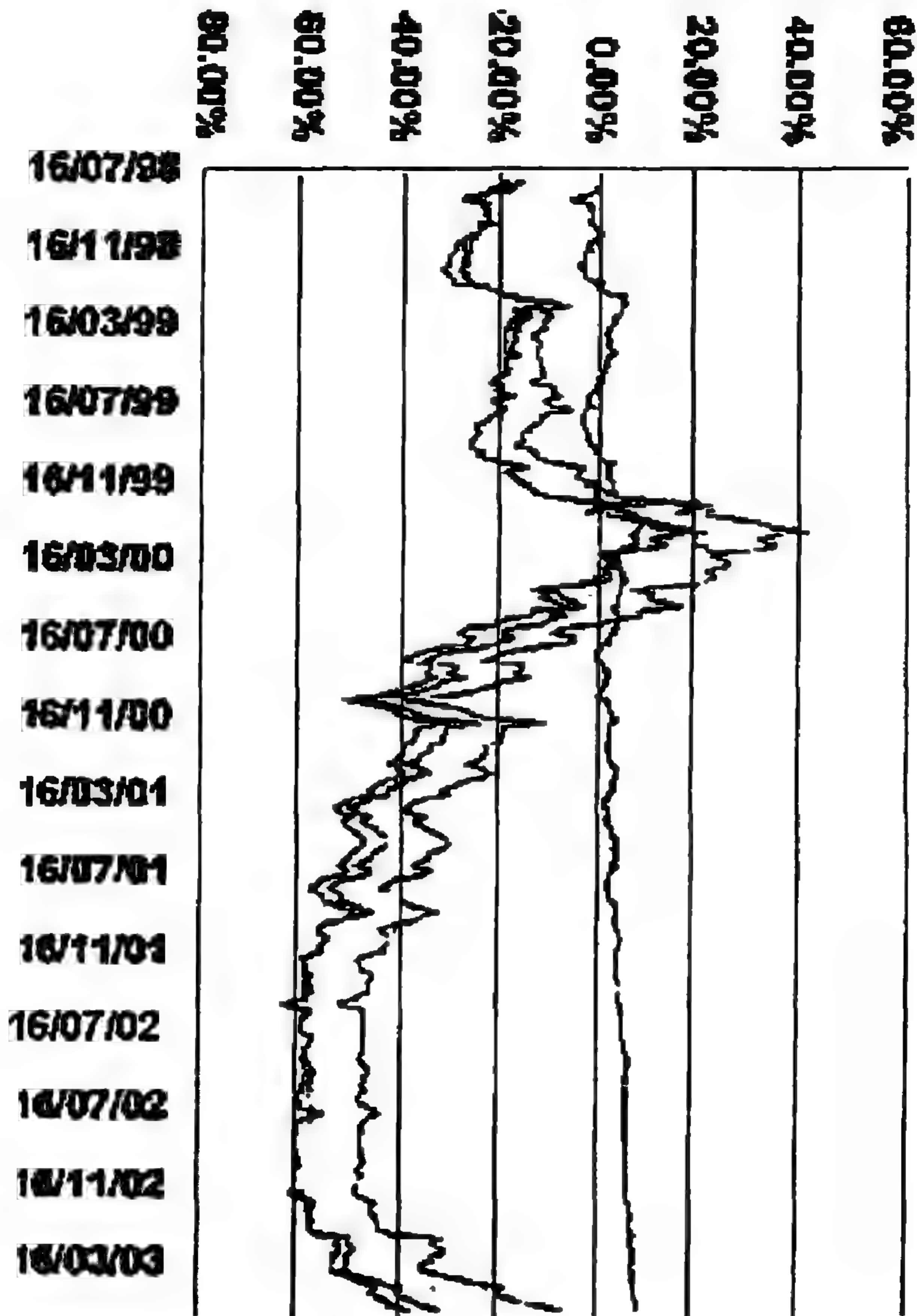
مؤنسبصر هيرميسبب

**مقارنة أداء صندوق بنك مصر إيران [متضمن توزيعات]
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٢/٥/٢٩**

النسبة	البيان
19.95%	مائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-2.93%	أداء مؤشر المجموعة المالية
28.04%	أداء مؤشر برايس
-12.38%	أداء مؤشر هيرمسيس
119.95	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩
124.92	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٠
88.32	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢

مقارنة أداء استثمار أورينت تراست

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٢/٥/٢٩



صندوق بنك أورينت تراست

مؤشر برايسم

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرميسيس

مقارنة أداء استثمار أورينت تراست

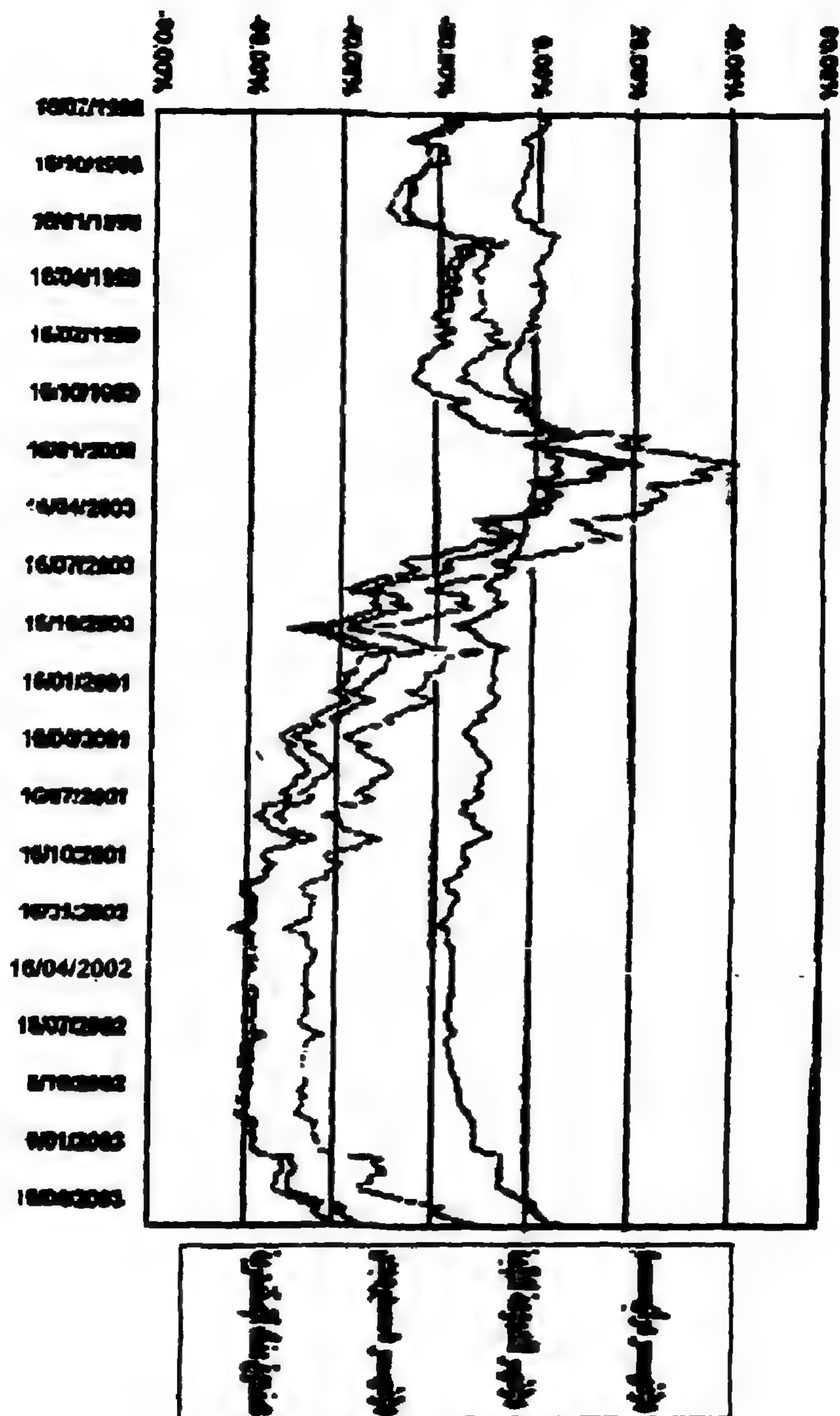
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
9.96%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايس
-34.49%	أداء مؤشر هيرمسيس
1110.04	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
1110.74	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٣]
951.41	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧

مقارنة أداء صندوق بنك الإسكندرية [السعر متضمن التوزيعات]

بالعملة العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



مقارنة أداء صندوق بنك الإسكندرية [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العامة في السوق المصري

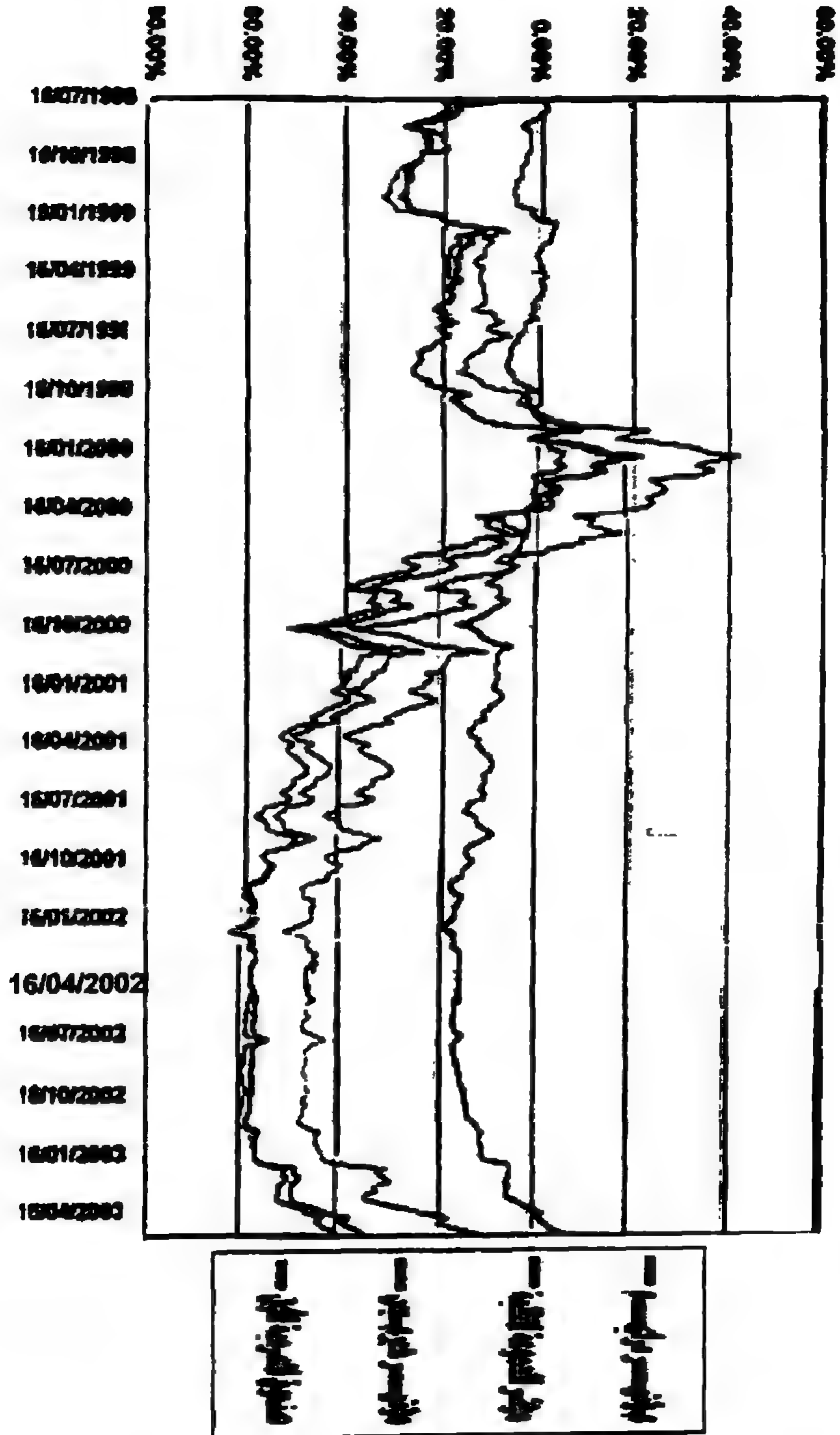
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
8.31%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر بيرايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسين
174.45	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
181.95	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢]
137.01	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٣/١/٣١]

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الأول

السعر منضم التوزيعات بالأسعار المحسنة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



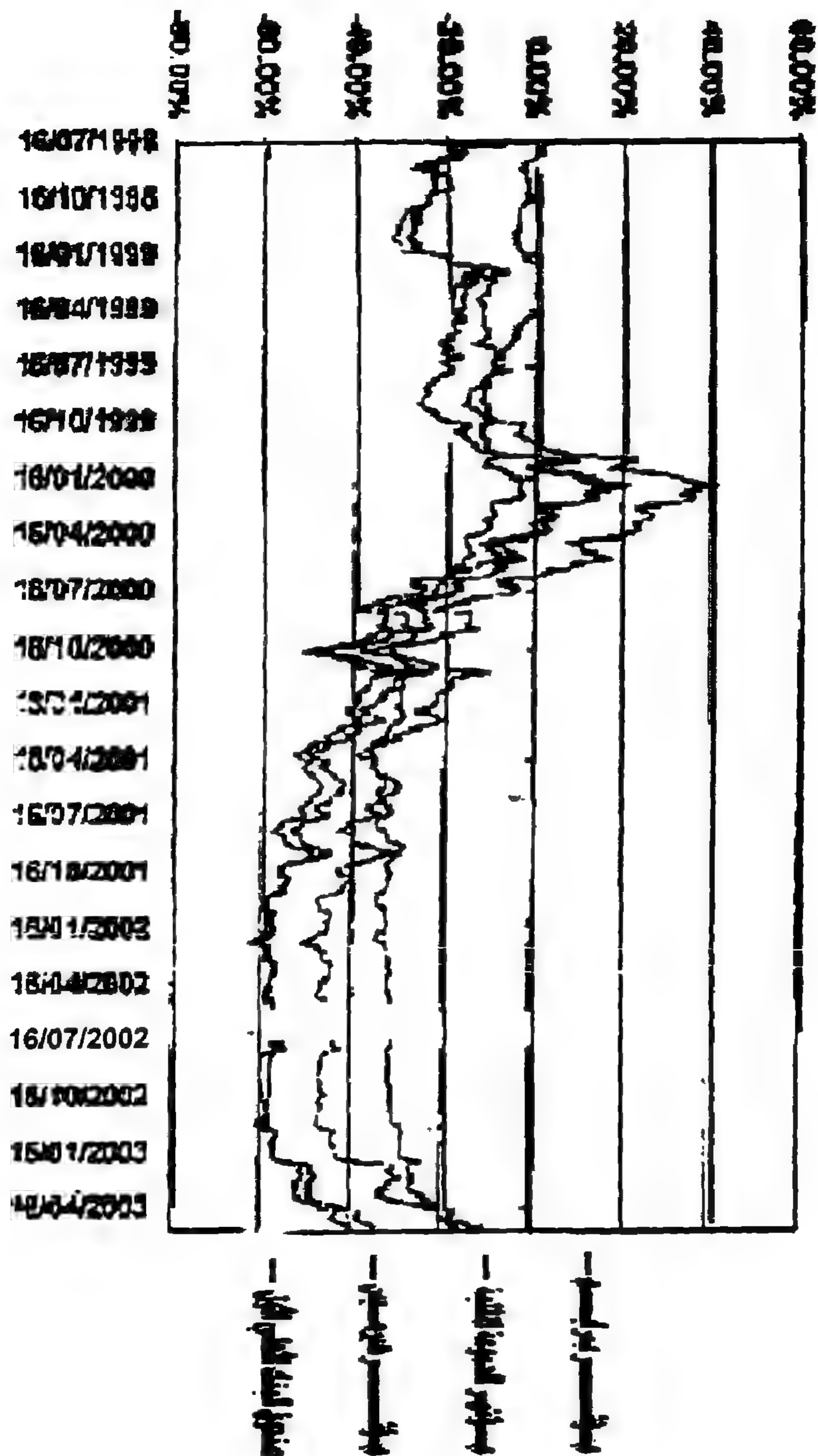
مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الأول
السعر متضمن التوزيعات بالأسعار العادلة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
-1.07%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسيس
740	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
805	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٠]
593.5	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢١

مقارنة أداء صندوق البنك الأهلي الأول

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

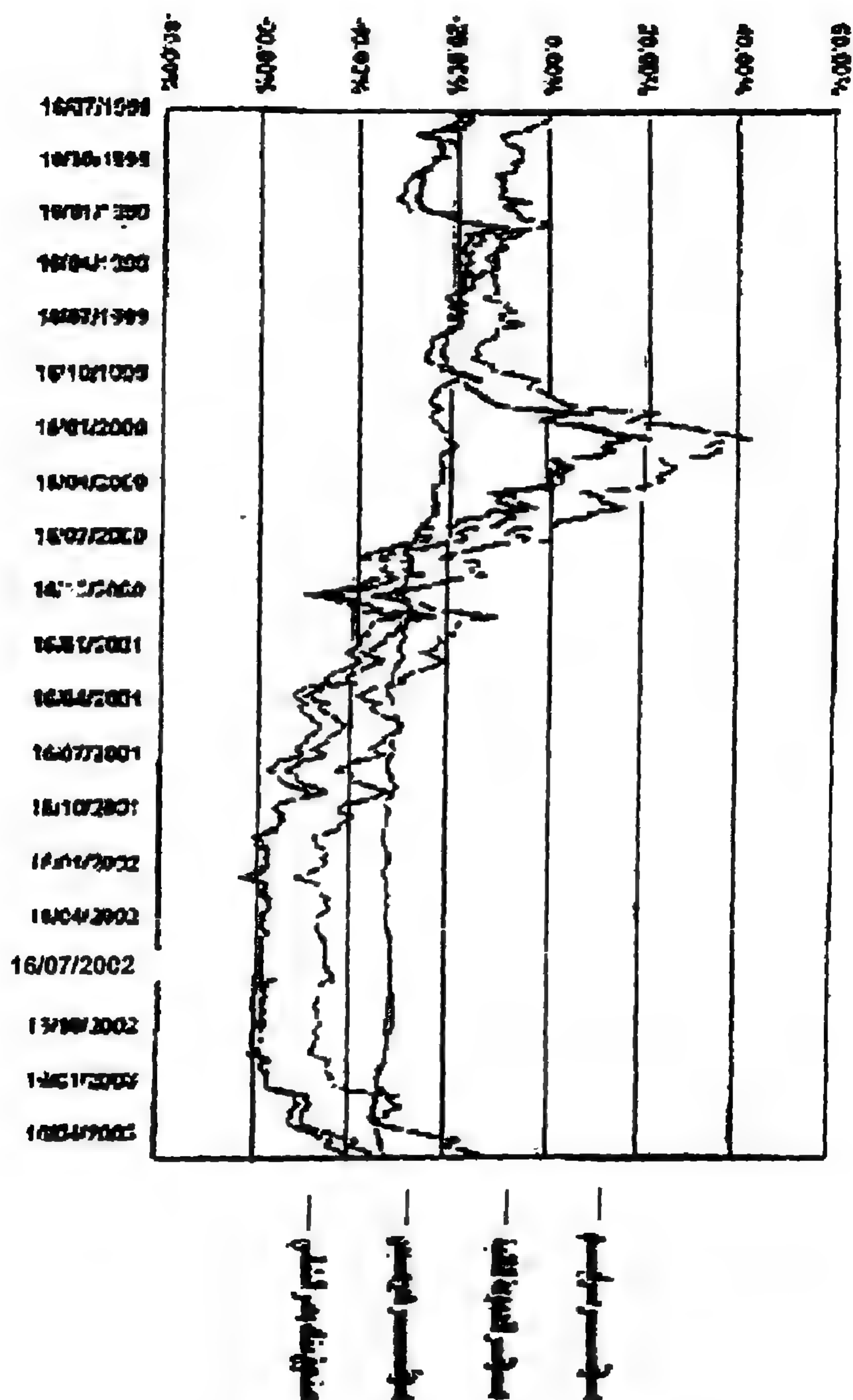


**مقارنة أداء صندوق البنك الأهلي الأول
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩**

النسبة	البيان
- 15.61%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميس
626.56	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
755.9	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٠]
470.52	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٩

مقارنة أداء صندوق بنك مصر الثاني [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



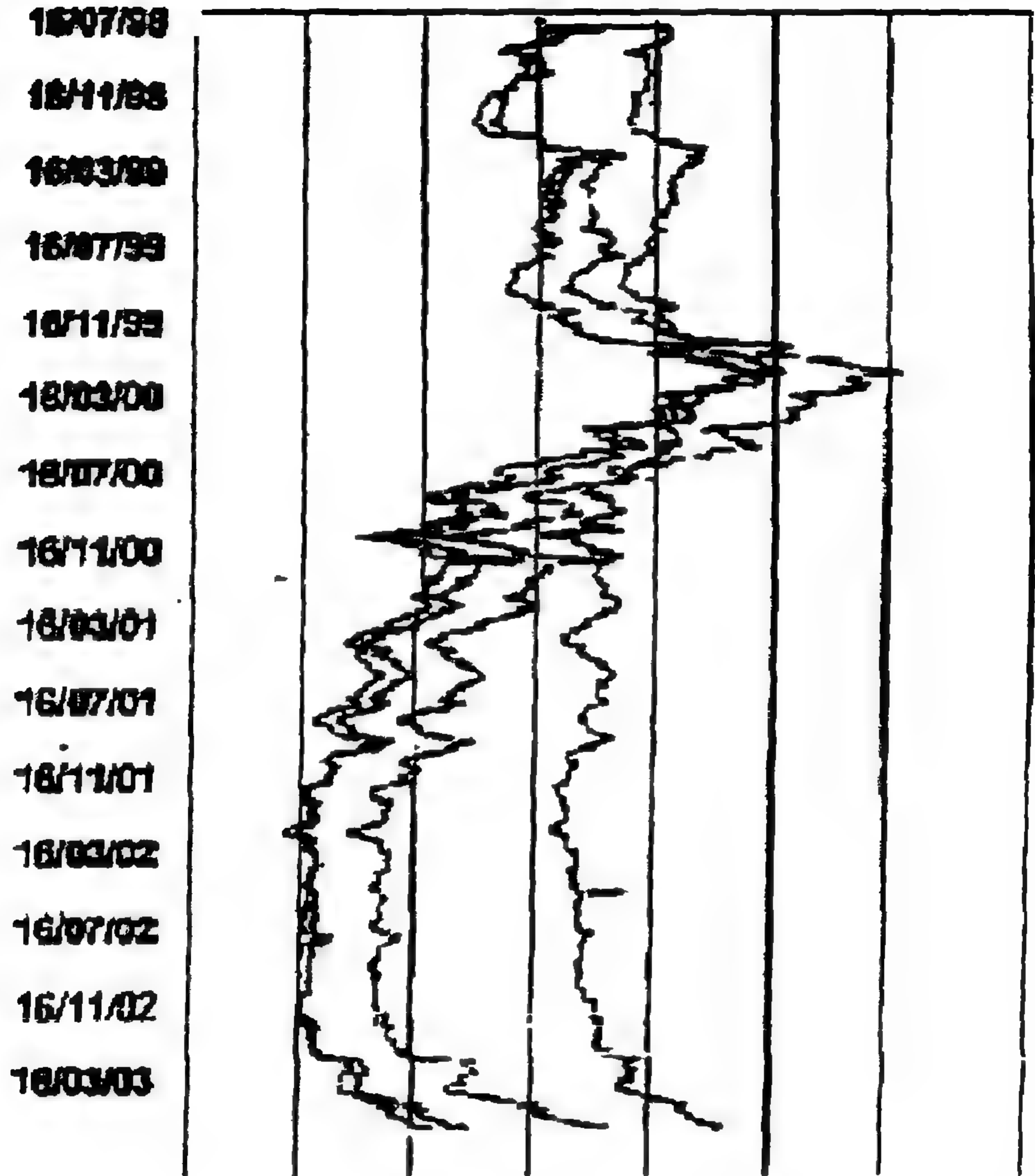
مقارنة أداء صندوق مصر الثاني [السعر متضمن التوزيعات]

**بالمؤشرات العاملة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩**

النسبة	البيان
- 31.79%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
- 29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرمسيس
80.84	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
118.52	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦]
77.30	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠

مقارنة أداء صندوق بنك مصر اكستريور [متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك مصر اكستريور

مؤشر برايس

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر ميركس

مقارنة أداء صندوق بنك مصر اكستريور [متضمن التوزيعات]

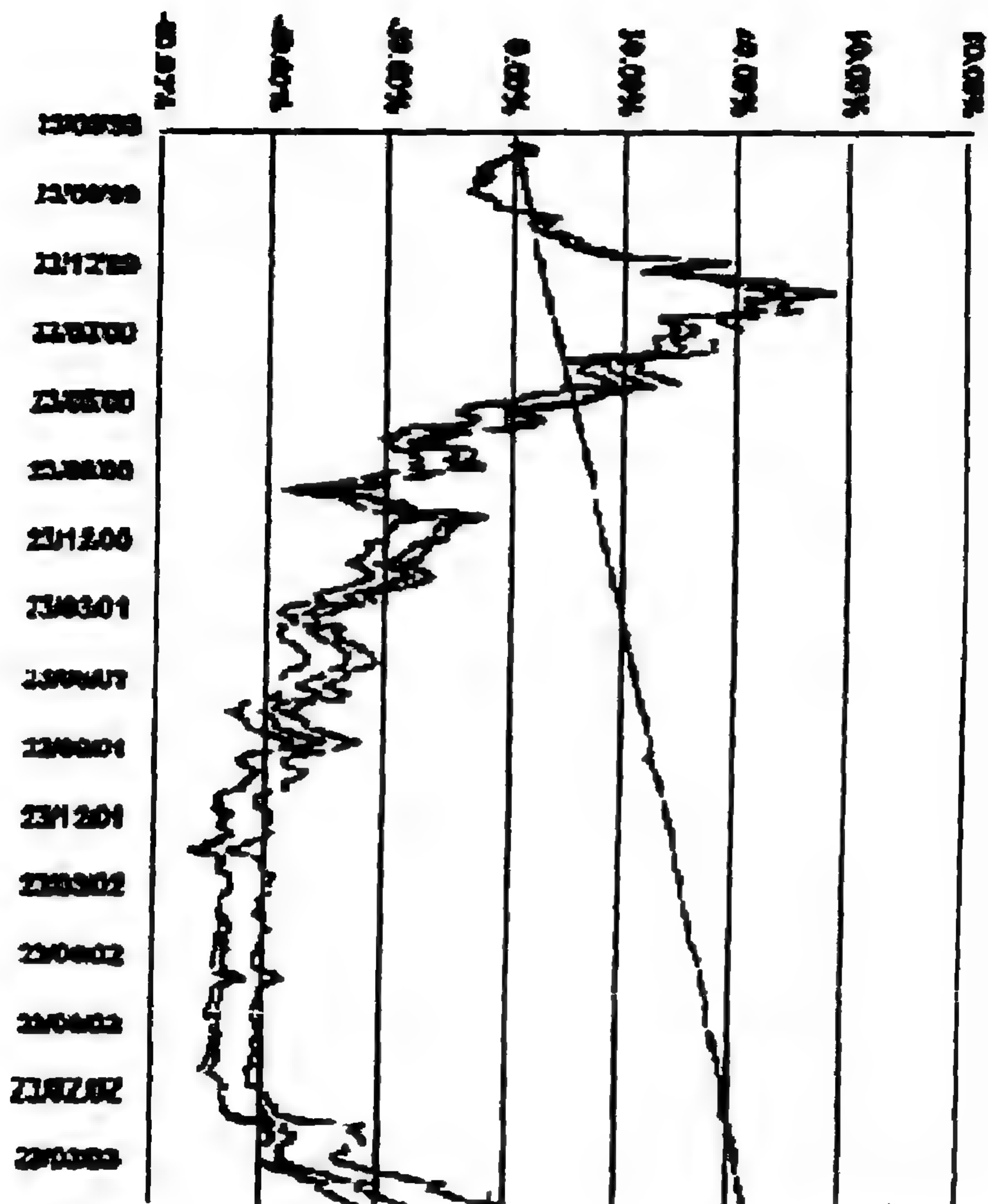
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
12.05%	مائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسيس
1071.85	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
1155.34	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠
773.44	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢

مقارنة أداء صندوق بنك أمريكا اكسبريس الثاني

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٢/٥/٢٩



صندوق بنك أمريكا اكسبريس الثاني

مؤشر برايسم

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر سيريسيس

مقارنة أداء صندوق بنك أمريكان اكسپريس الثاني

السعر متضمن التوزيعات

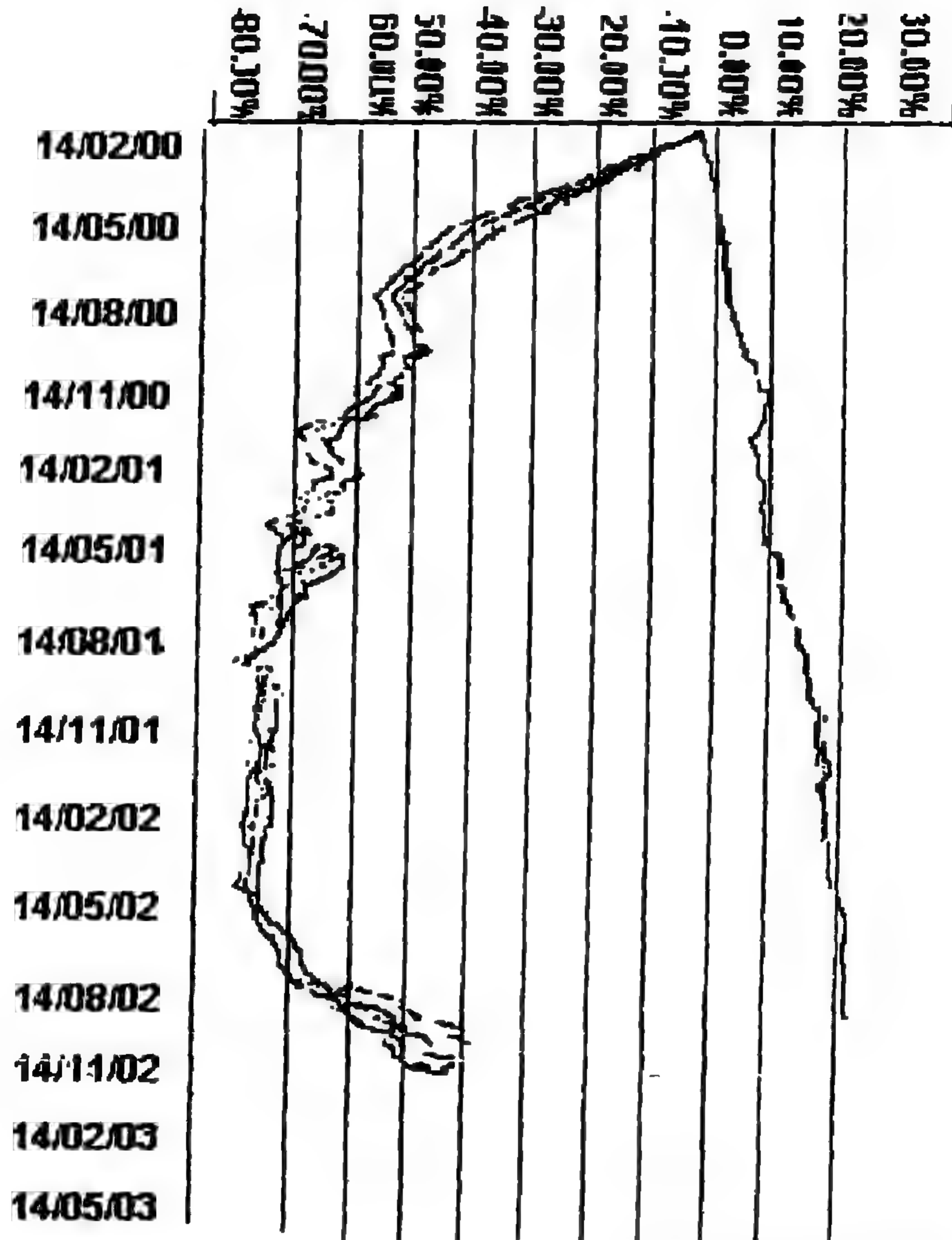
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٢/٥/٢٩

النسبة	البيان
44.24%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-10.56%	أداء مؤشر المجموعة المالية
5.39%	أداء مؤشر برايسم
-17.85%	أداء مؤشر هيرميسيس
1443.18	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩
1443.18	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩
1000.53	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢

مقارنة أداء صندوق البنك العقاري العربي المباشر

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العامة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق البنك العقاري العربي المباشر

مؤشر برايس

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرمسيس

مقارنة أداء صندوق البنك العقاري العربي المباشر

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

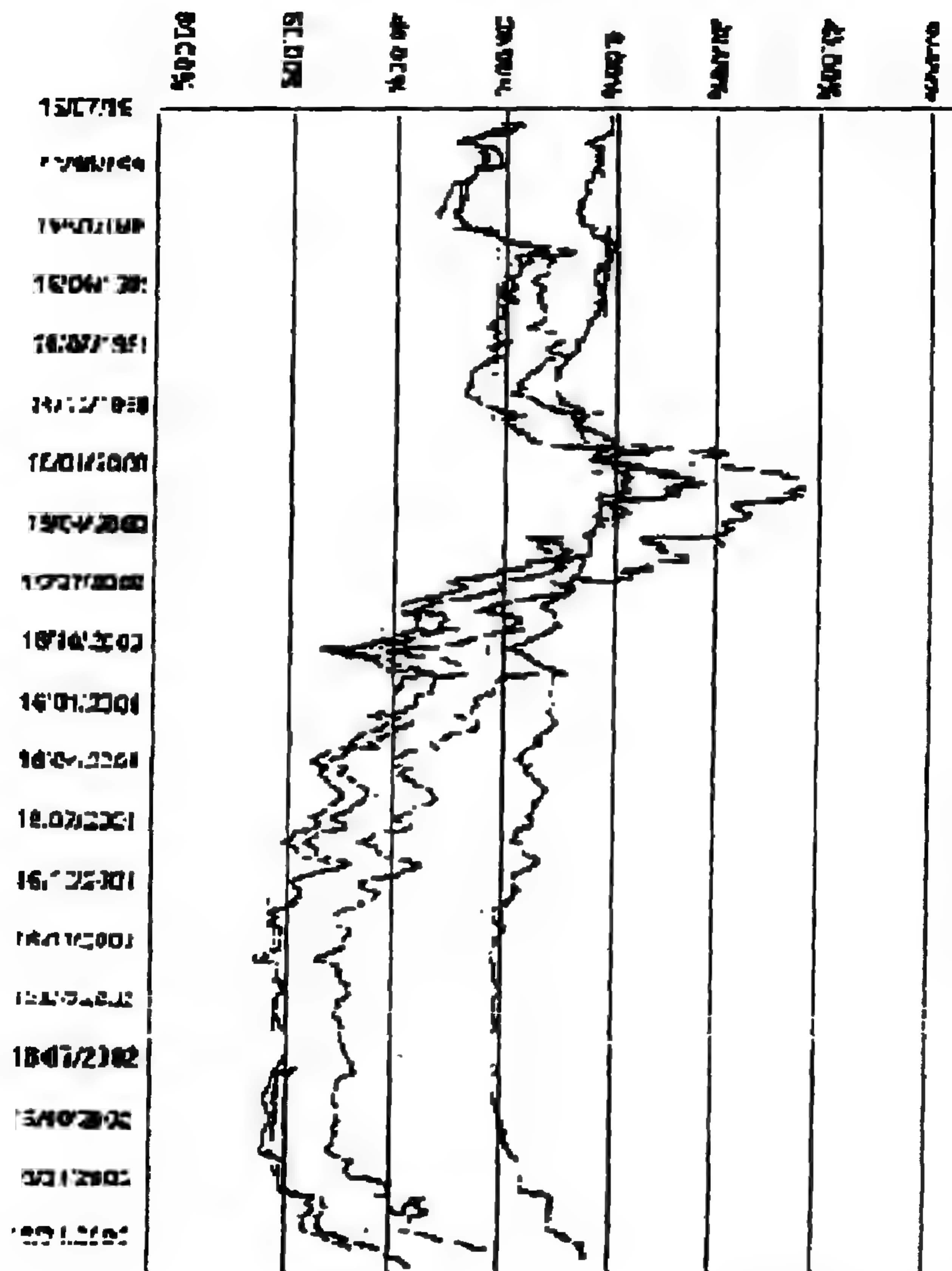
النسبة	البيان
23.18%	مائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-42.30%	أداء مؤشر المجموعة المالية
--30.06%	أداء مؤشر إسرايسم
-42.30%	أداء مؤشر هيرميسيس
1231.75	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
1231.75	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
1000	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٤

مقارنة أداء صندوق المصري الأمريكي

السعر متضمن التوزيعات

بـللـو شـرات الـعامـلة فـي الـسـوق الـمـصـري مـنـذ الإـنـشـاء

من ۱۹۹۸/۷/۱۶ حتى ۲۰۰۲/۵/۲۹



صندوق المصري الأمريكي

—مؤتمن و مؤمن

مؤتمر المجموعة المالية

مختصر فیروز نسیم

مقارنة أداء صندوق المصري الأمريكي
السعر متضمن التوزيعات
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

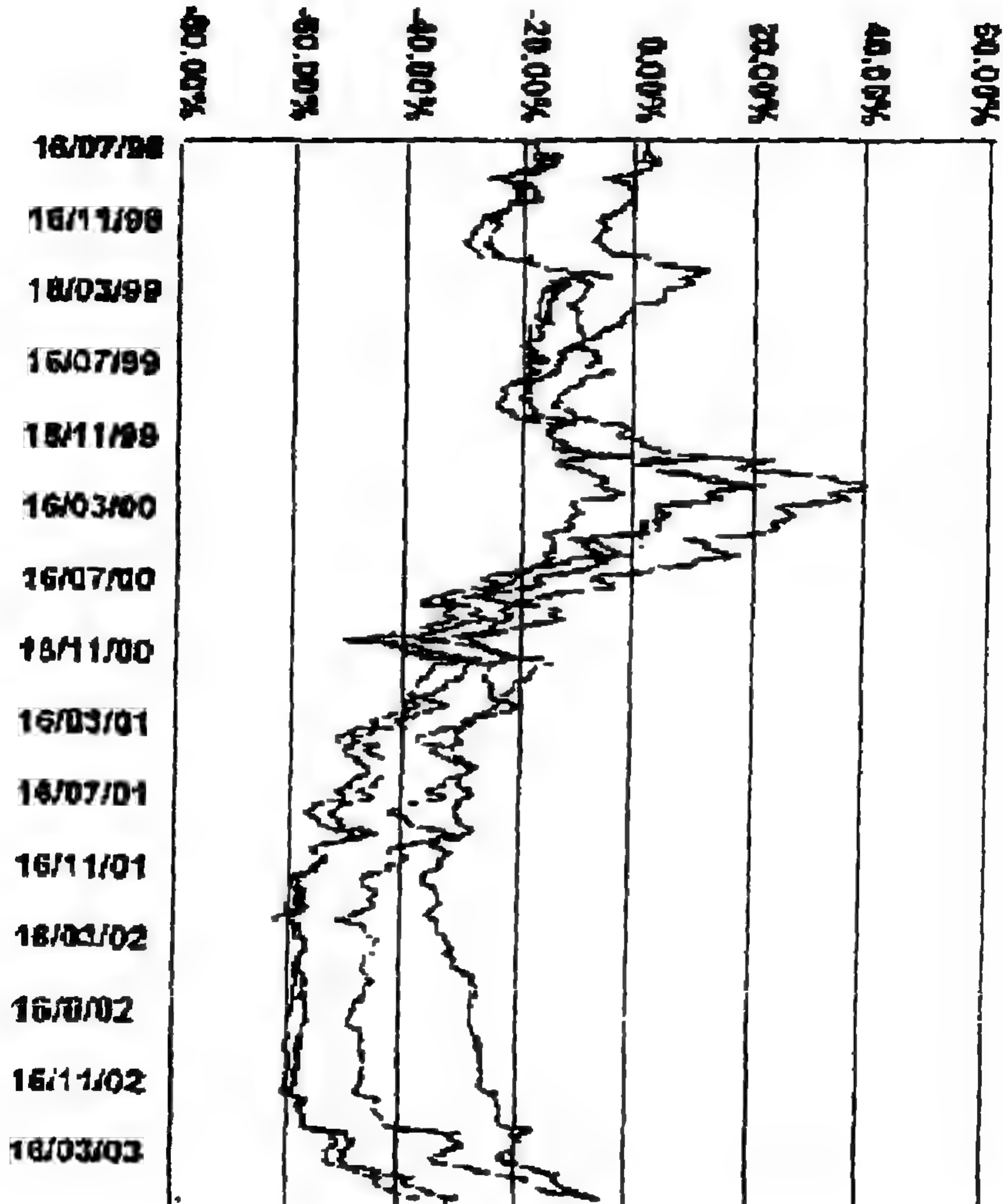
النسبة	البيان
6.14%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميسيس
167.9	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
167.90	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢
127.90	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

مقارنة أداء صندوق بنك مصر الدولي

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك مصر الدولي

مؤشر برايسم

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرمسين

مقارنة أداء صندوق بنك مصر الدولي
السعر متضمن التوزيعات
بالمؤشرات العامة في السوق المصري منذ الإنشاء
١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

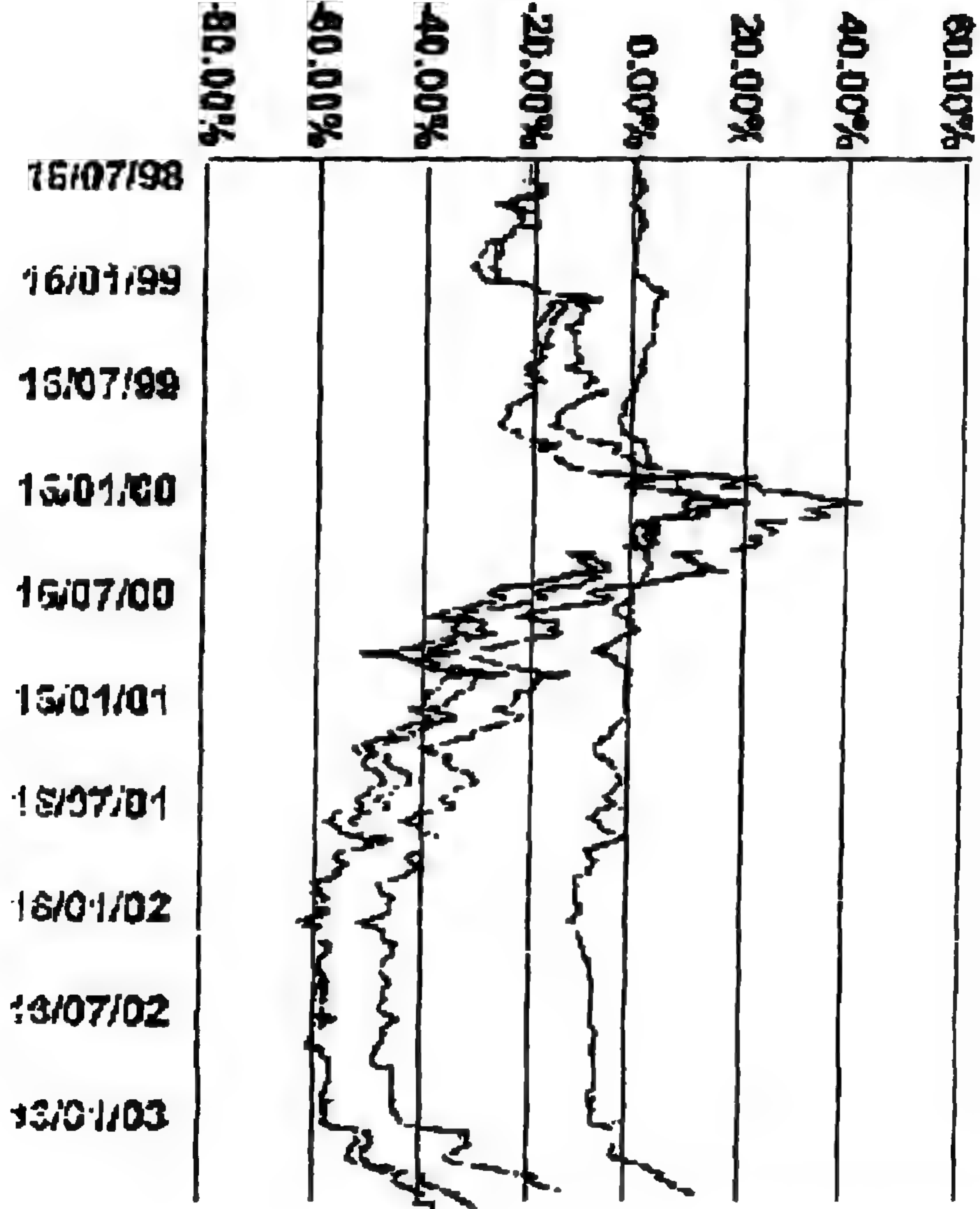
النسبة	البيان
-6.34%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرمسيس
81.66	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
96.54	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨
55.41	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٦

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرية العربية الدولية الثاني

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العامة في السوق المصري منذ الإنشاء

١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك مصر الدولي

مؤشر برليسم

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرومب

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرية العربية الدولية الثاني

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

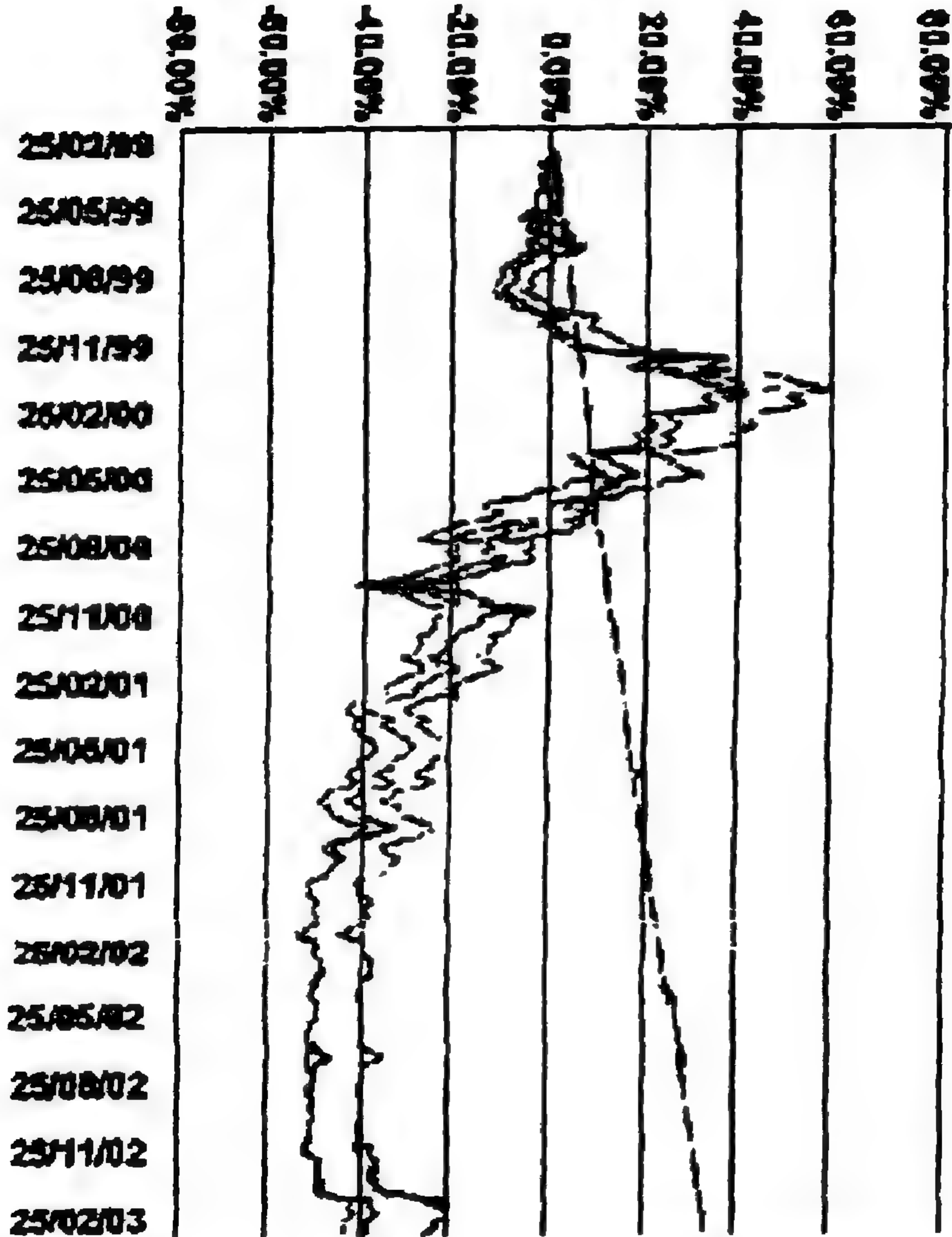
النسبة	البيان
13.37%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-29.26%	أداء مؤشر المجموعة المالية
-4.58%	أداء مؤشر برايسم
-34.49%	أداء مؤشر هيرميس
110	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
110	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩]
86.39	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة العربية المصرفية الدولية الثالث

من بداية النشاط حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء



صندوق الشركة المصرفية العربية الدولية

مؤشر برايس

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرمسيس

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة العربية المصرية الدولية الثالث

من بداية النشاط حتى ٢٠٠٢/٥/٢٩

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

النسبة	البيان
35.10%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-14.50%	أداء مؤشر المجموعة المالية
6.86%	أداء مؤشر برايسم
-22.98%	أداء مؤشر هيرمسيس
136.05	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩
136.05	أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩
100.7	أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢١

صناديق الاستثمار



تحليل النسب المالية لصناديق الاستثمار
التعليق على المؤشرات المالية لصناديق الاستثمار

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري

الأول ذو العائد التراكبي

رأسد صناديق الاستثمار في مصر

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصري

٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان
	الأصول
٤٠٨٧٥١٥	نقدية ودائع بالبنوك
٨٠٩٨١	أوراق حكومية ومضمومة من الحكومة
٢٦٨٣٩٤١٤	أسهم محلية عملة محلية
١٤٤٤٨٩٧٣	أوراق مالية أخرى
٢٥٣٠٧٥٠	وثائق استثمار صناديق أخرى
٨٠٠٢٢٥	حسابات مدينة أخرى
٥٢٧٨٨٢٥٨	مجموع الأصول المتداولة
١٧٢٦٨٠٠	الالتزامات المتداولة
١٧٢٦٨٠٠	مجموع الالتزامات
٥١٠٦١٤٥٨	صافي أصول الصندوق
٩٦٤٩٥	عدد الوثائق القائمة [وثيقة]
٥٢٩,١٦ جم	صافي قيمة الوثيقة

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري
الأول ذو العسلند التراكمسي
راند صناديق الاستثمار في مصر

قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٠٢/١/١ حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصري

٢٠٠٢/١٢/٣١	البيلسان
	الإيرادات :
٤٩٨٨٨٣٠	عائد استثمارات في أوراق مالية
٧٤٠٤٨٨	موازنة تقلبات الأسعار
٥٠٦٥٥٠	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية
٢٣٨٧٤٨	لوائق الاستثمار لدى البنوك
	صافي أرباح بيع أوراق مالية
٦٤٧٤٦١٦	إجمالي إيرادات النشاط
	المصروفات :
١٣٤٠٧٣	مصروفات تسويق وإعلان
٩٩٦٩٥٧	مصروفات إدارية وعمومية
٢٩٩٢٤٤٣	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية
٤١٢٣٤٧٣	إجمالي المصروفات
	إيرادات أخرى
٤٥٧٢٧٤	فوائد بنكية
٣٥١	إيرادات غير عادية
٢٨٠٨٧٦٨	صافي الربح / الخسارة

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول
ذو العائد التراكمي
راند صناديق الاستثمار في مصر

ملخص قائمة التدفقات النقدية

القيمة بالجنيه المصري

البيان	١/١ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٢
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	٩٣.٩٩١٩
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(٩٦٨٦٩.٧)
صافي التدفقات النقدية خلال الفترة	(٧٦٩٨٨)
رصيد النقدية في أول الفترة	٤١٦٤٥.٣
رصيد النقدية في نهاية الفترة	٤٠٨٧٥١٥

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول

ذو العائد التراكمي

رائد صنایق الاستثمار في مصر

أهم الشركات التي يساهم فيها صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول

قطاع الخدمات

- **الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول**

قطاع البنوك

- **البنك التجارى الدولى**
- **البنك المصرى لتنمية الصادرات**

قطاع الأسمنت

- **شركة السويس للأسمنت**
- **شركة أسمنت طنسره**

قطاعي الصناعة والدواء

- **الشركة المصرية الشرقية للدخان**
- **شركة البويات والصناعات الكيماوية [باكين]**
- **الشركة المصرية للصناعات الدوائية [إيبكو]**

قطاع الإسكان

- **شركة المجموعة المصرية العقارية**
- **شركة لوراسكوم للإنشاء والصناعة**

تقرير مراقب الحسابات

قمنا بمراجعة قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وحساب القيمة الإستردادية لوثائق صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول (نو العائد التراكمي) في نهاية عمل يوم ٢٠٠٢/١٢/٣١. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية في سبيل ذلك قمنا بالحصول على جميع البيانات والإيضاحات التي رأينا ضرورتها لأغراض المراجعة.

وفي رأينا أن الصندوق يمسك حسابات مالية مستقلة منتظمة تتماشى مع معايير المحاسبة المصرية وأن قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية متفقة مع هذه الحسابات ويعطيان على التوالي مع الإيضاحات المتممة لهما صورة صادقة عن نتائج نشاط الصندوق في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والمركز المالي للصندوق في ذلك التاريخ.

كما أن أسس تقييم أصول والتزامات هذا الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في ٢٠٠٢/١٢/٣١ تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

مراقب الحسابات

حافظ مصطفى رغب	حسنين كامل أحمد
سجل مراقبي حسابات	سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة لسوق المال (١)	الهيئة العامة لسوق المال رقم (٢)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار البورصة لكل ورقة مالية في نهاية عمل يوم ٢٠٠٢/١٢/٣١ وأدرجت فروق القيمة السوقية بقائمة الدخل في نهاية الفترة.

- يتم تقييمهم أذون الخزينة على أساس صافي القيمة الحالية .
- يتم تقييمهم ولسائق الاستثمار على أساس آخر قيمة بيعية معلنة .
- أدرجت صافي أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات بالكامل في قائمة الدخل .
- يتم إثبات الإيرادات المحقة وفقاً لبدأ الاستحقاق في نهاية الفترة المالية .
- تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة في نهاية كل فترة لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية .

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني
ذو العائد الدوري

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٣/١٢/٣١

[القيمة بالجنيه المصري]

٢٠٠٣/١٢/٣١	البيان
	الأصول :
١٢٧١٢٩٧٤	نقدية ودائع بالبنوك
٣٦٣٥٢	أوراق حكومية ومضمومة من الحكومة
٣٢١٩٣١٢١	أسهم محلية عملة محلية
٢٨٣٨٦٣٩٥	أوراق مالية أخرى
٥٩٥٩٧٥٠	وثائق استثمار صناديق أخرى
١٥٨٠٨٨٣	حسابات مدينة أخرى
٨٠٨٦٩٤٧٥	مجموع الأصول المتداولة
٣١١١٧٢٩	الالتزامات المتداولة
٣١١١٧٢٩	مجموع الالتزامات
٧٧٧٥٧٧٤٦	صافي أصول الصندوق
١٤٩٥٣٥١	عدد الوثائق القائمة [وثيقة]
٥٢ جم	صافي قيمة الوثيقة

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني

ذو العائد الدوري

قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٠٢/١/١ حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصري

٢٠٠٣/١٢/٣١	البيان
	الإيرادات :
٧٥٠٠٧٤٥	عائد استثمارات في أوراق مالية
١٦٤٨٥٧	موازنة تقلبات الأسعار
٣١٥٠٠	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية
	لوثائق الاستثمار لدى البنوك
٣٠٩٦٥٢	صافي أرباح بيع أوراق مالية
٨٠٠٦٧٥٤	إجمالي إيرادات النشاط
	المصروفات
١١٦٣٨٥٨	- مصروفات إدارية وعمومية
٢٨٣٧٦٣٠	- النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية
٤٠٠١٤٨٨	إجمالي المصروفات
	إيرادات أخرى
٩٠٢٩٦٤	- فوائد بنكية
١٨٢٢٦	- إيرادات غير عادية
٢٨٠٨٧٦٨	صافي الربح / الخسارة

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني

ذو العائد الدوري

ملخص قائمة التدفقات النقدية

القيمة بالجنيه المصري

البيان	من ١/١ حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل	١٣٠٥٠٢٨٨
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(٢٧٨٤٠٠٣)
صافي التدفقات النقدية خلال الفترة	٦٢٦٦٢٨٥
رصيد النقدية في أول الفترة	٢٤٤٦٦٨٩
رصيد النقدية في نهاية الفترة	١٢٧١٢٩٧٤

تقرير مراقب الحسابات

قمنا بمراجعة قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية في ٢٠٠٣/١٢/٣١ وحسابات القيمة الاستردادية لوثائق صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني (نو العائد الدوري) في نهاية عمل يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية وفي سبيل ذلك قمنا بالحصول على جميع البيانات والإيضاحات التي رأينا ضرورتها لأغراض المراجعة.

وفي رأينا أن الصندوق يمسك حسابات مالية مستقلة منتظمة تتماشى مع معايير المحاسبة المصرية وأن قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية متفقة مع هذه الحسابات ويعطيان على التوالي مع الإيضاحات المتممة لهما صورة صادقة عن نتائج نشاط الصندوق في ٢٠٠٣/١٢/٣١ والمركز المالي للصندوق في ذلك التاريخ.

كما أن أسس تقييم أصول والتزامات هذا الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في ٢٠٠٣/١٢/٣١ تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذلك الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق وكذلك المال في هذا الشأن.

مراقب الحسابات

حافظ مصطفى رغب	حسنين كامل أحمد
سجل مراقبي حسابات	سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة لسوق المال (١)	الهيئة العامة لسوق المال رقم (٢)

أهم الشركات التي يساهم فيها
صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني

قطاع الخدمات :

- الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول

قطاع البنوك:

- البنك التجاري الدولي
- البنك المصري لتنمية الصادرات

قطاع الأسمنت:

- شركة السويس للأسمنت
- شركة أسمنت طسره

قطاعي الصناعة والدواء:

- الشركة الشرقية للدخان
- شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)
- الشركة المصرية للصناعات الدوائية (إيبكو)

قطاع الإسكان:

- شركة المجموعة المصرية العقارية
- شركة اوراسكوم للإنشاء والصناعة

الإيضاحات المتعلقة للقوائم المالية

تم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار البورصة لكل ورقة مالية في نهاية عمل يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ وأدرجت فروق القيمة السوقية بقائمة الدخل في نهاية الفترة.

- يتم تقييم أذون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية
- يتم تقييم وثائق الاستثمار على أساس آخر قيمة بيعية معلنة
- أدرجت صافي أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات بالكامل في قائمة الدخل
- يتم إنبسياسات الإيرادات للحققة وفقاً لبدأ الاستحقاق في نهاية الفترة المالية
- تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة في نهاية كل فترة لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية .

تحليل النسب المالية
البنك الأهلي المصري
راند صناعة الاستثمار في مصر

أولاً : مؤشرات السيولة :	الأول	الثاني
البيان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
نسبة التداول	$\frac{٥٢٧٨٨٢٥٨}{١٧٢٦٨٠٠}$ ٣٠,٦ =	$\frac{٨٠٨٦٩٥٧٥}{٣١١١٧٢٩}$ ٢٦,٠ =
نسبة السداد السريع	$\frac{٥٢٧٨٨٢٥٨ - \text{صفر}}{١٧٢٦٨٠٠}$ ٣٠,٦ =	$\frac{٨٠٨٦٩٥٧٥ - \text{صفر}}{٣١١١٧٢٩}$ ٢٦,٠ =
المعدل النسقي	$\frac{٥٠٨٧٥١٥ + ٤٧٩٠٠١١٨}{١٧٢٦٨٠٠ + ١٧٢٦٨٠٠}$ ٣٠,١ =	$\frac{١٢٧١٢٩٧٤ + ٦٦٥٧٥٦١٨}{٣١١١٧٢٩}$ ٢٥,٥ =
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{٥٢٧٨٨٢٥٨ - ١٧٢٦٨٠٠}{٥٢٧٨٨٢٥٨}$ ١,٠٠ =	$\frac{٨٠٨٦٩٥٧٥ - ٣١١١٧٢٩}{٨٠٨٦٩٥٧٥}$ ١,٠ =

ثانياً : مؤشرات النشاط

البيان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
معدل دوران المخزون	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{٦٤٧٤٦١٦}{٥٢٧٨٨٢٥٨}$ ٠,١ =	$\frac{٨٠٠٦٧٥٤}{٨٠٨٦٩٥٧٥}$ ٠,١ =
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{٦٤٧٤٦١٦}{٥٢٧٨٨٢٥٨}$ ٠,١ =	$\frac{٨٠٠٦٧٥٤}{٨٠٨٦٩٥٧٥}$ ٠,١ =
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{٦٤٧٤٦١٦}{٨٠٠٦٢٥}$ ٨,١ =	$\frac{٨٠٠٦٧٥٤}{١٥٨٠٨٨٣}$ ٥,١ =
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{٦٤٧٤٦١٦}{١٧٢٦٨٠٠}$ ٣,٧٥ =	$\frac{٨٠٠٦٧٥٤}{٣١١١٧٢٩}$ ٢,٥٧ =
متوسط فترة التحصيل	$\frac{٨٠٠٦٢٥}{٦٤٧٤٦١٦}$ ٤٤,٥٤ =	$\frac{١٥٨٠٨٨٣}{٨٠٠٦٧٥٤}$ ٧١,١ =
متوسط فترة السداد	-	-

تحليل النسب المالية
البنك الأهلي المصري
وافد صناعة الاستثمار في مصر

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل التمويل بالديون	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	٢٠٠٢/١٢/٣١ ١٧٢٢٨٠٠ ٥٢٧٨٨٢٥٨ ٠,٠٣ =	٢٠٠٣/١٢/٣١ ٣١١١٧٢٩ ٨٠٨٢٩٤٧٥ ٠,٠٤ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$	-	-
معدل التمويل بالقروض	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{القروض}}$	-	-
معدل تغطية الفوائد	$\frac{\text{الدخل قبل الضرائب} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$	-	-
الاحتياطيات رأس المال	$\frac{\text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}}$	-	-

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
هامش الربح	$\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$	٢٠٠٢/١٢/٣١ ٢٨٠٨٧٢٨ ٦٤٧٤٦١٦ ٠,٤ =	٢٠٠٣/١٢/٣١ ٤٩٢٦٤٥٦ ٨٠٠٦٧٥٤ ٠,٠٦ =
العتد على الأصول	$\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$	٢٠٠٢/١٢/٣١ ٢٨٠٨٧٢٨ ٥٢٧٨٨٢٥٨ ٠,٠٥ =	٢٠٠٣/١٢/٣١ ٤٩٢٦٤٥٦ ٨٠٨٢٩٤٧٥ ٠,٠٦ =
العتد على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{حقوق الملكية}}$	-	-

التعليق على المؤشرات المالية
لصندوق استثمار البنك الأهلي المصري

أولاً : مؤشرات السيولة : *Liquidity Ratios*

(١) نسبة التداول : *Current Ratio*

نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٣٠,٦	٢٦,٠

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٣٠,٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٢٦ بمقدار ٤,٦.
- إن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد لانعكاسها درجة كفاية الأرصدة النقدية.

(٢) نسبة السداد السريع (Quick Ratio (Acid test ratio) :

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة - المخزون
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠٠٣/١٢/٣١
٣٠,٦	٢٦

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي .

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٣٠,٦ في ارتفاع عن العام الثاني ٢٠٠٣ وهو ٢٦ بمقدار ٤,٦ .
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر لتوضيحها مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٣٠,١	٢٥,٥

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك ينضج الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول هو ٣٠,١ في ارتفاع عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٢٥,٥ بمقدار ٤,٦.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد لمدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة : Current Assets Turnover :

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات
الأصول المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,١	٠,١

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشر جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو كما هو في عام ٢٠٠٣ الثاني.
- إن استمرار المؤشر كما هو في سنة للمقارنة يعتبر ضعيف جداً لبيان عدم قدرة المنشأة وتحقيق إيرادات من خلال استخدامها للمتداولة والثابتة.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٨,١	٥,١

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٨,١ في ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٥,١ بمقدار ٣.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط لم تشير إليه فعالية إدارة الحسابات المدينة.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٣,٧٥	٢,٥٧

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٣,٧٥ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو بمقدار ٢,٥٧ .
- أن ارتفاع للمؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط ويشير لقدرة المنشأة على سداد التزاماتها لقيمة من الإيرادات.

[٧] متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون + أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٤٤,٥	٧١,١

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة ماله من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون ، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٤٤,٥ في انخفاض عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٧١,١ بمقدار ٢٦,٦٠.
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول عن سنة المقارنة يعتبر متوسط في الانخفاض وعدم تأثيره على المدة التي تحصل في المنشأة ماله من أصول متداولة.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

[١/ معدل تمويل بالديون Debit Ratio :

$$\text{معدل التمويل بالديون} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٠,٠٣	٠,٠٤

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد يدل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٠٣ في انخفاض بسيط جداً عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٠,٠٤ وبمقدار ٠,٠١.
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول في سنة المقارنة يعتبر جيد جداً ولم يشير إلى مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل.

رابعاً: مؤشرات الربحية Profitability Ratios :

$$[١] \text{ هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٠,٤	٠,٦

وَيُقَيَسُ هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٤٠ وأن انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٠,٦ بمقدار ٠,٠٢ ط.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول عن سنة للمقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى عدم ربحية المشروع بالصورة السليمة.

$$[٢] \text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٠,٠٥	٠,٠٦

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٠٥ وفي انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠٢ الثاني وهو ٠,٠٦ وبمقدار ٠,٠١.
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول عن سنة المقارنة تعتبر ضعيفة جداً ويشير إلى عدم ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة.

**صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري
والنمو الرأسمالي**

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة المركز المالي

القيمة بالجنيه المصري

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان
		الأصول المتداولة
٢١٤٩١٤٤٨	٢٥٨٥٥٦٠٣	نقدية وودائع بالبنوك
٥٨٥٥٠٠٩٥	٥٦٩٣١٠١٧	أسهم محلية بالصافي
٢٨٢٢٣٢٤٥	١٣١٦٤٣٥٢	سندات بنوك وشركات وحكومية
٦١٢٨٧١	٥٦٣٠٤٥	مدينون وأرصدة مدينة
١٠٨٨٧٧٦٥٩	٩٦٥١٤٠١٧	مجموع الأصول المتداولة
		الالتزامات المتداولة
١٢٢٢٧٧٨٢	٦٨٨٤٨٦	حسابات دائنة متنوعة
١٢٢٢٧٧٨٢	٦٨٨٤٨٦	مجموع الالتزامات المتداولة
٩٦٦٤٩٨٧٧	٩٥٨٢٥٥٣١	رأس المال تعال
٣٥٧٣٠٠٠	٣٥٧٣٠٠٠	الأصول طويلة الأجل تسهيلات اذخار
١٠٠٢٢٢٨٧٧	٩٩٣٩٨٥٣١	صافي أصول للصندوق
١٢٥٨٨٢٩	١١١٤٥٣١	عدد الوثائق للقائمة
٧٩,٦٢	٨٩,١٨	صافي قيمة الوثيقة

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة الدخل

٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	البينسان
		<u>الإيرادات</u>
٥٠٨٥٤٣٩	٥٣٢٢٨٢٢	عائد استثمارات في أوراق مالية (كوبونات)
٣٥٤٥١٧٤	٣٣٧٦٥٧٦	فوائد دائنة
(١٤٤٩٧٥٧٨)	٢٣٣٠٤٢٢٤	صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية
١١٥١٥٦٧	٣٥٨١٥٩	عمولة استرداد وثائق
(٤٧١٥٣٩٨)	٣٢٣٦١٧٨١	وإيرادات أخرى
		إجمالي الإيرادات (خسائر) النشاط
		<u>المصروفات</u>
٢١٧٢٣.٣	٢٠٤٠٣٣٩	مصرفات النشاط
١١٦٩٠٠٢٦	١٩١٠٨٨٥٩	صافي خسائر بيع أوراق مالية
(٩٥٠٥٧)	١٦٢٨٦	مخصص تقلبات أسعار أوراق مالية
١٣٧٦٧٢٧٢	٢١٣١١٤٨٤	إجمالي المصروفات
(١٨٤٨٢٦٧٠)	١١٠٥٠٢٩٧	صافي ربح [خسارة] العام

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة التدفقات النقدية

البيان	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١
صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	١٢٢٣٨٧٩٨	٢٧٣٩٥٨٦
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	-	(٣٥٧٣٠٠٠)
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(١١٨٧٤٦٤٣)	(٩٢٢٢٦٧٧)
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام	٤٣٦٤١٥٥	(١٠٠٥٦٠٩١)
رصيد النقدية وما في حكمها أول العام	٢١٤٩١٤٤٨	٣١٥٤٧٥٣٩
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام	٢٥٨٥٥٦٠٣	٢١٤٩١٤٤٨

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

بيان أكبر خمسة أسهم مستثمر فيها :

(١) **النساجيون الشرقيون**

(٢) **البنك التجاري الدولي**

(٣) **الشرقية للدخسان**

(٤) **أوراسكوم للإنشاء والصناعة**

(٥) **البنك المصري الأمريكي**

**صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري
والنمو الرأسمالي
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤**

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

من ٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١

[بالجنيه المصري]

البيان	القيمة
المشتريات	١٣٤١٢٤٠٥
المبيعات	١٨٦١٥٧٤٩

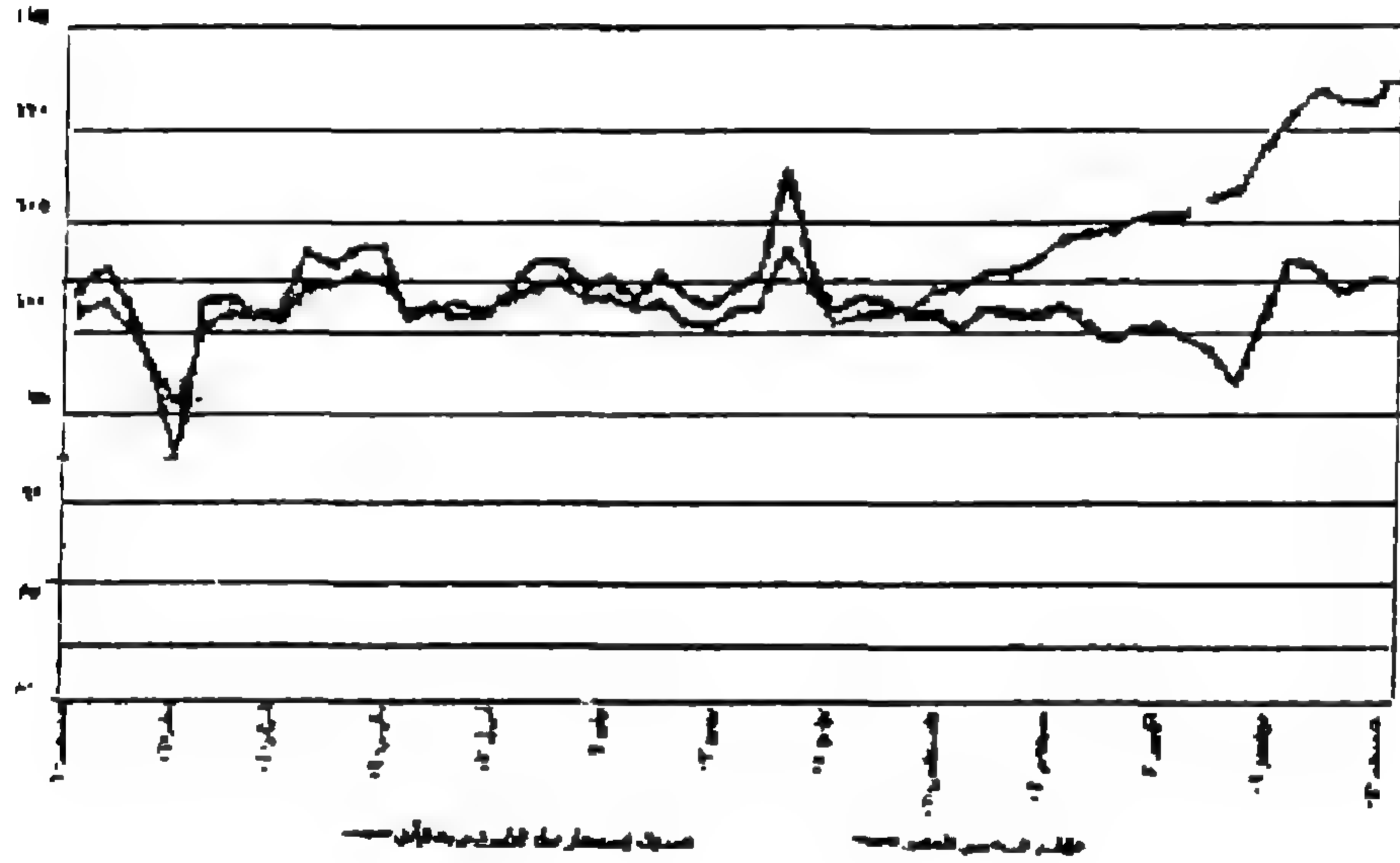
صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسماني

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول

بمؤشر هيرميس المالي



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق استثمار صندوق بنك الإسكندرية الأول

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية. وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢ فبراير ٢٠٠٣ فقد أجبنا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وكذا عن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء معايير المحاسبة المصرية. ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا فإن الأمر يقتضي الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقرير مراقبي الحسابات عليها.

القاهرة في ١٠ يونيو ٢٠٠٣

مراقبا الحسابات

أحمد فؤاد

(KPMG حازم حسن)

طه محمود خالد

(BDO وخاله وشركاهم)

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ملخص الإيضاحات المتعلقة للقوائم المالية

أنشأ بنك الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) - صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول (ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي) بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤ وفقاً لأحكام قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقد عهدت إدارة الصندوق إلى المجموعة المصرية لإدارة صناديق الاستثمار " شركة مساهمة مصرية" (مدير الاستثمار) وبتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٢ تم تجديد عقد الإدارة وعهد بإدارته إلى شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار.

أهم السياسات المحاسبية المتبعة .

تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك الإسكندرية طبقاً لنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وعقد الإدارة. تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل. يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال للسارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. ويدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المنكورة أعلاه.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة النفطية وسعر البيع مطروحاً منها المصروفات وعمولات البيع.

يتم إثبات الأرباح للموزعة عن استثمارات في أسهم ووثائق استثمار اعتباراً من التاريخ المحدد لصرف للتوزيع من الجهات المعنية. يتم إثبات الفوائد على السندات والأنون والأوعية الانخارية الأخرى ذات الفائدة على أساس الاستحقاق.

تحليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤

أولاً: مؤشرات السيولة :

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{96014.17}{90820031}$	$\frac{108877609}{12227782}$
نسبة السداد السريع	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{96014.17 - \text{صفر}}{90820031}$	$\frac{108877609 - \text{صفر}}{12227782}$
المعدل النقدي	$\frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{208006.3 + 70090369}{90820031}$	$\frac{21491448 + 82773340}{12227782}$
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{96014.17 - 90820031}{100087.17}$	$\frac{108877609 - 12227782}{11240.609}$

ثانياً: مؤشرات النشاط:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الإيرادات}}$	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$	$\frac{32321781}{96014.17}$	خسارة
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{32321781}{100087.17}$	خسارة
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون} + \text{أوراق القبض}}$	$\frac{32321781}{523.45}$	خسارة
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون} - \text{أوراق الدفع}}$	$\frac{32321781}{288482}$	خسارة
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{المدينون} + \text{أ.ق.}}{\text{المبيعات}} \times 360$	$\frac{320 \times 523.45}{32321781}$	خسارة
متوسط فترة المبيعات	$\frac{\text{الدائنون} + \text{أ.د.}}{\text{المشتريات}} \times 360$	-	-

تفصيل النسب المالية

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤

ثالثاً. مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
معدل التمويل بالديون	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	٦٨٨٤٨٦ ١٠٠٠٨٧٠١٧ ٠,٠٠٦٩ =	١٢٢٢٧٧٨٢ ١١٢٤٥٠٦٥٩ ٠,١١ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$	-	-
معدل التمويل بالقروض	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{القروض طويلة الأجل}}$	-	-
معدل تغطية الفوائد	= $\frac{\text{الدخل قبل الضرائب} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$	-	-
الاحتياطيات رأس المال	= $\frac{\text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}}$	-	-
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= $\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	٤٣٦٤١٥٥ ١٠٠٠٨٧٠١٧ ٠,٠٤٤ =	(١٠٠٥٦٠٩١) ١١٢٤٥٠٦٥٩ (٠,٠٨٩) =

رابعاً مؤشرات الربحية:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{المبيعات}}$	١٠٠ x ١١٠٥٠٢٩٧ ٣٢٣٦١٧٨١ ٣٤ =	خسارة
العائد على الأصول	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{إجمالي الأصول}}$	١٠٠ x ١١٠٥٠٢٩٧ ١٠٠٠٨٧٠١٧ ١١ =	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{حقوق الملكية}}$	-	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب المباشرة	= $\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة} \times ١٠٠}{\text{حقوق الملكية}}$	-	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$	١١٠٥٠٢٩٧ ١٠٠٠٨٧٠١٧ ٠,١١ =	خسارة
نسبة عائد رأس المال المستثمر	= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}}$	١١٠٥٠٢٩٧ ٩٩٣٩٨٥٣١ ٠,١١ =	خسارة
نسبة صافي الربح بعد الضريبة	= $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \times ١٠٠}{\text{حقوق الملكية}}$	-	-

تحليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

خامساً : نمو وتقييم السهم :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمة الاسمية للسهم	= $\frac{\text{رأس مال المصدر}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في مجمل الربح	= $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في النقدية	= $\frac{\text{نقدية بالبنوك} + \text{الصندوق}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= $\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{إجمالي الديون}}$	$\frac{٤٣٦٤١٥٥}{٦٨٨٤٨٦}$ ٦,٣٣ =	$\frac{(١٠٠٥٦٠٩١)}{١٢٢٢٧٧٨٢}$ (٠,٨٢) =
نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول	= $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٩٥٨٢٥٥٣١}{١٠٠٠٨٧٠١٧}$ ٠,٩٦ =	$\frac{٩٦٦٤٩٨٧٧}{١١٢٤٥٠٦٥٩}$ ٠,٨٦ =

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= $\frac{\text{تكاليف المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= $\frac{\text{مصروفات البيع والتوزيع}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتمويلية	= $\frac{\text{المصروفات الإدارية والتمويلية}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= $\frac{\text{لقروض طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	-	-

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤

أولاً : مؤشرات السيولة : Liquidity Ratios :

(١) نسبة التداول : Current Ratio :

نسبة التداول = الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
١	١

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١ كما هو في عام ٢٠٠١ وهو ١
- إن هذا المؤشر سيئ جداً ويعكس عدم كفاية الأرصدة النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية سائلة إلى حد الكفاية.

(٢) نسبة السداد السريع (Quick Ratio (Acid test ratio):

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة - المخزون
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠٠١/١٢/٣١
١	١

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو كما هو في عام ٢٠٠١ وهو ١
- إن هذا المؤشر سيئ جداً ويعكس عدم قدرة المشروع سداد التزاماته قصيرة الأجل، الأعلى حد الكفاية.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١	٨,٨٥

ونقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالالتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٨,٨٥ بمقدار ٧,٧٥ .
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر سيئاً لمدلوله على عدم الوفاء بالتزاماته العاجلة النقدية والمتوفر بالصندوق والبنك.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة : Current Assets Turnover

**معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات [الإيرادات]
إجمالي الأصول**

الثاني	أول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٠,٣٢

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشر جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٣٢ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,٣٢.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ ضمن سنة المقارنة يعتبر متوسط مما يشير إلى قدرة المنشأة على تحقق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$$

الاول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٥	خسارة

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات للمبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٥٧ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٥٧.
- إن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر كما يدل على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة :

معدل دوران الحسابات الدائنة = المبيعات
الدائنون + أوراق الدفع

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٤٧	خسارة

وتقريب هذه النسبة قيمة للحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤٧ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر أي = خسارة وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة وعلى الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب.

[٧] متوسط فترة التحصيل :

متوسط فترة التحصيل = المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠

المبيعات

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٢٦	خسارة

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون ، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر فسي عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٦,٢٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر أي = خسارة وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة وعلى الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

[١] معدل تمويل بالديون Debit Ratio :: :

معدل التمويل بالديون = إجمالي الديون

إجمالي الأصول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٠٠٦٩	٠,١١

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد يدل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٠٠٦٩ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١١ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى الفرق للواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

رابعاً مؤشرات الربحية Profitability Ratios :

$$[١] \text{ هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٣٤	خسارة

ويقاس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٣٤ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو خسارة وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى الفرق للواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

[٢] العائد على الأصول - صافي الربح × ١٠٠

إجمالي الأصول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١١	خسارة

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلالاً جيداً لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ١١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو خسارة وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

[٢] العائد على حقوق الملكية *Return of Equity* :

صافي الربح × ١٠٠

حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية -

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
-	خسارة

وهذه النسبة تبين مدى العائد على أصحاب المشروع من استثمار أموالهم به ولذلك يهتم بها أصحاب المشروع.

[٤] نسبة عائد رأس المال المستثمر :

صافي الربح × ١٠٠
رأس المال المستثمر

نسبة عائد رأس المال المستثمر =

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٠,١١

وهذه النسبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار خلال الفترة وكما ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على أن صافي ربح المنشأة مرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ١١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو خسارة وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

[٥] مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

إجمالي التدفقات النقدية
إجمالي الديون

التدفقات النقدية لإجمالي الديون =

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
(٠,٨٢)	٦,٣٣

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٦,٣٣ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو (٠,٨٢) وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسپريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

ملخص قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان
		<u>الأصول المتداولة</u>
٨٣,٢٢٢,٢٨٢	٢٧,٥٢٥,١٢٩	النقدية بالبنوك وودائع لأجل
٨٩,٣٤٧,٢٨٣	١٣٩,١٦٥,٣٨٩	أذون الخزانة
٣٣,٣٨٣,٠٤٢	.	سندات (بعد خصم المخصص)
١,٦٩٨,٢٤٦	٩٥٢,٧٤٦	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٠٨,٠٥١,٦٥٣	٢٠٧,٦٤٣,٢٦٤	<u>إجمالي الأصول المتداولة</u>
		<u>الالتزامات المتداولة</u>
٣١٩,٩٤٠	٤٧٥,٤٣٧	- مصروفات مستحقة
٥٢,٤٤٨,٧٣١	٢٥,٥٩٨,٩٦١	- دائنو توزيعات
٥٢,٧٦٨,٦٧١	٢٦,٠٧٤,٣٩٨	<u>إجمالي الالتزامات المتداولة</u>
١٥٥,٢٨٢,٩٨٢	١٨١,٥٦٨,٨٦٦	رأس مال العامل
		<u>الأصول طويلة الأجل</u>
٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	استثمارات في وثائق الخار
٣٧,٦٤٨	.	نفقات إيرانية مؤجلة (بعد الاستهلاك)
١٧٥,٣٢٠,٦٣٠	٢٤١,٥٦٨,٨٦٦	صافي أصول الصندوق
١٧٥,٣٢٠	٢٤١,٥٦٨	عدد الوثائق القائمة
١,٠٠٠,٠٠	١,٠٠٠,٠٠	القيمة الإستردادية للوثيقة

ملخص الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسپريس الثاني

ذو العائد اليومي المتراكمي

ملخص قائمة الدخل من السنة المالية

المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان
		الإيرادات
٢٣,٤٥٥,٠٩١	١٨,٢٣١,٩٥٨	فوائد عن ودائع لأجل وبإخطار
٧٥٢,٠٥٥	٢,٣٢٤,١١١	فوائد عن وثائق لخار
٢,٥٠٩,٤٩٢	١,٢٠٩,٩٩٧	عائد كفون الخزنة المصرية
٢,٠٩٦,٢٩٠	١,٧٦٣,٥٥١	عائد سندات
(-١٨,٢٧٣)	١,٨٢٥,٧٠٢	أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية
١٤٧,٢٥٣	١١٠,٥٠٥	عمولة استرداد وثائق
٢٨,٩٤٢,٠٥٨	٢٦,٤٧٥,٨٢٨	إجمالي إيرادات النشاط
		يخصم منه
(-١١٨,٥٥٦)	٢٣٠,٨٩٤	صافي للتغير في القيمة السوقية للأوراق المالية
١,١٢٦,٩٢٦	١,٠٣٨,٣١٠	أتعاب وعمولات البنك ومدير الاستثمار
٥١,٥٩٩	٤٨,٢١٠	عمولة حفظ الأوراق المالية
٣٣٨,٩٥٣	٣٧٠,٢٢٥	مصرفات إعلان
٢٢,٠٣٨	٣٣,٣٨٩	مصرفات بنكية
١,٤٦٠,٩٦٠	٢,١٢١,٤٢٨	إجمالي مصرفات النشاط
٢٧,٤٨١,٠٩٨	٢٤,٣٥٤,٤٠٠	مجموع الربح
		يضاف (يخصم)
٤٥٣	٣,٢٣٨	إيرادات أخرى
(-٧٩,٤٣١)	(-٣٧,٦٤٨)	استهلاك نفقات إيرادية مؤقتة
(-٢٣,٩٤٠)	(-٢١,٠٠٠)	مصرفات أخرى
٢٧,٣٣٨,١٨٠	٢٤,٢٥٨,٩٩٠	صافي أرباح المساهمين

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسپريس الثاني
ذو العائد اليومي التراكمي

ملخص قائمة التحقيقات النقدية

من السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان
(-٥,٩٢٠,٤٨٨)	٥٨,٥٨٠,٦٧٧	صافي النقدية الناتجة من المستخدمة في أنشطة التشغيل
(-٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(-٤٠,٠٠٠,٠٠٠)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
(-١٧,٤٥٦,٨٩٥)	١٥,١٣٩,٤٧٦	صافي النقدية الناتجة من المستخدمة في أنشطة التمويل
(-١٠١,٥٣٦,٤٠٧)	٢٣,٧٢٠,١٥٣	صافي (الزيادة) النقص في النقدية وما في حكمها خلال العام
٢٧٤,٥٠٦,٧٧٢	١٧٢,٩٧٠,٣٦٥	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
١٧٢,٩٧٠,٣٦٥	٢٠٦,٦٩٠,٥١٨	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام

صندوق استثمار بنك أمريكان إكسبريس الثاني
ذو العائد اليومي التراكمي

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق صندوق استثمار بنك أمريكان إكسبريس الثاني

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك أمريكان إكسبريس الثاني ذو العائد اليومي التراكمي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية والمختصرة المرفقة وذلك ضيقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٠ فبراير ٢٠٠٣ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وكذا عن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية في ذلك التاريخ في ضوء معايير المحاسبة المصرية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة من القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقريرنا عليها.

القاهرة في مارس ٢٠٠٢

مراقب الحسابات

محمد يحيى

(KPMG حازم حسن)

منحت السلاوي

(BDO زروق وخالد وشركاهم)

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني
نو العائد اليومي التراكمي

ملخص الإيضاحات المتبعة للقوائم المالية

أنشأ بنك أمريكان اكسبريس - فرع مصر، صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني نو العائد اليومي التراكمي كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق رأس المال رقم ٢٦٥ في ٩٩/٥/١٢ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقد عهد البنك بإدارة الصندوق إلى "شركة لازارد اسيت مانجمنت" شركة مساهمة مصرية.

تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك أمريكان اكسبريس طبقاً لما ورد بنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.

يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة البيعية طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل وتدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة.

يتم تقييم أنون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العمليات بالفروق بين متوسط التكلفة وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع.

تحليل النسب المالية
صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني
ذو العائد اليومي التراكمي

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٢٠.٧٦٤٣٢٦٤}{٢٦.٧٤٣٩٨}$ ٧,٩٦ =	$\frac{٢٠.٨٠٥١٦٥٣}{٥٢٧٦٨٦٧١}$ ٣,٩٤ =
نسبة السداد السريع	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٢٠.٧٦٤٣٢٦٤ - \text{صفر}}{٢٦.٧٤٣٩٨}$ ٧,٩٦ =	$\frac{٢٠.٨٠٥١٦٥٣ - \text{صفر}}{٥٢٧٦٨٦٧١}$ ٣,٩٤ =
المعدل التقديري	$\frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٢٧٥٢٥١٢٩ + \text{صفر}}{٢٦.٧٤٣٩٨}$ ٢,٥٩ =	$\frac{٨٣٢٢٢٢٨٢ + \text{صفر}}{٥٢٧٦٨٦٧١}$ ١,٥٨ =
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٢٠.٧٦٤٣٢٦٤ - ٢٦.٧٤٣٩٨}{٢٢٧٦٤٣٢٦٤}$ ٠,٦٨ =	$\frac{٢٠.٨٠٥١٦٥٣ - ٥٢٧٦٨٦٧١}{٢٢٨.٥١٦٥٣}$ ٠,٦٨ =

ثانياً: مؤشرات النشاط:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الإيرادات}}$	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$	$\frac{٢٦٤٧٥٨٢٨}{٢٠.٧٦٤٣٢٦٤}$ ٠,١٣ =	$\frac{٢٨٩٤٢.٥٨}{٢٠.٨٠٥١٦٥٣}$ ٠,١٤ =
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٢٦٤٧٥٨٢٨}{٢٦.٧٦٤٣٢٦٤}$ ٠,٠٩٨ =	$\frac{٢٨٩٤٢.٥٨}{٢٢٨.٥١٦٥٣}$ ٠,١٢ =
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون} + \text{أوراق القبض}}$	$\frac{٢٦٤٧٥٨٢٨}{٩٥٢٧٤٦}$ ٢٧,٧٨ =	$\frac{٢٨٩٤٢.٥٨}{١٢٩٨٢٤٦}$ ١٧,٠٤ =
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون} - \text{أوراق الدفع}}$	$\frac{٢٦٤٧٥٨٢٨}{٢٦.٧٤٣٩٨}$ ١,٠١٥ =	$\frac{٢٨٩٤٢.٥٨}{٥٢٧٦٨٦٧١}$ ٠,٥٤ =
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{المدينون} + \text{أ.ق.}}{\text{المبيعات}} \times ٣٦٠$	$\frac{٩٥٢٧٤٦}{٢٦٤٧٥٨٢٨} \times ٣٦٠$ ١٢,٩٥ =	$\frac{١٢٩٨٢٤٦}{٢٨٩٤٢.٥٨} \times ٣٦٠$ ٢١,١٢ =
متوسط فترة السداد	$\frac{\text{الدائنون} + \text{أ.د.}}{\text{المشتريات}} \times ٣٦٠$	-	-

تحليل النسب المالية
صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني
ذو العائد اليومي التراكمي

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالدينون	= $\frac{\text{إجمالي الدينون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	٠,٠٩٧ =	٠,٢٣ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= $\frac{\text{إجمالي الدينون}}{\text{حقوق الملكية}}$	-	-
معدل التمويل بالقروض	= $\frac{\text{إجمالي الدينون}}{\text{القروض طويلة الأجل}}$	-	-
معدل تغطية القوائد	= $\frac{\text{الدخل قبل الضرائب} + \text{القوائد}}{\text{القوائد}}$	-	-
الاحتياطيات رأس المال	= $\frac{\text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}}$	-	-

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= $\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$	٩١,٦٣ =	٩٤,٥٤ =
العائد على الأصول	= $\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$	٩,٠٦٣ =	١,١٩ =
العائد على حقوق الملكية	= $\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{حقوق الملكية}}$	-	-

خامساً: نمو وتقييم السهم:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمة الاسمية للسهم	= $\frac{\text{رأس مال المصدر}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في مجمل الربح	= $\frac{\text{مجمول الربح}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في النقدية	= $\frac{\text{نقدية بالبنوك} + \text{الصندوق}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني
التعليق على مؤشرات المالية لصندوق استثمار
بنك أمريكان اكسبريس الثاني

أولاً : مؤشرات السيولة : *Liquidity Ratios* :

(١) *Current Ratio* : نسبة التداول :

نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٣,٩٤	٧,٩٦

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل، وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧,٩٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٣,٩٤ بمقدار ٤,٠٢.
- إن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط ويشير درجة كفاية الأرصدة النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة.

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio):

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة - المخزون
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠٠١/١٢/٣١
٧,٩٦	٣,٩٤

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ هو ٧,٩٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٣,٩٤ بمقدار ٤,٠٢.
- إن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط يشير مدى فترة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢,٥٩	١,٥٨

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالالتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢,٥٩ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠١ وهو ١,٥٨ بمقدار ١,٠١.
- إن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة : Current Assets Turnover :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,١٤	٠,١٣

ويوضح هذا المؤشر مقدراً للمبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصولها المتداولة فكلما ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل على عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات (مبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٣ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٤ بمقدار ٠,٠١.
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف جداً ويشير علم قدرة الشركة تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول *Total Assets Turnover*:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,١٢	٠,٩٨

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء للمتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٩٨ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٢ بمقدار ٠,٢٢.
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير عن قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها المتداولة أو الثابتة.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات
المدينون + أوراق القبض

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٧,٧٨	١٧,٠٤

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢٧,٧٨ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ١٧,٠٤ بمقدار ١٠,٧٤.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها للتجارية في وقت مناسب.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون} + \text{أوراق الدفع}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٥٤	١,٠١٥

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١,٠١٥ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,٥٤ بمقدار ٠,٤٧٥.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها بقيمة من الإيرادات غير مرضية.

[٧] متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون} + \text{أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢١,١٢	١٢,٩٥

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة ماله من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك ينضج الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١٢,٩٥ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٢١,١٢ بمقدار ٨,١٧ .
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى قلة عدد أيام تحصيل المبالغ المدينة.

رابعاً : مؤشرات الربحية Profitability Ratios :

$$[!] \text{ هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٩٤.٥٤	٩١,٦٢

ويقاس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩٦,٦٢ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٩٤,٥٤ بمقدار أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد رغم الانخفاض ويشير إلى مدى ربحية المشروع.

$$[٢] \text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
١,١٩	٩,٦٣

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩,٦٣ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ١,١٩ بمقدار ٧,٨٧٣.
- وأن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة.

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص القوائم المالية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الأصول المتداولة		
نقدية وودائع بالبنوك	٣٣.٧٧٨٧.٠	٥٩٩٢.١٠
أسهم محلية بالصافي	٢.٨٢٥٣٣٣	٢٢٥٦١٨٨٧
سندات بنوك وشركات حكومية	١٧٣٣٨٢٥	١٤٢٩٣٣٩٦
وثائق استثمار في صناديق أخرى	٦٣٥٤٥٤	١٣٣٦٣٧٩
حسابات مدينة أخرى	١٥٨١٧٣٩	٣.٩٣٧٢
مجموع الأصول المتداولة	٤٧٨٥٤٢٢١	٤٤٤٩٣.٤٤
الالتزامات المتداولة:		
حسابات دائنة متنوعة	١.٤٣٥٨	١٥٥٣٦٩.٠
مجموع الالتزامات المتداولة	١.٤٣٥٨	١٥٥٣٦٩.٠
رأس المال العامل		
الأصول طويلة الأجل		
تمهيدات ادخار	٢٥.٩٠٠٠	٢٥.٩٠٠٠
صافي أصول الصندوق	٥.٢٥٨٨٦٣	٤٥٤٤٨٣٥٤
عدد الوثائق القائمة	٥.٠٠٠.٠٠	٥.٠٠٠.٠٠
صافي قيمة الوثيقة	١٠٠,٥٢	٩٠,٩٠

ملخص الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص قائمة الدخل في ٢٠٠٢/١٢/٣١

القيمة بالجنينة

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	البيسان
		<u>الإيرادات</u>
٢٢١٠٠٨٩	٢٧٦٧٢١٣	عائد استثمارات في أوراق مالية
١٣٣٤١٧٨	١٣٤٠٨٢١	فوائد بنكية
(٥٩٢١٤٨٩)	٩٦٨٥٩٣٨	صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية
٣٢٧٧١٧	٤٥٥٦٩٦	مخصصات لتتقى الغرض منها
٣٦٨٧٠٣	٣٩٥٦٣	<u>إيرادات أخرى</u>
(١٦٨٠٨٠٣)	١٤٢٨٩٢٣١	إجمالي إيرادات (خسائر) النشاط
		<u>المصروفات</u>
٩٥٢٧٩٨	٨٧٣٦٣٥	مصروفات النشاط
٣٨٠٤١٤٢	٨٦٠٥٠٨٥	صافي خسائر بيع الأوراق المالية
٤٧٥٦٩٤٠	٩٤٧٨٧٢٠	إجمالي مصروفات النشاط
(٦٤٣٧٧٤٣)	٤٨١٠٥١١	صافي ربح [خسارة] للعام

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص قائمة التدفقات النقدية

القيمة بالجنيه

البيان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
صافي النقدية الناتجة من المستخدمة في أنشطة التشغيل	٥٨,٥٨٠,٢٧٧	(٧٤١٢١٤٤)
صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال العام	١٧.٨٥٨٦٠	(٧٤١٢١٤٤)
رصيد النقدية وما في حكمها في بداية السنة المحاسبية	٥٩٩٢.١٠	١٣٤.٤١٥٤
رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام	٢٣.٧٧٨٧٠	٥٩٩٢.١٠

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

بيان أكبر خمسة أسهم مستثمر فيها

(١) البنك التجاري الدولي .

(٢) أوراسكوم للإنشاء والصناعة .

(٣) الشرقية للدخان .

(٤) النسيجون الشرقيون .

(٥) البنك المصري الأمريكي .

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

من ٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١

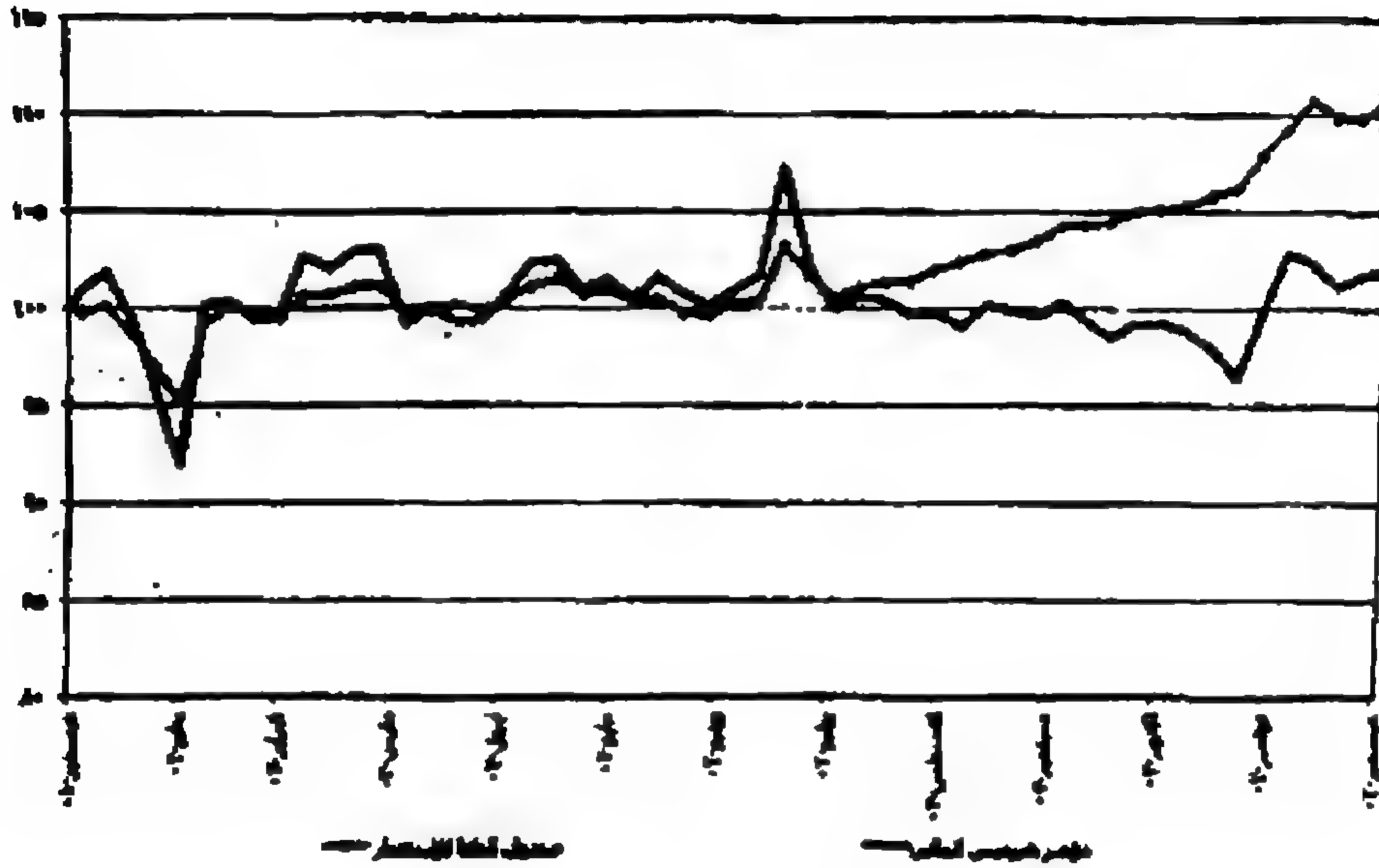
البيان	القيمة بالجنيه المصري
المشتريات	٣٩١١٧٣٨
المبيعات	٧٢٣٣٢٥٥

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

مقارنة أداء صندوق الدلتا للاستثمار

بمؤشر هيروميس المالي



صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق صندوق الدلتا للاستثمار :

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق الدلتا للاستثمار" نو العائد الدوري والتراكمي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٧ يناير ٢٠٠٢ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وعن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء القوانين واللوائح المصرية ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وعن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقريرنا عليها.

القاهرة في مارس ٢٠٠٢

مراقب الحسابات

محمد علي سليمان

وجيه الشافعي

سجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار سجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار

رقم (٤١)

رقم (٤٠)

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص الإيضاحات المهمة للقوائم المالية

أنشأ بنك أمريكان اكسبريس - فرع مصر، صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني نو العائد اليومي التراكمي كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق رأس المال رقم ٢٦٥. في ١٢/٥/٩٩ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقد عهد البنك بإدارة الصندوق إلى "شركة لازارد اسيت مانجمنت" شركة مساهمة مصرية.

تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك أمريكان اكسبريس طبقاً لما ورد بنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق. تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.

يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل وتدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة.

يتم تقييم أنون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العمليات بالفروق بين متوسط التكلفة وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع.

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تفاصيل النسب المالية

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٤٧٨٥٤٢٢١}{١٠٤٣٥٨} = ٤٥٨,٥١$	$\frac{٤٤٤٩٣٠٤٤}{١٥٥٣٦٩٠} = ٢٨,٦٤$
نسبة السداد السريع	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٤٧٨٥٤٢٢١ - \text{صفر}}{١٠٤٣٥٨} = ٤٥٨,٥٢$	$\frac{٤٤٤٩٣٠٤٤ - \text{صفر}}{١٥٥٣٦٩٠} = ٢٨,٦٤$
المعدل النقدي	$\frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٢٣٠٧٧٨٧ + ٢٣١٩٤٦١٢}{١٠٤٣٥٨} = ٤٤٣,٤٠$	$\frac{٥٩٩٢٠١٠ + ٣٨١٩١٦٦٢}{١٥٥٣٦٩٠} = ٢٨,٤٤$
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٤٧٨٥٤٢٢١ - ١٠٤٣٥٨}{٥٠٣٦٣٢٢١} = ٠,٩٥$	$\frac{٤٤٤٩٣٠٤٤ - ١٥٥٣٦٩٠}{٤٧٠٠٢٠٤٤} = ٠,٩١$

ثانياً: مؤشرات النشاط:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الإيرادات}}$	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$	$\frac{٧٢٣٣٢٥٥}{٤٧٨٥٤٢٢١} = ١,٥٠$	خسارة
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٧٢٣٣٢٥٥}{٥٠٣٦٣٢٢١} = ١,٣٥$	خسارة
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$	$\frac{٧٢٣٣٢٥٥}{١٥٨١٧٣٩} = ٤,٥٧$	خسارة
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون - أوراق الدفع}}$	$\frac{٧٢٣٣٢٥٥}{١٠٤٣٥٨} = ٦٩,٣١$	خسارة
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{المدينون + أوراق القبض}}{\text{المبيعات}}$	$\frac{٣٦٠ \times ١٥٨١٧٣٩}{٧٢٣٣٢٥٥} = ٧٨,٧٢$	خسارة
متوسط فترة المسددا	$\frac{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}}$	$\frac{٣٦٠ \times ١٠٤٣٥٨}{٣٩١١٧٣٨} = ٩,٢٠$	خسارة

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تابع/ تفصيل النسب المالية

ثالثاً - مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالديون	= إجمالي الديون إجمالي الأصول	$\frac{١٠٤٣٥٨}{٥٠٣٦٣٢٢١}$ ٠,٠٠٢ =	$\frac{١٥٥٣٦٩٠}{٤٧٠٠٢٠٤٤}$ ٠,٠٣٣ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون حقوق الملكية	-	-
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون للقروض طويلة الأجل	-	-
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد للفوائد	-	-
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات رأس المال	-	-
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية إجمالي الأصول	$\frac{٢٣٠٧٧٨٧٠}{٥٠٣٦٣٢٢١}$ ٠,٤٦ =	$\frac{٥٩٩٢٠١٠}{٤٧٠٠٢٠٤٤}$ ٠,١٣ =

رابعاً - مؤشرات الربحية :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ للمبيعات	$\frac{٤٨١٠٥١١}{٧٢٣٣٢٥٥}$ ٦٦,٥١ =	خسارة
العقد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ إجمالي الأصول	$\frac{٤٨١٠٥١١}{٥٠٣٦٣٢٢١}$ ٩,٥٥ =	خسارة
العقد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ حقوق الملكية	-	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب المباشرة	= صافي الربح قبل الضريبة × ١٠٠ حقوق الملكية	-	خسارة
نسبة العقد على الاستثمار	صافي الربح مجموع الأصول	-	خسارة
نسبة عقد رأس المال للمستثمر	صافي الربح رأس المال للمستثمر	$\frac{٤٨١٠٥١١}{٥٠٣٥٨٨٦٣}$ ٠,١٠ =	خسارة
نسبة صافي الربح بعد الضريبة	= صافي الربح بعد الضريبة × ١٠٠ حقوق الملكية	-	خسارة

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تابع / تفاصيل النسب المالية

خامساً : نمو وتقييم السهم :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القسيمة الاسمية للسهم	= رأس مال المصدر عدد الاسهم	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= المبيعات عدد الاسهم	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= مجل الربح عدد الاسهم	-	-
نصيب السهم في التدفئة	= نقدية بالبنوك + الصندوق عدد الاسهم	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية لإجمالي الديون	٢٣.٧٧٨٧.٠ ١.٥٣٥٨	٥٩٩٢.١٠ ١٥٥٣٦٩.٠ ٣,٨٦ =
نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول	= رأس المال العامل لإجمالي الأصول	٤٧٧٤٩٨٢٣ ٥.٣٦٣٢٢١	٤٢٩٣٩٣٥٠ ٤٧٠٠٣.٤٤ ٠,٩١ =

سابعاً : نسب محاسبية

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= إجمالي الديون لإجمالي الديون	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= رأس المال العامل لإجمالي الأصول	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتمويلية	= رأس المال العامل لإجمالي الأصول	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= رأس المال العامل لإجمالي الأصول	-	-

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦
التعليق على مؤشرات المالية لصندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول

أولاً : مؤشرات السيولة *Liquidity Ratios* :

(١) نسبة التداول : Current Ratio :

نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢٨,٦٤	٤٥٨,٥٦

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل، وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي

• أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤٥٨,٥٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٢٨,٦٤ بمقدار ٤٢٩,٩٢.

• أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد ويعكس درجة كفاية الأرصدة النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل.

(٢) نسبة السداد السريع (Quick Ratio (Acid test ratio):

$$\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠٠١/١٢/٣١
٤٥٨,٥٦	٢٨,٦٤

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤٥٨,٥٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٢٨,٦٤ بمقدار ٤٢٩,٩٢.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد ويعكس مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

(٣) المعدل النقدي (Cash Ratio):

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٤٤٣,٤٠	٢٨,٤٤

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالالتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤٤٣,٤٠ في ارتفاع عام ٢٠٠٢ وهو ٢٨,٤٤ بمقدار ٤١٤,٩٦ .
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد ويعكس مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover* :

معدل دوران الأصول المتداولة = مبيعات المبيعات
الأصول المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٥	خسارة

ويوضح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصولها المتداولة فكلما ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل على عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات (مبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٥ وفي ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,١٥.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن للعام السابق يعتبر متوسط مما يعكس على تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	١,٣٥

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١,٣٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ١,٣٥.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط مما يعكس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدام أصولها.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٤,٥٧

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤,٥٧ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٤,٥٧ .
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها التجارية في وقت مناسب.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون} + \text{أوراق الدفع}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦٩,٣١	خسارة

وتقاس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٩,٣١ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٦٩,٣١.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة الإيرادات.

[٧] متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون} + \text{أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٨,٧٢	خسارة

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة ماله من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام للمحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧٨,٧٢ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٧٨,٧٢ .
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر سيئ مما يعكس زيادة عدد أيام تحصيل المبالغ المدينة.

ثالثاً مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة : *Profitability Ratios*

$$[١] \text{ معدل التمويل بالديون} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٠٣٣	٠,٠٠٢

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل وكلما أنخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد يدل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٠٠٢ وفي انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,٠٣٣ بمقدار ٠,٣١ وأن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد مما يعكس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل .

رابعاً: مؤشرات الربحية *Profitability Ratios* :

$$[١] \text{ هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦٦,٥١	خسارة

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٦,٥١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٦٦,٥١ وأن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد كملول على مدى ربحية المشروع

$$[٢] \text{ العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩,٥٥	خسارة

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك ينضج الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩,٥٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٩,٥٥.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة للمقارنة يعتبر جيد مما يعكس قدرة المنشأة على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب.

[٢] نسبة عائد رأس المال المستثمر:

$$\text{نسبة عائد رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٠,١٠

وهذه النسبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار للمنشأة خلال الفترة وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن صافي ربح المنشأة مرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي:

• أن المنشأة في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٠ وفي ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,١٠ .

• أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط ويعكس أن صافي ربح المنشأة مرتفع. وتهم هذه النسبة أصحاب المشروع والإدارة حيث أنها تمثل معيار لمدى نجاح المشروع في إدارة النشاط .

ومن ذلك يتضح الآتي:

رابعاً مؤشرات الربحية Profitability Ratios :

$$[١] \text{ هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{المبيعات}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسائر	٦٦,٥١

ويقاس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقاس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٦,٥١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٦٦,٥١. وأن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد كمدلول على مدى ربحية المشروع.

[٢] العائد على الأصول :

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الاول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩,٥٥	خسارة

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩,٥٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٩,٥٥ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد مما يعكس قدرة المنشأة على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب.

نسبة عائد رأس المال للمستثمر:

نسبة عائد رأس المال المستثمر =

صافي الربح × ١٠٠

رأس المال المستثمر

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٠	خسارة

وهذه النسبة توضح قيمة الربح من إجمالي الاستثمار للمنشأة خلال الفترة وكلمما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن صافي ربح المنشأة مرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٠ في ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,١٠ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط ويعكس أن صافي ربح المنشأة مرتفع.

مؤشرات التنبؤ بتتحرر والإفلاس :

[١] التدفقات النقدية لإجمالي الديون

نصيب السهم في المبيعات =

إجمالي التدفقات النقدية

إجمالي الديون

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٢١,١٤	٣,٨٦

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك ينضج الآتي .

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢٢١,١٤ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٣,٨٦ بمقدار ٢١٧,٢٨ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيدة مما تعكس تغطية الديون.

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

[بالجنيه المصري]

٢٠٠١/١٢/٣١	البيان	٢٠٠٢/١٢/٣١
	الأصول	٤٤١٣١٥٤
٢٥٨٢١٨٧	نقدية وودائع بالبنوك	٣٧٠٩٧٢٠٢
٣٤٢٨٥٧٩٦	استثمارات متداولة في أوراق مالية	٤٦١٧١٩
٨٦٨٧٣١	المدينون والأرصدة المبنية	٤٦١٧١٩
٣٧٧٣٦٧١٤	مجموع الأصول	٤١٩٧٢٠٧٥
	[نقصاً] الالتزامات	
(٥٠٥٠٤)	التزامات متداولة	(٥٥٣٩٥٧)
(٥٠٥٠٤)	مجموع الالتزامات	(٥٥٣٩٥٧)
٣٧٦٨٦٢١٠	إجمالي الاستثمار في رأس المال العامل	٤١٤١٨١١٨
٥٩٢٥٢٧	عدد الوثائق القائمة	٥٧٩٨٥٨
٢٣,٦٠	صافي قيمة الوثيقة	٧١,٤٣

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

قائمة الدخل من الفترة من ١/ يوليو ٢٠٠٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

بالجنيه المصري

٢٠٠١/١٢/٣١	البيسان	٢٠٠٢/١٢/٣١
١٣٠٠٨٣٢	إيرادات النشاط	
٩٥٠٩٩٠	عائد استثمارات في أوراق مالية	٨٥٣٥٤٤
١٣٨٢٧٨٢	أرباح بيع أوراق مالية	٨١٨١٨٦
١٢٣٩٧٥	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية - عملة محلية	٤٩٧٤٧٥١
٢٣٨٥٤	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية - عملة أجنبية	١٤١٨٧٥
٣٩٤٦٨١٠	فروق القيمة للوثائق لدى صناديق الاستثمار الأخرى	٩٨٤٥٥
١٦٤٣٧٧	إيرادات أخرى	٦٢٤٥
٣٩٤٦٨١٠	إجمالي إيرادات النشاط	٦٨٩٣٠٥٦
(٥٢٥٢٣١)	مصاريف	(٤٥٢٤٥٤)
(٤٢٥٢٤)	مصاريف إدارية وعمومية	(٣٣٣٥٤)
-----	مصاريف تمويلية	(٣٦٧٨٥٨)
(٣٣٢٩٧٥١)	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	(١٣٣٩٢٨٥)
(٤٥٣٠٥٧)	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية - عملة محلية	(٥٩٤٠٤)
(٤٢٥٨٦٣)	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية - عملة أجنبية	(١٦٣٦٠١)
(٤٧٣٨٤٢٦)	خسائر بيع أوراق مالية	(٢٤١٥٩٥٦)
(٧٩١٦١٦)	يضاف إليه	
٥٢٤٣	فوائد بنكية	٨٠٦٥٦
(٧٨٦٣٧٣)	صافي أرباح [خسائر] العام	٤٥٥٧٧٥٦

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

ملخص قائمة التدفقات النقدية

من الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

[بالجنيه المصري]

٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان	٢٠٠١/١٢/٣١
(١٩٠٠٩٤١)	صافي [موز] زيادة النقدية	٤٣٢٨٦٣٠
٣٧٣١٩٠٨	من أنشطة التشغيل	(٤١٦٤٢١٦)
	صافي التدفقات النقدية المتاحة	
	المستخدمة في أنشطة التمويل	
١٨٣٠٩٢٧	صافي الزيادة في النقدية	١٦٤٤١٤
	وما في حكمها خلال الفترة	
٢٥٨٢١٨٧	رصيد النقدية وما في حكمها - أول الفترة	٢٧٠٠٨٣
٤٤١٣١٥٤	رصيد النقدية وما في حكمها - آخر الفترة	٨٣٤٤٩٧

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

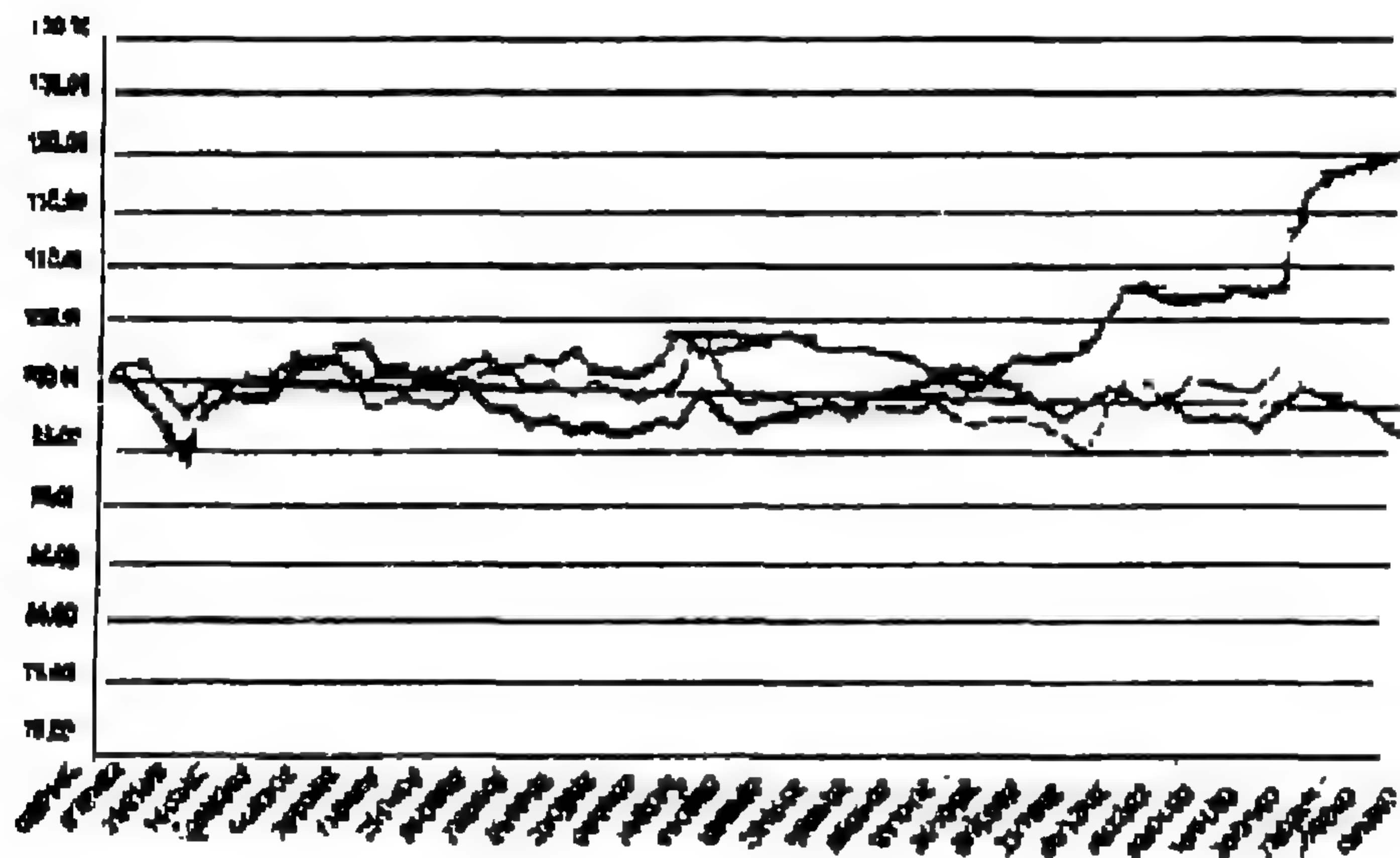
أنشأ البنك المصري لتنمية للصادرات صندوق الاستثمار الأول
نو العائد الدوري بموجب ترخيص رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحكام
قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقد عهدت
إدارة الصندوق إلى شركة للقاهرة لإدارة صناديق الاستثمار.

يتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط
أسعار البورصة في نهاية عمل يوم الخميس من كل أسبوع وتدرج فروق
القيمة السوقية بقائمة الدخل في نهاية الفترة ويتم تقييم وثائق الاستثمار في
صناديق الاستثمار الأخرى على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة.

- أدرجت صافي أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات بالكامل في
قائمة الدخل.
- يتم إثبات الإيرادات المحققة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في نهاية الفترة
المالية.
- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويتم إثبات فروق إعادة
تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك المصري
لتنمية الصادرات مع مؤشر السوق



صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات

بإسكان أكبر عشرة أسهم مستثمر فيها

(١) شركة أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية.

(٢) شركة إيجيبتيان ترانس.

(٣) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

(٤) شركة النسيجاءون الشرفيون.

(٥) شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة.

(٦) البنك التجاري الدولي.

(٧) شركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية.

(٨) شركة مصر للفنادق - هيلتون.

(٩) البنك الأهلي سوسيتيه جنرال.

(١٠) شركة الشرق الحديثة للطباعة والتغليف.

صندوق استثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات
تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق الاستثمار:

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات (نو العائد الدوري) المتمثلة في الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، كما قمنا بمراجعة حساب القيمة الإستردادية لوثائق الصندوق في نهاية عمل يوم ٢٠٠٢/١٢/٣١، وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الصندوق ومسئوليتنا إيداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة وترى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومن رأينا أن للقوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وعن نتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

بمسك الصندوق حسابات مالية مستقلة منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها. وقد وجدت للقوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

كما أن أسس تقييم أصول والتزامات للصندوق وتحديد القيمة الإستردادية لوثائق الاستثمار في ٣١/١٢/٢٠٠٢ تتفق مع أحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

تحريراً في ٢ فبراير ٢٠٠٢

مراقب الحسابات

عصاف حافظ راغب
زميل جمعية المحاسبين
والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل رقم (٤٢)
بالهيئة العامة لسوق المال
من م.م (٢٦٧٨)

محمد صلاح الدين ميسى أبو طبل
زميل جمعية المحاسبين
والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل رقم (٥٨)
بالهيئة العامة لسوق المال
من م.م (٤٤٣٤)

صندوق استثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات
تحليل النسب المالية

أولاً: مؤشرات السيولة :

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٤٩٧٢.٧٥}{٥٥٣٩٥٧}$ ٧٢ =	$\frac{٣٧٧٣٦٧١٤}{٥٠٥٠٤}$ ٧٤٧ =
نسبة المعدل السريع	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونون للخصوم المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٤٩٧٢.٧٥ - \text{صفر}}{٥٥٣٩٥٧}$ ٧٢ =	$\frac{٣٧٧٣٦٧١٤ - \text{صفر}}{٥٠٥٠٤}$ ٧٤٧,٢ =
المعدل النقدي	$\frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات المالية للخصوم المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٣٧.١٧٢.٢}{٤٤١٣١٥٤+}$ ٧٥ =	$\frac{٣٤٢٨٥٧٩٢}{٢٥٨٢١٨٧+}$ ٧٣٠ =
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٤٩٧٢.٧٥ - ٤١٩٧٢.٧٥}{٤١٩٧٢.٧٥}$ ٠,٩٩ =	$\frac{٣٧٧٣٦٧١٤ - ٣٧٧٣٦٧١٤}{٣٧٧٣٦٧١٤}$ ١,٠٠ =

ثانياً: مؤشرات النشاط :

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الإيرادات}}$	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$	$\frac{٢٨٩٣.٥٦}{٤١٩٧٢.٧٥}$ ٠,١٦ =	$\frac{٣٩٤٦٨١٠}{٣٧٧٣٦٧١٤}$ ٠,١١ =
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٢٨٩٣.٥٦}{٤١٩٧٢.٧٥}$ ٠,١٦ =	$\frac{٣٩٤٦٨١٠}{٣٧٧٣٦٧١٤}$ ٠,١١ =
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$	$\frac{٢٨٩٣.٥٦}{٤٦١٧١٩}$ ١٥ =	$\frac{٣٩٤٦٨١٠}{٨٢٨٧٣١}$ ٥ =
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون - أوراق الدفع}}$	$\frac{٢٨٩٣.٥٦}{٥٥٣٩٥٧}$ ١٢ =	$\frac{٣٩٤٦٨١٠}{٥٠٥٠٤}$ ٧٨ =
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{المدينون + أوراق القبض}}{\text{المبيعات}}$	$\frac{٣٦٠ \times ٤٦١٧١٩}{٢٨٩٣.٥٦}$ ٢٤ =	$\frac{٣٦٠ \times ٨٢٨٧٣١}{٣٩٤٦٨١٠}$ ٧٩ =
متوسط فترة المسددا	$\frac{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}}$	-	-

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

تابع / تحليل النسب المالية

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالديون	= إجمالي الديون إجمالي الأصول	$\frac{553957}{41972.75}$ ٠,٠١٣ =	$\frac{50504}{37736714}$ ٠,٠٠١٣ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون حقوق الملكية	-	-
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون للقروض طويلة الأجل	-	-
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد الفوائد	$\frac{33354}{4557756+33354}$ ١٣٨ =	خسارة
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات رأس المال	-	-
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية إجمالي الأصول	$\frac{183.927}{41972.75}$ ٠,٠٤٤ =	$\frac{164414}{37736714}$ ٠,٠٠٤٣ =

رابعاً : مؤشرات الربحية :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ للمبيعات	$\frac{100 \times 4557756}{7193.02}$ ٦٦ =	خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ إجمالي الأصول	$\frac{100 \times 4557756}{41972.75}$ ١١ =	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ حقوق الملكية	-	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب المباشرة	= صافي الربح قبل الضريبة × ١٠٠ حقوق الملكية	-	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	صافي الربح مجموع الأصول	$\frac{4557756}{41972.75}$ ٠,١١ =	خسارة
نسبة عقد رأس المال للمستثمر	صافي الربح رأس المال للمستثمر	$\frac{4557756}{41418118}$ ٠,١١ =	خسارة

صندوق استثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات
تابع / تحميل النسب المالية

خامساً : نمو وتقييم السهم :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمة الاسمية للسهم	= $\frac{\text{رأس مال المصدر}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= $\frac{\text{مجل الربح}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-
نصيب السهم في النقدية	= $\frac{\text{نقدية بالبنوك} + \text{الصندوق}}{\text{عدد الأسهم}}$	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية إجمالي الديون	= $\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{إجمالي الديون}}$	$\frac{١٨٣.٩٦٧}{٥٥٣٩٥٧}$ ٣,٣٠ =	$\frac{١٦٤٤١٤}{٥٠٥٠٤}$ ٣,٢ =
نسبة رأس المال العامل إجمالي الأصول	= $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٤١٤١٨١١٨}{٤١٩٧٢.٧٥}$ ٠,٩٩ =	$\frac{٣٧٦٨٢٣١.٠}{٣٧٧٣٦٧١٤}$ ١ =

سابعاً : نسب محاسبية حساسة

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الديون}}$	-	-
نسبة المصروفات للبيع	= $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتمويلية	= $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٤٨٥٨.٨}{٢٨٩٣.٥٦}$ ٠,٠٧٠ =	$\frac{٥٢٩٧٥٥}{٣٩٤٦٨١.٠}$ ٠,١٣ =
نسبة القروض طويلة الأجل	= $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	-	-

صندوق استثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات

أولاً : مؤشرات السيولة : *Liquidity Ratios*

(١) نسبة التداول : *Current Ratio*

**نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة**

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧٤٧	٧٦

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي

- أن المؤشر في عما ٢٠٠٢ وهو ٧٦ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٤٧ بمقدار ٦٧١ وأنه انخفاض للمؤشر في عام ٢٠٠٢ العام السابق ما زال جيد وتعكس للطاقة النقدية.

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio):

$$\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٦	٧٤٧

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك ينضج الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧٦ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٤٧ بمقدار ٦٧١ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق جيد ويعكس قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio:

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٥	٧٣٠

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- وأن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧٥ ففي انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٣٠ بمقدار ٦٥٥ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق جيد وله قدرة على الوفاء بالتزاماته العاجلة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover* :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,١١	٠,١٦

ويوضح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصولها المتداولة فكلما ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل على عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات (مبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ هو ٠,١٦ في ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠١ هو ٠,١١ بمقدار ٠,٠٥ وان للمؤشر في عام ٢٠٠٢ في زيادة بسيطة ويكون متوسط.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول *Total Assets Turnover*:

معدل دوران الأصول المتداولة = $\frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{إجمالي الأصول}}$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,١١	٠,١٦

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ هو ٠,١٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ هو ٠,١١ بمقدار ٠,٠٥ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق ويعتبر متوسط ويعكس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها الأصول المتداولة والثابتة.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات
المدينون + أوراق القبض

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١٥	٥

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٥ بمقدار ١٠ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق ويعتبر جيد وتعكس مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧٨	١٢

وتقاس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٢ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٨ بمقدار وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق ويعتبر جيد لقدرة المنشأة على سدا التزاماته كقيمة من الإيرادات.

[٧] متوسط فترة التحصيل

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الدائنون + أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧٩	٢٤

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة ماله من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢٤ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٩ بمقدار ٥٥ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد لقلة عدد الأيام التي تحصل فيها المبالغ المدينة.

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Profitability Ratios :

[!] معدل التمويل بالديون = إجمالي الديون

إجمالي الأصول

الاول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٣	٠,٠٠١٣

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل وكلما أنخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد يدل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٣ وفي ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٣ بمقدار ٠,١١٧ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق متوسط لعدم تأثيره في الاعتماد على تمويل الأصول على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة .

معدل تغطية الفوائد

$$[!] \text{ معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الدخل قبل الضرائب} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	١٣٨

ويقاس هذا المؤشر قدرة مكاسب الشركة خلال الفترة على تغطية مدفوعات الفائدة خلال نفس الفترة وبصفة عامة كلما زادت النسبة كلما كان الأمر أفضل وعلى الرغم من ذلك فإن النسبة المرتفعة أما أن تظهر أرباح مرتفعة قبل الضريبة أو مستويات منخفضة للدين أما بالنسبة المنخفضة للغاية فربما تشير إلى أن الشركة سوف تفقد فرصة تحقيق هامش ربح إيجابي.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عما ٢٠٠٢ وهو ١٣٨ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ١٣٨ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد وله قدرة مكاسب الشركة على تغطية مدفوعات الفائدة خلال نفس الفترة.

رابعاً. مؤشرات الربحية : Profitability Ratios

[١] هامش الربح = $\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٦٦

ويقاس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقاس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٦٦ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد لانعكاسه على مدى ربحية المشروع.

[٢] العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	١

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك ينضج الآتي:

- أن للمؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار صفر وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر ضعيف ولا يعطي ملول على مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة.

[٣] نسبة هاند رأس المال المستثمر:

$$\text{نسبة هاند رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٠,١١

وهذه النسبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار للمنشأة خلال الفترة وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن صافي ربح المنشأة مرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١١ وفي ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,١١ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر ضعيف ولا يدل على أن صافي ربح المنشأة مرتفع.

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس

التدفقات النقدية لإجمالي الديون

$$\text{نصيب السهم في المبيعات} = \frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{إجمالي الديون}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٣,٢	٣,٣٠

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمواجبة الديون أما لا لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح إلى الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٣,٣٠ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٣,٢ بمقدار ٠,١ وإن ارتفاع في المؤشر عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر ضعيف ولكنه يشير إلى أن أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمواجبة الديون.

صندوق استثمار بنك أميركان اكسبريس الأول
ذو العسلاند التراكمسي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٧

ملخص الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

ملخص قائمة المركز المالي

القيمة بالجنيه المصري

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان
		الأصول المتداولة
٩٧.٤٢٠.٣	٩١٣٦٦.٦	نقدية وودائع بالبنوك
٣١٣٤٢٥٣٤	٢٩٢٩٣١٣٥	أسهم محلية بالصافي
١٣.٩٩٩٣٨	٦٨٦٥.٨٦	سندات بنوك وشركات وحكومية
٢٤١٧٤١	٢٣.٦٧١	مدينون وأرصدة مدينة
٥٤٣٨٨٤١٦	٤٥٥٢٥٤٩٨	مجموع الأصول المتداولة
		الالتزامات المتداولة
٥٦١١٤٥٠	٤٥٧٥٢١	حسابات دائنة متنوعة
٥٦١١٤٥٠	٤٥٧٥٢١	مجموع الالتزامات المتداولة
٤٨٧٧٦٩٦٦	٤٥٠.٢٧٩٧٧	رأس المال العامل
١.٥٥.٠.٠.٠	١.٥٥.٠.٠.٠	الأصول طويلة الأجل
		تسهيلات ادخار
٤٩٨٣١٩٦٦	٤٦١٢٢٩٧٧	صافي أصول الصندوق
٧٥٥١٣.٠	٦١٨١٩٣	عدد الوثائق القائمة
٦٥,٩٩	٧٤,٦١	صافي قيمة الوثيقة

صندوق استثمار بنك أميركان لكسبريس الأول
ذو العائد التراكبي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٧

ملخص قائمة الدخل

٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	البيان
		الإيرادات:
٢٩٣٩٢٩٩	٣٢٣٥٥٥٩	عائد استثمارات في أوراق مالية
١٠٣٨٧٥٥	٧٥٩٥٨٩	فوائد عن ودائع بإخطار
		وللأجل وشهادات إيداع
(١٢٥٢٨٩)	١٥٤٢٩٠٥	مخصصات انتفى الغرض منها
٥٤٥٨٦٧	١٥٧٤٣٥	عمولة استرداد وثائق وإيرادات أخرى
٤٣٩٨٦٣٢	٥٦٩٥٤٨٨	إجمالي الإيرادات
		المصروفات
٨٤٩١٩٨٤	١٢٠٤٦٧٨٣	صافي خسائر بيع أوراق مالية
٤٩٧٢٦٩٠	(١٢٦٢٠٥٤٨)	صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق
٥٨٨٥٠٤	٤٥٨٧٤٦	أتعاب وعمولات البنك ومدير الاستثمار
٥٨٨٥٠٤	٣٢٥٤٨٣	عمولة حفظ أوراق مالية ومصروفات
١٤٤١٩٨٦٨	٢١٠٤٦٤	إجمالي المصروفات
(١٠٠٢١٢٣٦)	٥٤٨٥٠٢٤	صافي ربح [خسارة] العام

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

ملخص قائمة التدفقات النقدية

البيان	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١
صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	٨٦٢٦٤١٦	٩.١٠٥٦٥
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	.	(١.٥٥٠.٠٠)
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(٩١٩٤.١٣)	(٩٠٠.٣٩٨٠)
صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال العام	(٥٦٧٥٩٧)	(١.٤٨٤١٥)
رصيد النقدية وما في حكمها أول العام	٩٧.٤٢.٣	١.٧٥٢٦١٨
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام	٩١٣٦٦.٦	٩٧.٤٢.٣

**صندوق استثمار بنك أميركان اكسبريس الأول
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧**

ملخص الإيضاحات المتعلقة للقوائم المالية

أنشأ بنك أميركان اكسبريس - فرع مصر - صندوق الاستثمار الأول ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولأنحته التنفيذية، وقد عهدت إدارة الصندوق إلى شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار " شركة مساهمة مصرية " تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك أميركان اكسبريس طبقاً لنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وعقد الإدارة. تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري وثبتت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.

ويتم تقييم الأوراق المالية المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. يتم تقييم شهادات الادخار بالتكلفة. ويذكر بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة أعلاه. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين متوسط التكلفة وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع ويشارك حاملي وثائق استثمار الصندوق في الأرباح والخسائر كل بنسبة ما يملكه وعند تصفية الصندوق. تتم التصفية طبقاً لقرار وزارة الاقتصاد رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٩٩ يتم توزيع ناتج التصفية بنسبة عدد الوثائق القائمة في ذلك الوقت طبقاً لنشرة الاكتتاب.

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق صناديق استثمار بنك أمريكان اكسبريس
الأول ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري.

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس
الأول ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة
المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين
واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٣
مارس ٢٠٠٣ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن
السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم
المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن
المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وكذلك عن نتيجة أعماله
وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً
لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات
العلاقة. ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل
جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية
المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل
للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ونتائج أعماله وتدفقاته
النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذلك عن نطاق أعمال
مراجعتنا، يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن
السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقريرنا عليها.

مراقب الحسابات

حليم سامي

(KPMG حازم حسن)

منحت السنبلوي

(زورق وخالد وشركاهم BDO)

صندوق استثمار بنك أمريكا اكسبريس الأول
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

بيسان اكسبر خمسة أسهم مستثمر فيها :

(١) النسابيون الشرقيون

(٢) البنك التجاري الدولي

(٣) الشرقية للدخان

(٤) أوراسكوم للإنشاء والصناعة

(٥) البنك المصري الأمريكي.

صندوق استثمار بنك أميركان اكسبريس الأول
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٧

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

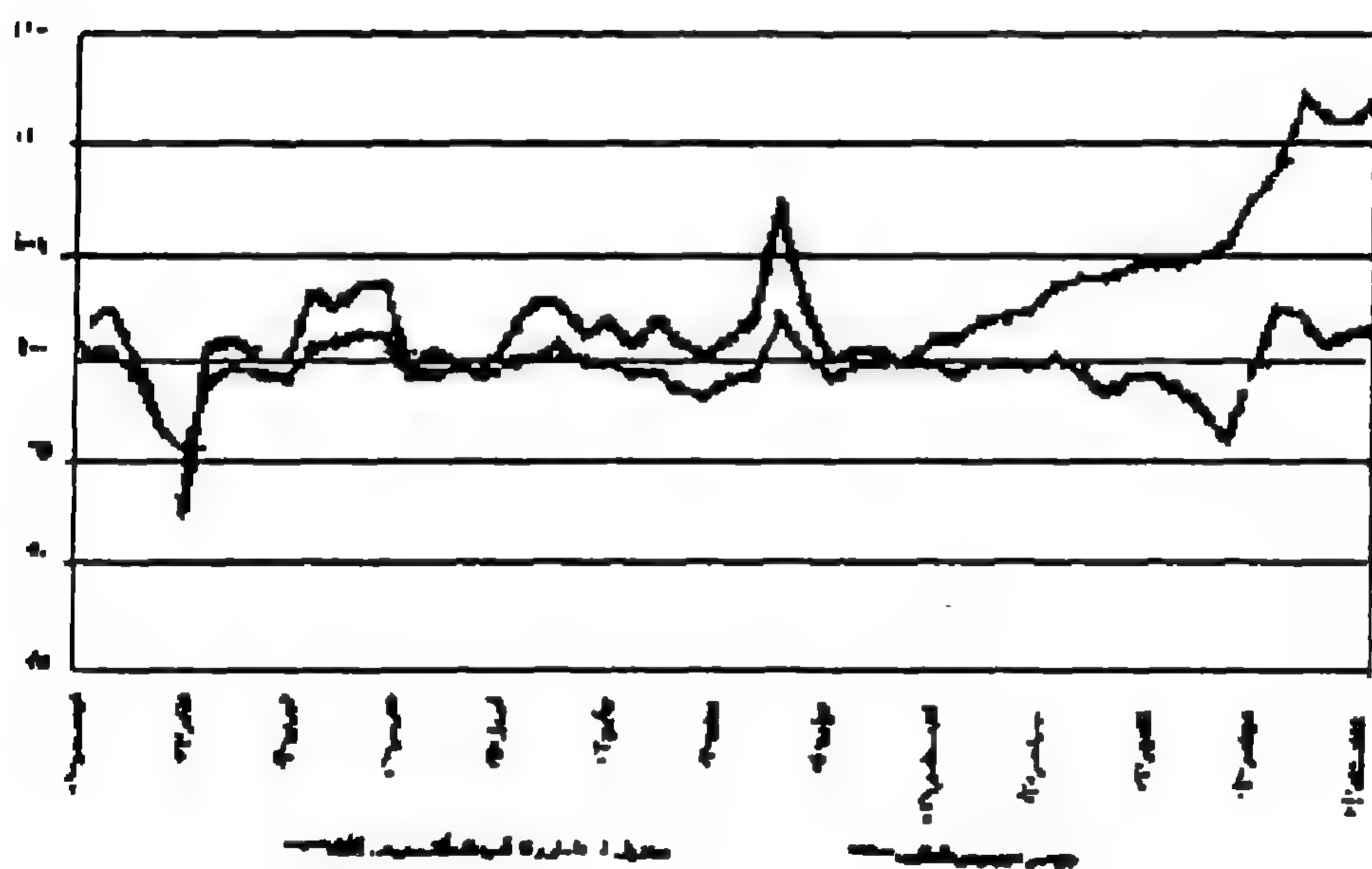
من ٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١

[بالجنيه المصري]

البيان	القيمة
المشتريات	٥٤٨١.٢٣
المبيعات	٩٦١.٥٠٢

صندوق استثمار بنك أمريكا لكسبريس الأول
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٧

مقارنة أداء صندوق استثمار
بنك أمريكا لكسبريس الأول
بمؤشر هيرميس المالي



تحليل النسب المالية
لصندوق استثمار بنك أمريكا اكسبريس الأول
ذو العوائد التراكبسي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٧

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٤٥٥٢٥٤٩٨}{٤٥٧٥٢١}$ ٩٩ =	$\frac{٥٤٣٨٨٤١٦}{٥٦١١٤٥٠}$ ٩,٧ =
نسبة المداد السريع	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المخزون}} - \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{المخزون}}$	$\frac{٤٥٥٢٥٤٩٨ - \text{صفر}}{٤٥٧٥٢١}$ ٩٩ =	$\frac{٥٤٣٨٨٤١٦ - \text{صفر}}{٥٦١١٤٥٠}$ ٩,٧ =
المعدل النسقي	$\frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٣٦١٥٨٢٢١}{٤٥٧٥٢١}$ ٩٩ =	$\frac{٩٧٠٤٢٠٣}{٤٤٤٤٣٤٧٢ + ٥٦١١٤٥٠}$ ٩,٦ =
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} - \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٤٥٥٢٥٤٩٨}{٤٥٧٥٢١} - \frac{٤٦٥٨٠٤٩٨}{٤٦٥٨٠٤٩٨}$ ٠,٩٧ =	$\frac{٥٤٣٨٨٤٦١٦}{٥٦١١٤٥٠} - \frac{٥٥٤٤٣٤١٦}{٥٥٤٤٣٤١٦}$ ٠,٨٨ =

ثانياً : مؤشرات النشاط

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{المخزون}}$	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{المبيعات (الإيرادات)}}$	$\frac{٥٦٩٥٤٨٨}{٤٥٥٢٥٤٩٨}$ ٠,١٣ =	$\frac{٤٣٩٨٦٣٢}{٥٤٣٨٨٤١٦}$ ٠,٠٨١ =
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٥٦٩٥٤٨٨}{٤٦٥٨٠٤٩٨}$ ٠,١٢ =	$\frac{٤٣٩٨٦٣٢}{٥٥٤٤٣٤١٦}$ ٠,٠٧٩ =
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$	$\frac{٥٦٩٥٤٨٨}{٢٣٠٦٧١}$ ٢٥ =	$\frac{٤٣٩٨٦٣٢}{٢٤١٧٤١}$ ١٨ =
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{الدائنون - أوراق الدفع}}$	$\frac{٥٦٩٥٤٨٨}{٤٥٧٥٢١}$ ١٢ =	$\frac{٤٣٩٨٦٣٢}{٥٦١١٤٥٠}$ ٠,٧٨ =
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{المدينون + أوراق القبض}}{\text{المبيعات}}$	$\frac{٣٦٠ \times ٢٣٠٦٧١}{٥٦٩٥٤٨٨}$ ١٥ =	$\frac{٣٦٠ \times ٢٤١٧٤١}{٤٣٩٨٦٣٢}$ ٢٠ =
متوسط فترة المدد	$\frac{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}}$	-	-

تحليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك أميركان اكسبريس الأول

ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل التمويل بالديون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	٢٠٠٢/١٢/٣١ ٤٥٧٥٢١ ٤٦٥٨٠.٤٩٨ ٠,٠٠٩٨ =	٢٠٠١/١٢/٣١ ٥٦١١٤٥٠ ٥٥٤٤٣٤١٦ ٠,١٠ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	-	-
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض	-	-
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	-	-
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	-	-
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الأصول	٢٠٠٢/١٢/٣١ (٥٦٧٥٩٧) ٤٦٥٨٠.٤٩٨ (٠,٠١٢) =	٢٠٠١/١٢/٣١ (١٠٤٨٤١٥) ٥٥٤٤٣٤١٦ (٠,٠١٩) =

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
هامش الربح	= صافي الربح x ١٠٠ / المبيعات (الإيرادات)	٢٠٠٢/١٢/٣١ ١٠٠ x ٥٤٨٥٠.٢٤ ٥٦٩٥٤٨٨ ٩٦ =	٢٠٠١/١٢/٣١ خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح x ١٠٠ / إجمالي الأصول	٢٠٠٢/١٢/٣١ ١٠٠ x ٥٤٨٥٠.٢٤ ٤٦٥٨٠.٤٩٨ ١٢ =	٢٠٠١/١٢/٣١ خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح x ١٠٠ / حقوق الملكية	-	٢٠٠١/١٢/٣١ خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب	= صافي الربح قبل الضريبة x ١٠٠ / حقوق الملكية	-	٢٠٠١/١٢/٣١ خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= صافي الربح / مجموع الأصول	٢٠٠٢/١٢/٣١ ١٠٠ x ٥٤٨٥٠.٢٤ ٤٦٥٨٠.٤٩٨ ١٢ =	٢٠٠١/١٢/٣١ خسارة
نسبة عقد رأس المال للمستثمر	= صافي الربح / رأس المال للمستثمر	٢٠٠٢/١٢/٣١ ٥٤٨٥٠.٢٤ ٤٦١٢٢٩٧٧ ١٢ =	٢٠٠١/١٢/٣١ خسارة

تحليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك أمريكا اكسبريس الأول

ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

خامساً : نمو وتقييم السهم :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمة الاسمية للسهم	= $\frac{\text{رأس مال المصدر}}{\text{عدد الاسهم}}$	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{عدد الاسهم}}$	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= $\frac{\text{مجل الربح}}{\text{عدد الاسهم}}$	-	-
نصيب السهم في النقدية	= $\frac{\text{نقدية بالبنوك} + \text{الصندوق}}{\text{عدد الاسهم}}$	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= $\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{لجمالي الديون}}$	$\frac{(527597)}{457521}$ = (1,24)	$\frac{(1048415)}{5211450}$ = (0,19)
نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول	= $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{لجمالي الأصول}}$	$\frac{45027977}{46580498}$ = 0,97	$\frac{48776967}{50443416}$ = 0,98

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= $\frac{\text{تكاليف المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= $\frac{\text{مصروفات البيع والتوزيع}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتمويلية	= $\frac{\text{المصروفات الإدارية والتمويلية}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= $\frac{\text{لقروض طويلة الأجل}}{\text{لجمالي الأصول}}$	-	-

التعليق على المؤشرات المالية
لصندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٧

أولاً : مؤشرات السيولة : Liquidity Ratios

(١) نسبة التداول : Current Ratio

نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩٩	٩,٧

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة للنقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول للمتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٩٩ مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهو ٩,٧ ويتضح أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق جيد وله القدرة على مقابلة للدائنية قصيرة الأجل بجدارة.

(٢) نسبة السداد السريع (Quick Ratio (Acid test ratio) :

$$\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٩٩	٩,٧

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩٩ مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهو ٩,٧ بمقدار ٨٩,٣٠ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيد وله القدرة على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

(٣) المعدل النقدي (Cash Ratio) :

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩٩	٩,٦

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآن :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٩٩ عن عام ٢٠٠٢ وهو ٩٦,٦ بمقدار ٨٩,٤ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيد وله قدرة على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة : *Current Assets Turnover*

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٣	٠,٠٨١

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشر جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٣ مرتفع عن عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٨١ بمقدار ٠,٤٩ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق ضعيف وله القدرة على تحقيق ربح بسيط وقابل أصولها المتداولة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover :

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الاول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٢	٠,٠٧٩

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٢ مرتفع عن عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٠٧٩ وبمقدار ٠,٠٤١ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق ضعيف لتحقيق إيرادات بسيطة من خلال أصولها.

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$$

الآول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٥	١٨

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٢٥ مرتفع عن عام ٢٠٠٢ وهو ١٨ بمقدار ٧ وان ارتفاع المؤشر عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيد لتحقيق الإيرادات والقدرة على الوفاء بالتزاماته التجارية.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون} + \text{أوراق الدفع}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١٢	٠,٧٨

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- وان المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١٢ مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,٧٨ بمقدار ١١,٢٢ وان ارتفاع المؤشر عام ٢٠٠١ عن العام السابق غير جيد على الإطلاق لأنها تعكس عدم قدرة المنشأة على الإلتزامات كنسبة من الإيرادات مرتفع جداً إلى عام ٢٠٠٢ سداد التزامات كقيمة من الإيرادات.

[٧] متوسط فترة التحصيل

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون} + \text{أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١٥	٢٠

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة ماله من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون ، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١٥ منخفض عن عام ٢٠٠١ وهو ٢٠ بمقدار ٥ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيدة ولها أثر واضح في سرعة التحصيل.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

[١] معدل تمويل بالديون Debit Ratio :

معدل التمويل بالديون = $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$

الفترة	الفترة
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,١٠	٠,٩٨

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنوا المنشأة في لقتاء أصولها كمصدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد يدل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٩٨ ومنخفض عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٠ بمقدار ٠,٩٠٢ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق يكون جيد ولم يدل على أن الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

رابعاً مؤشرات الربحية Profitability Ratios :

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩٦	خسارة

ويقاس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقاس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٩٦ مرتفع عن العام السابق وإن ارتفاع المؤشر بهذه النسبة ٩٦ جيدة لانعكاسها على مدى ربحية المشروع.

[٢] العائد على الأصول = صافي الربح × ١٠٠
إجمالي الأصول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١٢	خسارة

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١٢ معقول عن العام السابق وإن ارتفاع المؤشر بهذه النسبة وهي ١٢ جيدة لانعكاسها استغلال أصول المنشأة استغلال جيد.

[٤] نسبة عائد رأس المال للمستثمر :

نسبة عائد رأس المال للمستثمر = صافي الربح × ١٠٠
رأس المال المستثمر

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٢	خسارة

وهذه النسبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار خلال الفترة وكلما ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على أن صافي ربح المنشأة مرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال للمستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٢ معقول عن العام السابق وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق معقول ولكن النسبة غير مرطية.

[٥] مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس .

**التدفقات النقدية لإجمالي الديون = إجمالي التدفقات النقدية
إجمالي الديون**

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
(٠,١٩)	(١,٢٤)

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو (١,٢٤) مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهو (٠,١٩) بمقدار (١,٠٥) وأن هذا للمؤشر في العام السابق يدل على عدم توافر نقدية كافية لمواجهة الديون.

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص القوائم المالية في ٢٠٠١/١٢/٣١

ملخص الميزانية في ٢٠٠١/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصري

٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١	البيان
		الأصول المتداولة
١٠٦٥١٧٨٨	١٢٠٧٤٥٧٩	نقدية وودائع بالبنوك
٢٧٣٠٤٣٤٧	٤٢٤١٧٧٥٦	أسهم محلية بالصافي
٨١٢٠١٩٤	١١٥٢٠٥٧٦	سندات بنوك وشركات وحكومية
٣١٧٥٣٢	٣١١٧٢٧	مدينون وأرصدة مدينة
٨٦٣٩٣٨٦١	٢٢٣٢٤٦٣٨	مجموع الأصول المتداولة
		الالتزامات المتداولة
٦٠٢٠٦	٩٢٤٠٨	أرصدة دائنة
٦٠٢٠٦	٩٢٤٠٨	مجموع الالتزامات المتداولة
٨٦٣٣٣٦٥٥	٢٢٢٣٢٢٣٠	رأس المال العامل
		الأصول طويلة الأجل
.	١٣٢٥٠٠٠	سهلات ادفار
٨٦٣٣٣٦٥٥	٢٧٥٥٧٢٣٠	صافي أصول الصندوق
١٠٠٥١٠٩	٩٤٦٤٢٦	عدد الوثائق للقائمة
٨٥,٨٩	٧١,٣٨	صافي قيمة الوثيقة

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٠
الإيرادات:		
عائد استثمارات في أوراق مالية [كوبونات]	٣٦٧٢٦٧٨	٥٠٦٠٤٢٩
عوائد دائنة	١٧٦١١٢٧	٢٠٨٩٩٥٨
عمولة استرداد وثائق وإيرادات أخرى	٢٧٦٦١٩	٤٨٩٧٩٧
إجمالي الإيرادات	٦١١٠٤٢٤	٧٦٤٠١٨٤
المصروفات		
صافي خسائر (أرباح) بيع أوراق مالية	١٠٤٠٧٧٨٨	(٦٢٠٨٢٢١)
صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق	٧٨٨٣٤٦٥	٢٦٨٩٣١٧١
مخصص تقلبات أسعار أوراق مالية	٤٩٢٥٧	٣٠٧٧٩
مصروفات النشاط	١٥٩٠٨١٦	٢٠٤٦٦٦٢
إجمالي المصروفات	١٩٩٨١٣٢٦	٢٢٧٦٢٣٩١
صافي ربح [خسارة] العام	(١٣٨٧٠٩٠٢)	(١٥١٢٢٢٠٧)

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة التدفقات النقدية

من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

البيلسان	٢٠٠١	٢٠٠٠
صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	٧٦٥٣٣١٤	١٨٦٧٣٣٨٨
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	(١٣٢٥٠٠٠)	.
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(٤٩٠٥٥٢٣)	(١٦١٧٣٠٢٢)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة	١٤٢٢٧٩١	٢٥٠٠٣٦٦
رصيد النقدية وما في حكمها أول العام	١٠٦٥١٧٨٨	٨١٥١٤٢٢
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام	١٢٠٧٤٥٧٩	١٠٦٥١٧٨٨

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول
صندوق النمو والدخل الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤

بيسان أكبر خمسة أسهم مستثمر فيها :

- (١) **النساجون الشرقيون**
- (٢) **البنك التجاري الدولي**
- (٣) **أوراسكوم تيكسكوم**
- (٤) **أوراسكوم للإنشاء والصناعة**
- (٥) **الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول [موبينيل]**

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١

[بالجنيه المصري]

البيان	القيمة
المشتريات	٩٩٨٣٠٩٢
المبيعات	١٥٩٦٤٦٧٢

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول:

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ فقد ألبينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وكذا عن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء معايير المحاسبة المصرية ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً قام مدير الاستثمار بتغيير سياسة تقييم السندات بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية مما نتج عنه تخفيض خسائر العام غير المحققة بمبلغ ٦٤٨٥٨ جم ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، فإن الأمر يقتضي الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وتقريرنا عليها.

القاهرة في ٢١ مايو ٢٠٠٢

مراقب الحسابات

محمد حسن إبراهيم
(KPMG حازم حسن)

محمد عبد الله زروق
(زروق وخاله وشركاهم BDO)

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

أنشأ البنك المصري الأمريكي [شركة مساهمة مصرية] صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي [صندوق النمو والدخل الدوري الأول] بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقد عهدت إدارة الصندوق إلى المجموعة المصرية لإدارة صناديق الاستثمار " شركة مساهمة مصرية - [مدير الاستثمار]

تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات البنك المصري الأمريكي طبقاً لنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وعقد الإدارة. تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل. يتم تقييم السندات على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم مخصوماً منها الفوائد المستحقة من تاريخ آخر كوبون وحتى تاريخ آخر تداول بدلاً من تقييمها بعد خصم الفوائد المستحقة من تاريخ آخر كوبون وحتى تاريخ المركز المالي.

يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. وتدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة أعلاه.

تحصيل النسب المالية
لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً : مؤشرات السيولة :	الأول	الثاني
البيان	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
نسبة التداول	$\frac{٦٦٤٢٤٦٣٨}{٩٢٤٠٨} = ٧١٨$	$\frac{٨٦٣٩٣٨٦١}{٢٠٢٠٦} = ١٤٣٥$
نسبة السداد السريع	$\frac{٦٦٣٢٤٦٣٨ - \text{صفر}}{٩٢٤٠٨} = ٧١٨$	$\frac{٨٦٣٩٣٨٦١ - \text{صفر}}{٢٠٢٠٦} = ١٤٣٥$
المعدل النقدي	$\frac{١٢.٧٤٥٧٩ + ٥٣٩٣٨٣٣٢}{٩٢٤٠٨} = ٧١٤$	$\frac{١.٢٥١٧٨٨ + ٧٥٤٢٤٥٤١}{٢٠٢٠٦} = ١٤١٣$
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{٦٦٣٢٤٦٣٨ - ٩٢٤٠٨}{٦٦٤٥٧١٣٨} = ٠,٩٩$	$\frac{٨٦٣٩٣٨٦١ - ٢٠٢٠٦}{٨٦٣٩٣٨٦١} = ٠,٩٩$

ثانياً : مؤشرات النشاط :

البيان	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل دوران المخزون	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{٦١١.٤٢٤}{٦٦٣٢٤٦٣٨} = ٠,٩٢$	$\frac{٧٦٤.١٨٤}{٨٦٣٩٣٨٦١} = ٠,٨٨$
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{٦١١.٤٢٤}{٦٦٤٥٧١٣٨} = ٠,٩٢$	$\frac{٧٦٤.١٨٤}{٨٦٣٩٣٨٦١} = ٠,٨٨$
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{٦١١.٤٢٤}{٣١١٧٢٧} = ٢٠$	$\frac{٧٦٤.١٨٤}{٣١٧٥٣٢} = ٢٤$
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{٦١١.٤٢٤}{٩٢٤٠٨} = ٦٦$	$\frac{٧٦٤.١٨٤}{٢٠٢٠٦} = ١٢٧$
متوسط فترة التحصيل	$\frac{٣٦٠ \times ٣١١٧٢٧}{٦١١.٤٢٤} = ١٨$	$\frac{٣٦٠ \times ٣١٧٥٣٢}{٧٦٤.١٨٤} = ١٥$
متوسط فترة المسدد	-	-

تحليل النسب المالية
لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
معدل التمويل بالديون	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	٢٠٠١/١٢/٣١ ٩٢٤٠٨ ٦٦٤٥٧١٣٨ ٠,٠٠١٤ =	٢٠٠٠/١٢/٣١ ٦٠٢٠٦ ٨٦٣٩٣٨٢١ ٠,٠٠١ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$	-	-
معدل التمويل بالقروض	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{القروض}}$	-	-
معدل تغطية الفوائد	= $\frac{\text{الدخل قبل الضرائب} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$	-	-
الاحتياطيات رأس المال	= $\frac{\text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}}$	-	-
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= $\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	٢٠٠١/١٢/٣١ (١٤٢٢٧٩١) ٦٦٤٥٧١٣٨ ٠,٠٢١ =	٢٠٠٠/١٢/٣١ ٢٥٠٠٣٦٦ ٨٦٣٩٣٨٢١ ٠,٠٢٩ =

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيان	النسب المالية	الأول	الثاني
هامش الربح	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{المبيعات (الإيرادات)}}$	خسارة	خسارة
العائد على الأصول	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{إجمالي الأصول}}$	خسارة	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{حقوق الملكية}}$	خسارة	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب	= $\frac{\text{صافي الربح قبل للضريبة} \times ١٠٠}{\text{حقوق الملكية}}$	خسارة	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$	خسارة	خسارة
نسبة عائد رأس المال للمستثمر	= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال للمستثمر}}$	خسارة	خسارة

تحصيل النسب المالية
لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

خامساً : نمو وتقييم السهم :

لبيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
القيمة الاسمية للسهم	= رأس مال المصدر عدد الاسهم	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= المبيعات عدد الاسهم	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= مجمل الربح عدد الاسهم	-	-
نصيب السهم في النقدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق عدد الاسهم	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

لبيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية لإجمالي الديون	١٤٢٢٧٩١ ٢٢٢٣٢٢٣. = ٠,٠٢١	٢٥٠٠٣٦٦ ٨٦٣٣١٣٦٥٥ = ٠,٢٩
نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول	= رأس المال العامل لإجمالي الأصول	٢٢٢٣٢٢٣. ٢٦٤٥٧١٣٨ = ٠,٩٩	٨٦٣٣٣٦٥٥ ٨٦٣٩٣٨٦١ = ٠,٩٩

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

لبيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= تكاليف المبيعات صافي المبيعات	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= مصروفات البيع والتوزيع صافي المبيعات	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتسويقية	= للمصروفات الإدارية والتسويقية صافي المبيعات	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= للقروض طويلة الأجل لإجمالي الأصول	-	-

التعليق على المؤشرات المالية
لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً : مؤشرات السيولة Liquidity Ratios :

(١) نسبة التداول : Current Ratio :

نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٧١٨	١٤٣٥

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عما ٢٠٠١ وهو ٧١٨ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٤٣٥ بمقدار ٧١٧ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق غير مؤثرة في كفاية الأرصدة النقدية وما زالت جيدة.

(٢) نسبة السداد السريع (Quick Ratio (Acid test ratio) :

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة - المخزون
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٧١٨	١٤٣٥

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي .

- أن المؤشر في عما ٢٠٠١ وهو ٧١٨ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٤٣٥ بمقدار ٧١٧ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق غير مؤثرة في كفاية الأرصدة النقدية وما زالت جيدة.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٧١٤	١٤١٣

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالالتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٧١٤ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٤١٣ بمقدار ٦٩٩ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق غير مؤثرة في قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته النقدية المتوفرة وما زالت جيدة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة Current Assets Turnover :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٨	٠,٩٢

ويوضح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصولها للمتداولة فكلما ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيرادات مقابل أصولها للمتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل على عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات [مبيعات] مقابل أصولها للمتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٠٩٢ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,٨٨ بمقدار ٠,٠٤ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق ضعيف وتدل على تحقيق المنشأة إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة متوسطة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover :

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات [الإيرادات]
إجمالي الأصول

الاول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,٩٢	٠,٠٨٨

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٩٢ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,٨٨ بمقدار ٠,٠٠٤ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق ضعيف وتدل على قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها متوسطة.

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات
المدينون + أوراق القبض

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٢٠	٢٤

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- وأن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٢٠ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٢٤، بمقدار ٢٤ وانخفاض في عام ٢٠٠١ عن العام السابق غير مؤثر في عدم قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب وما زال جيد.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٦٦	١٢٧

وتقاس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٦٦ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٢٧ بمقدار ٦١ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق يكون جيد ويدل على مدى قدرة المنشأة على التزاماتها كقيمة من الإيرادات.

[٧] متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون + أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
١٨	١٥

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة ماله من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون ، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١٨ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٥ بمقدار ٢ وان الارتفاع في المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق بسيط وغير جيد ويدل على طول مدة التحصيل.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

[١] معدل تمويل بالديون Debit Ratio :

$$\text{معدل التمويل بالديون} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,٠٠١٤	٠,٠٠١

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشراً جيداً يدل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٠٠١٤ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,٠٠١ بمقدار ٠,٠٠٤ وان الارتفاع في المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق بسيط جيد ويكون غير جيد ويدل على أن الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة معقولة أي متوسطة.

رابعاً. مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

التدفقات النقدية لإجمالي الديون = إجمالي التدفقات النقدية
إجمالي الديون

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,٠٢١	٠,٠٢٩

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٠٢١ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,٢٩ بمقدار ٠,٠٠٨ وان الانخفاض في المؤشر في عام ٢٠٠١ غير محسوس ولا يؤثر في توافر نقدية كافية لمواجهة الديون.

صندوق استثمار بنك مصر الأول

قائمة المركز المالي في ٢٠٠١/٢/٣١

[بالجنيه المصري]

٢٠٠٠/١٢/٣١	البيان	٢٠٠١/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه	<u>الأصول المتداولة</u>	المبالغ بالجنيه
٢٥٦٤٧٩	نقدية وودائع بالبنوك	٣١٣٥٧٨١
١٩٣١٨٤٠٩٦	استثمارات متداولة في أوراق مالية	١٤٢٥٢٥٤٤٩
٢٩٠٤٣٩٤	المدينون والأرصدة المدينة	٢٥٣٥٣٦٦
١٩٨٦٥٣٢٨٣	مجموع الأصول	١٤٨١٩٦٥٩٦
	<u>[نقصاً] الالتزامات المتداولة</u>	
١٩٧١٢٥٧	دائنو توزيعات	٢٠٦٧٩٠٠
٧٨٢٤٧٩	دائنو متنوعون	٨٢٥٠٩٤
١٩٣١٩٠	توزيعات مستحقة للمستثمرين	١٣٩٨٨٩
١٣٤٩٤٨٣٠	بنوك دائنة قصيرة الأجل	١٧٣٠٧٢٢٢
١٦٤٤١٧٥٦	إجمالي الالتزامات المتداولة	٢٠٣٤٠١٠٥
١٨٢٢١١٥٢٧	رأس المال العامل	١٢٧٨٥٦٤٩١
٢٣٦٦	<u>الأصول طويلة الأجل</u>	٦٠٤٣
	مساهمات طويلة الأجل	
١٨٢٢١٣٨٩٣	إجمالي الاستثمار ويتم تمويله من طريق حصة الوثائق	١٢٧٨٦٢٥٣٤

صندوق استثمار بنك مصر الأول
قائمة الدخل والتوزيعات

٢٠٠٠/١٢/٣١	البيسان	٢٠٠١/١٢/٣١
المبلغ بالجنيه المصري		المبلغ بالجنيه المصري
١٣١٦٧٧١٤	إيرادات النشاط :	١٢٥١٨٣٣٢
١٦٤١٠٩٨٧	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للورقة	١٢٤٨١٣٦٧
٢٨٣٣٨٣٩	عائد استثمارات في أوراق مالية	٥٣٨٥٢٨
٣٢٥٣٧٩٩٦	عوائد الودائع والأرصدة لدى البنوك	٢٥٥٣٨٢٢٧
	إجمالي إيرادات النشاط	
	يخصم منه	
	النقص الفعلي في القيمة السوقية للورقة	٢٣٨٦٨١٥٩
	مصرفات إدارية وعمومية	٣٥٣٣٤٨٩
	مصرفات تسويقية وإعلانية	٩٣١٦٤٩
	مصرفات تمويلية	١٥٥٢٢٩٢
	خسائر بيع أوراق مالية	٥٣٨٣٢٥٣
(٤٧٢٥٦٥١٠)	إجمالي مصرفات النشاط صافي [خسائر] النشاط	(٣٥٢٦٨٨٤٢)
(١٤٧١٨٥١٤)	صافي (خسائر) للنشاط	(٩٧٣٠٦١٥)
	يضاف إليه	
٥٩٧٨٢٧	إيرادات أخرى - عمولة استرداد	٣٢٤٧٥٥
-	إيرادات متنوعة	١٤٥٥٥٩
(١٤١٢٠٢٨٧)	صافي خسائر (العام)	(٩٢٦٠٣٠١)
٧٠٦٠٢٧٠	أرباح محققة خلال العام	٢٠٨٩٥٢٦
٥٨٤٤٩	أرباح محققة مرحلة من العام السابق	٤٥١١
(١٨٦٢٦)	تعديلات على الأرباح للمرحلة	-
٧١٠٠٠٥٣	صافي الربح للقابل للتوزيع	٢٠٩٤٠٣٧
(٧٠٩٥٥٤٢)	توزيعات العام	(٢٠٦٧٩٠٠)
٤٥١١	صافي الربح بعد للتوزيع	٢٦١٣٧
(٢٢١٨٠٩٥٧)	(خسائر) غير محققة خلال العام	(١١٣٤٩٨٢٧)
(٤١٦١٨٠٥٢)	(خسائر) غير محققة مرحلة من العام السابق	(٢٢٧٩٩٠٠٩)
(٦٢٧٩٤٤٩٨)	خسائر مرحلة للعام التالي	(٧٤١٢٢٦٩٩)

صندوق استثمار بنك مصر الأول
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة
من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١

بالجنيه المصري		٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه المصري	البيسان	المبالغ بالجنيه المصري	المبالغ بالجنيه المصري
(٩٢٦.٣٠١)	التدفقات النقدية من نشاط التشغيل :	(١٤١٢٠.٦٨٧)	
١١٣٤٩٨٢٧	صافي الخسارة قبل التوزيع	٢١١٨.٩٥٧	
٢.٨٩٥٢٦	<u>تسويات للبنود التالية:</u>	٥٣.	
٣٩٣.٨٨٢.٠	خسائر إعادة تقييم الاستثمارات	٧.٢٠٨.٠٠	
(٣٦٩.٢٨)	فروق تقييم عملات لجنبيه	٢٢٣٣٩٩.٦	
(١.٦٨٦)	أرباح التشغيل قبل التغيرات (رأسمال العامل)	(٥٣٥٥٣٣)	
	النقص في الاستثمارات المتداولة	(١٢٢١.٠١)	
	النقص (الزيادة) في المدينين		
	(النقص) في الدائنين		
٤١٧٥٦٦٨٨	صافي التدفقات النقدية من نشاط التشغيل	٢٨٧٤٣.٧٢	
	التدفقات النقدية من نشاط الاستثمار :		
(٣٦٧٧)	منفوعات في استثمارات طويلة الأجل	(٢٣٦٦)	
(٣٦٧٧)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة لنشاط الاستثمار	(٢٣٦٦)	
	التدفقات النقدية من نشاط التمويل :		
(٥٣٥٩٦٦.٠)	(النقص) في لوثائق المعاد بيعها	(٤٨٩٥٧١.٠)	
١.٥٧٣٤٤٢	فروق الاسترداد وإعادة البيع	٣٢٢٦٤٥٢	
(١٩٧١٢٥٧)	توزيعات الأرباح المنفوعة	(٦١٩٦٢٢٨)	
-	تعديلات على الأرباح المرحلة	(١٨٦٦٦)	
(٤٤٩٩٤٤١٥)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في نشاط التمويل	(٥١٩٤٥٥٤٢)	
(٣٢٤١٤.٤)	صافي النقص في النقدية	(٢٣٢.٤٨٣٦)	
(١.٩٣٠.٣٧)	رصيد النقدية وما في حكمها في أول يناير	١٢٢٧٤٧٩٩	
	رصيد النقدية وما في حكمها في ٣١ ديسمبر	(١.٩٣٠.٣٧)	
	وتتمثل في الآتي:		
٣١٣٥٧٨١	بنوك حسابات جارية	٢٥٦٤٧٩٣	
(١٧٣.٧٢٢٢)	بنوك دائنة قصيرة الأجل	(١٣٤٩٤٨٣.٠)	

صندوق استثمار بنك مصر الأول

بيان بمكونات محفظة الصندوق في ٢٠٠٢/٢/٢١

[بالقيمة السوقية]

القيمة السوقية بالجنيه المصرية	البيان
٣١٣٥٧٨١	نقدية ودائع لدى البنوك
.	سندات
٥٧٥٢٩١٥	سندات حكومية
٨٦٥٩٠١٩	سندات بنوك وشركات
.	أسهم محسلة
١٣٩٢٩٩١	البنك التجارى الدولى
٧٥٤٤٧٣٩	بنك مصر الدولى
٢٨٨٣٥٦٩٧	بنك مصر اكستريور
٨٥٢٤٨٠٠	بنك الدلتا الدولى
٣٤٤٧٦٣٠	البنك التجارى الدولى (gdr)
٢١٠٥١٩٠٠	بنك مصر رومانيا (بالدولار)
١٧٣٢٣٥٨	السويس للأسمنت
٢٢٦٢١٧	السويس للأسمنت (gdr)
٣٨٤٦٨١٥	البويات والصناعات الكيماوية
٣٧٢٥٢١	كفهر الزيات للمبيدات
٤١٥٦٥٠٠	أبو قيسير للأسمدة
٢٨٩٢٠٢	العامه للصوامع والتخزين
٣٤٠٧٨٠٠	بسكو مصر
١٩٩٨٧	ميناء للاستثمار السياحى
١٠١٦٥٧٦	المجموعة العقارية
٢٢٩٢٧٦٠	غاز مصر
١٥٠٠٣٨٤٢	المصرية الدولية (ايبكو)
١٠١١٦٢٧٢	الاسكندرية للأدوية
١٠١١٦٢٧٢	مفيسس للأدوية
٢٩٥٦٢٢٤	النيل للأدوية
٥٨٧١٣٦٠	موبينيل
٣٠٣٢٠٥	الانتاج الاعلامى
٢٣٧٧٠١٣	وثائق استثمار فى صناعات أخرى
١٤٥٦٦١٢٣٠	الإجمالي

صندوق استثمار بنك مصر الأول الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

مقدمة:

أنشئ الصندوق بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه يتمثل في ٢٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠٠ جم للوثيقة . وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونم طرحه للاكتتاب العام بغرض استثمار الأموال لتحقيق أكبر عائد استثمار يوزع ربع سنوياً وبما يحافظ على أموال الصندوق وتقليل المخاطر من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية.

وقد تم التعاقد مع شركة كونكورد للاستثمارات الدولية المسجلة بسجل مديري الاستثمار تحت رقم (٣٧) لتقوم بمهام مدير الاستثمار:

وقد تمت زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة ثم إلى ٥٠٠ ألف وثيقة وقد تم تقسيم الوثيقة الواحدة إلى ١٠ وثيقة لتصبح القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جم

- أسس إعداد القوائم المالية ويتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- أهم السياسات المحاسبية المتبعة وتقييم الاستثمارات طبقاً لما جاء بنشرة الاكتتاب.

الاستثمارات في الأسهم :

وافقت الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٩٧ على تعديل نسبة استثمار الصندوق في الأسهم إلى ٥٠% من إجمالي أموال الصندوق. هذا وقد بلغت نسبة الاستثمارات في الأسهم ٩٨,٣٣% تقريباً من إجمالي الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ نتيجة لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية بخلاف الأسهم.

تضمنت محفظة الصندوق استثمارات في أسهم بنكين بلغت نسبة كل منهما إلى أموال الصندوق في تاريخ الشراء ٨,٣% على التوالي (في حدود نشرة الاكتتاب) وقد أصبحت هذه النسب في تاريخ الميزانية ٢٢,٥% و ١٦,٥% من أموال الصندوق وذلك نتيجة لانخفاض قيمة أصول الصندوق الناتجة من استرداد الوثائق.

حقوق حملة الوثائق:

بلغت حقوق حملة للوثائق في ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ١٢٧٨٦٢٥٣٤ تمثلت في قيمة الوثائق الاسمية بمبلغ ١٦٥٤٣٢٠٠٠ اجم وفروق استرداد وإعادة بيع بمبلغ ٣٨٩٣٥١٧٤ وخسائر مرحلة بمبلغ (٧٤٥٥١٣١١) اجم.

وثائق الاستثمار:

تم إصدار ٣٠٠ ألف وثيقة للقيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠٠ اجم عند الترخيص بإنشاء الصندوق في ١٣ ديسمبر ١٩٩٤ وقد أكتتب بنك مصر في ١٥ ألف وثيقة تمثل ٥% من إجمالي قيمة الوثائق المصدرة لا تسترد إلا في نهاية أجل للصندوق وقد تم زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١ اكتتب بنك مصر في ٥ آلاف ثم تم زيادة عدد الوثائق إلى وثيقة ليبلغ مجموع ما اكتتب فيه ٥ آلاف وثيقة ليبلغ مجموع ما اكتتب فيه ٢٥ ألف وثيقة في ٤ سبتمبر ١٩٩٧.

وثيقة وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧ تم تقسيم الوثيقة إلى عشر وثائق بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٩٧ لتصبح القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ اجم بدلاً من ١٠٠٠ اجم وتبلغ وثائق الاستثمار القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ عدد ١٦٥٤٣٢٠ وثيقة بلغت قيمتها الاسمية ٦٥٤٣٢٠٠٠ اجم وقد بلغ صافي قيمة الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ مبلغ ٢٧٨٦٢٥٣٤ اجم وبقسمة صافي قيمة الأصول على عدد الوثائق تصبح قيمة الوثيقة ٧٧,٢٩ اجم في أول يناير ٢٠٠٢ بعد توزيعات قدرها ١,٢٥ اجم عن كل وثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١.

خسائر مرحلة:

بلغ رصيد الخسائر المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ مبلغ (٧٤١٢٢٦٩٩) جم تمثلت في خسائر مرحلة من العام السابق بمبلغ (٦٢ ك ٧٩٤٤٩٨) جم منها ٦٢٧٩٩٠٠٩ جم غير محققة وصافي خسائر الفترة طبقاً لقائمة الدخل (٩٢٦٠٣٠١) جم منها ١٢٤٩٨٢٧ اجم غير محققة كما بلغت قيمة صافي الربح المقرر توزيعه (٢٠٦٧٩٠٠) اجم.

الأطراف ذوات العلاقة وحجم معاملاتهم مع الصندوق:

تتمثل معاملات بنك مصر المنشئ للصندوق بخلاف ما اكتب فيه من وثائق في أتعاب البنك وتمثل ١% سنوياً من القيمة الصافية لأموال الصندوق وتقيد نصف سنوياً مقدماً لحسابه وقد بلغت عن الفترة المالية من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ مبلغ ٦٧٤٤٦٦ اجم وقد تم تحميلها بالكامل .

تسم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة بالقوائم المالية لتنمى مع

تبويب الفترة الحالية :

بيان بالأوراق المالية التي تمت عليها عمليات الشراء والبيع

من ٢٠٠١/١٠/١ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١

القيمة بالجنيه	الأسهم والسندات المبيعة
١٢٥٣٧١٠	السكوكين للأسهم
١٧٢٧٧٥	السكوكين للأسهم <i>gdr</i>
١٤٣٠٤٨٥	الإجمالي

- ملحوظة : لا توجد عمليات شراء خلال الفترة .

صندوق استثمار بنك مصر الأول

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق الاستثمار

صندوق استثمار بنك مصر

الإصدار الأول " دخل دوري "

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك مصر الإصدار الأول " دخل دوري " المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في الميزانية في ٢١ / ٢٠٠١/١٢ وكذا قلنمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وهذه القوائم مسنولة إدارة الصندوق ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري بالمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية.

كما يتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة بعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات
المتّمة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي
لصندوق إستثمار بنك مصر - الإصدار الأول - (دخل دوري) في
٢٠٠١/١٢/٣١ وعن نتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية عن السنة المالية
المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء
القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد
بلغت نسبة الاقتراض (بنوك دائنة قصيرة الأجل ١٣%) من قيمة وثائق
الاستثمار القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ .

التاريخ : ١١ فبراير ٢٠٠٢

مراقبا الحسابات

عزمي محمود عبود	صبحي برسوم
سجل رقم (٤)	سجل رقم (٢٢)
بالهيئة العامة لسوق المال	بالهيئة العامة لسوق المال
مصطفى شوقي وشركاه	صالح برسوم وعبد العزيز وشركاه

تحليل النسب المالية
لصندوق استثمار بنك مصر الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً - مؤشرات النشاط :

البيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل دوران الأصول المتداولة	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٣٣١٣٥٨٢٣}{١٩٨٦٥٣٢٨٣}$ ٠,١٢ =	$\frac{٢٦٠٠٨٥٤١}{١٤٨١٩٦٥٩٦}$ ٠,١٧ =
معدل دوران إجمالي الأصول	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٣٣١٣٥٨٢٣}{١٩٨٦٥٣٢٨٣}$ ٠,١٧ =	$\frac{٢٦٠٠٨٥٤١}{١٤٨١٩٦٥٩٦}$ ٠,١٧ =
معدل دوران الحسابات المدينة	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون (+) أوراق القبض}}$	$\frac{٣٣١٣٥٨٢٣}{٢٩٠٤٣٩٤+}$ ١١,٤ =	$\frac{٢٦٠٠٨٥٤١}{٢٥٣٥٣٦٦+}$ ١٠,٢٥ =
معدل دوران الحسابات الدائنة	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون (-) أوراق الدفع}}$	$\frac{٣٣١٣٥٨٢٣}{٢٧٥٣٧٣٦-}$ ١٢,٠٣ =	$\frac{٢٦٠٠٨٥٤١}{٢٨٩٢٩٩٤}$ ٩,٩٩ =
متوسط فترة التحصيل	= $\frac{\text{المدينون + أوراق الدفع}}{\text{المبيعات}}$	$\frac{٣٦٠٨٢٩٠٤٣٩٤}{٣٣١٣٥٨٢٣}$ ٣١,٥٥ =	$\frac{٣٦٠٨٢٥٣٦٦}{٢٦٠٠٨٥٤١}$ ٣٥,٠٩ =

ثانياً - مؤشرات التمويل:

البيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل تمويل الدينون	= $\frac{\text{إجمالي الدينون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{١٦٤٤١٧٥٦}{١٩٨٦٥٥٦٤٩}$ %٨,٢٧ =	$\frac{٢٠٣٤٠١٠٥}{١٤٨٢٠٢٦٣٩}$ %١٣,٧ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= $\frac{\text{إجمالي الدينون}}{\text{حقوق الملكية}}$	$\frac{١٦٤٤١٧٥٦}{١٨٢٢١٣٨٩٣}$ %٩,٠٢ =	$\frac{٢٠٣٤٠١٠٥}{١٢٧٨٢٢٥٣٤}$ %١٥,٩ =

تحليل النسب المالية
لصندوق استثمار بنك مصر الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل التمويل بالديون	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٦٨.٣٢٢٣١}{٧.٢١٩٥٤٣} = ٩,٦٦$	$\frac{٦٠.٦٩٤٣١}{٦٢١.٢٠٣٥} = ٩,٦٦$
معدل التمويل بحقوق الملكية	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$	$\frac{٦٨.٣٢٢٣١}{٢.٤٨٣١٢} = ٢٨,٢١$	$\frac{٦٠.٦٩٤٣١}{٢.٣٢٦٠٤} = ٢٩,٥$
معدل التمويل بالقروض	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{القروض}}$	$\frac{٦٩٩٩٦٨١١}{٦٧.٧١٩١٥} = ١,٠٠$	$\frac{٦٠.٦٩٤٣١}{١٧٤٣٢٢١} = ٣٤,٤$
الاحتياطيات رأس المال	$\frac{\text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}}$	$\frac{١.٤٨٣١٢}{١.٠٠٠.٠٠٠} = ١,٠٤$	$\frac{١.٣٢٦٠٤}{١.٠٠٠.٠٠٠} = ١,٠٣$

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
هامش الربح	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات (الإيرادات)}} \times ١٠٠$	$\frac{١٣٩.٠٠٠}{١.٠٠ \times ١٤٨٩٥٤٦} = ٩,٣$	$\frac{١٨٧٨.٢}{١.٠٠ \times ١٩٧٢٥٧} = ١٥,٧$
العائد على الأصول	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$	$\frac{١٣٩.٠٠٠}{١.٠٠ \times ٧.٢١٩٥٤٣} = ١٩,٠$	$\frac{١٨٧٨.٢}{١.٠٠ \times ١٩٧٢٥٧} = ٩,٣$
العائد على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠$	$\frac{١٣٩.٠٠٠}{١.٠٠ \times ٢.٤٨٣١٢} = ٥,٦$	$\frac{١٨٧٨.٢}{١.٠٠ \times ٢.٣٢٦٠٤} = ٨,١$

خامساً: مؤشرات السيولة:

البيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{١٤٨١٩٦٥٩٦}{٢.٣٤٠.١٠٥} = ٦,٢٩$	$\frac{١٤٠٤١١٩٣٨}{٢.٩٢٦١٩٣} = ٦,٧١$
المعدل النقدي	$\frac{\text{النقدية + الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{١٤٢٥٢٤٤٩}{٢.٣٤٠.١٠٥} = ٦,١٢$	$\frac{١٣٧٤٦٨٢١.٠}{٢.٩٢٦١٩٣} = ٦,٥٩$
نسبة صافي رأس مال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \div \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{١٤٨١٩٦٥٩٦}{٢.٣٤٠.١٠٥} \div \frac{١٤٨٢.٢٦٣٩}{١٤٠٤١٢٨٥٦} = ٨٦,٢٧\%$	$\frac{١٤٠٤١١٩٣٨}{٢.٩٢٦١٩٣} \div \frac{١٤٠٤١٢٨٥٦}{١٤٠٤١٢٨٥٦} = ٨٥,١٠\%$

التعليق على المؤشرات المالية
لصندوق استثمار بنك مصر الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً : مؤشرات السيولة *Liquidity Ratios* :

(١) نسبة التداول : *Current Ratio* :

نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٧١	٧,٢٩

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٧,٢٩ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٦,٧١ بمقدار ٠,٥٨ ولذلك يكون المؤشر في عام ٢٠٠١ جيد جداً لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل.

(٢) نسبة السداد السريع (Quick Ratio (Acid test ratio) :

$$\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٧١	٧,٢٩

وهذه النسبة توضح مدى فترة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٧,٢٩ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٦,٧١ بمقدار ٠,٥٨ ولذلك يكون المؤشر في عام ٢٠٠١ جيد جداً لسرعة تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية سائلة.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الثاني	الأول
٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٥٩	٧,١٦

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك بنضح الآتي :

- أن المؤشر في عام وهو ٧,١٦ مرتفعي عن عام ٢٠٠٠ وهو ٦,٥٩ بمقدار ٠,٥٧ ويعتبر هذا المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيد وله القدرة على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة Current Assets Turnover :

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات
الأصول المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٧	٠,١٦

ويوضح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصولها المتداولة فكلما ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل على عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات [مبيعات] مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٦ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,١٧ بمقدار ٠,٠١ ولذلك يتضح أن الانخفاض في عام ٢٠٠١ بسيط وجيد ويمثل تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover :

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات [الإيرادات]
إجمالي الأصول

الاول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,١٧	٠,١٧

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٧ كما هو في عام ٢٠٠٠ وغير مؤثر بانخفاض أو الزيادة ولذلك يتضح أن المؤشر في عام ٢٠٠١ له قدرة على تحقيق إيرادات من خلال استخدام الأصول الجيدة.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}$$

الاول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
١٢,٠٣	٩,٩٩

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١٢,٠٣ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٩,٩٩ بمقدار ٢,٠٤ ولذلك يتضح أن المؤشر في عام ٢٠٠١ جيد جداً وله القدرة على سداد التزاماته كقيمة من الإيرادات .

[٧] متوسط فترة التحصيل

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الدائنون + أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الاول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٣١,٥٥	٣٥,٠٩

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$$

الاول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
١١,٤	١٠,٢٥

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١١,٤ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٠,٢٥ بمقدار ١,١٥ ولذلك يتضح أن المؤشر في عام ٢٠٠١ جيد جداً وله القدرة على دفع الديون التجارية وعلى الوفاء بالتزاماته التجارية.

وهذا المؤشر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة ماله من أصول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ للمدينين (المدينون ، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٣١,٥٥ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٣٥,٠٩ فذلك يدل على أن على رغم انخفاض المؤشر عن العام السابق ما زال جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

١/ معدل تمويل بالديون Debit Ratio :

معدل التمويل بالديون = $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٨,٢٧%	١٣,٧%

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة ديون المنشأة في اقتناء أصولها كمصدرين من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد يدل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٨,٢٧% منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٣,٧% بمقدار ٥,٤٣% لذلك يتضح أن على الرغم من انخفاض مؤشر عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ وإلا أن هذا يدل على أنها جيدة.

معدل التمويل بحقوق الملكية :

معدل التمويل بحقوق الملكية - إجمالي الديون
حقوق الملكية

الثاني	الأول
٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
%١٥,٩	%٩,٠٢

ويشير هذا المعدل إلى التركيب النسبي لمصادر التمويل الخاصة بالشركة وبصفة عامة كلما انخفضت هذه النسبة كلما ارتفع نصيب التمويل الذي يقدمه الملاك (المساهمين) وكلما زادت قدرة الشركة على الدفع وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كلما زادت الرفع المالية للشركة وتقل قدرتها على الدفع.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٩,٠٢% منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٥,٩% بمقدار ٦,٨٨% لذلك يتضح أن على الرغم من انخفاض مؤشر عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ إلا أن هذا يدل على أنه جيد.

معدل التمويل بالقروض:

معدل التمويل بالقروض = إجمالي الديون
القروض طويلة الأجل

٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٣٤,٤	١,٠٠

وهذا المعدل يشير على نسبة القروض طويلة الأجل أو قيمتها من إجمالي الديون فكلما زاد هذا المعدل كان أفضل ودل على أن قيمة القروض طويلة الأجل منخفضة بالنسبة لإجمالي الالتزامات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١,٠٠ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٣٤,٤ بمقدار ٣٣,٤ ويتضح في انخفاض مؤشر عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ أنه ضعيف وإن المنشأة لا تعتمد على قروض طويلة الأجل.

رابعاً: مؤشرات الربحية *Profitability Ratios* :

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٩,٣	١٥,٧

ويقاس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٩,٣ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٥,٧ بمقدار ٦,٤٠ يتضح أنه رغم الانخفاض الكبير في عام ٢٠٠١ عن العام السابق إلا أنه ما زال جيد.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,١٩	٠,٣٠

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٩ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٣٠,٠ بمقدار ٠,١١ ويتضح أن الانخفاض في عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ ضعيف ويدل على استغلال أصولها جيداً.

صندوق استثمار بنك مصر الثاني
قائمة المركز المالي في ٢٠٠١/٣/٣١

[بالجنيه المصري]

٢٠٠١/١٢/٣١	البيان	٢٠٠٢/٣/٣١
المبالغ بالجنيه	<u>الأصول المتداولة</u>	المبالغ بالجنيه
٣١٣٥٧٨١	النقدية بالبنك	٥١٩٨٣١
١٤٢٥٢٥٤٤٩	استثمارات متداولة في أوراق مالية	١٣٧٤٦٨٢١٠
٢٥٣٥٣٦٦	المدينون والأرصدة المدينة	٢٤٢٣٨٩٧
١٤٨١٩٦٥٩٦	مجموع الأصول المتداولة	١٤٠٤١١٩٣٨
	<u>[نقصاً] الالتزامات المتداولة</u>	
٢٠٦٧٩٠٠	دائنو توزيعات	١٩٨٣٠٣٥٢
١٧٣٠٧٢٢٢	بنوك سحب على المكشوف	١٤٤٥١٤
١٣٩٨٨٩	توزيعات مستحقة للمستثمرين	٩٥١٣٢٧
٨٢٥٠٩٤	دائنون متنوعون	١٧٣٠٧٢٢٢
٢٠٣٤٠١٠٥	إجمالي الالتزامات المتداولة	٢٠٩٢٦١٩٣
١٢٧٨٥٦٤٩١	رأس المساهمين	١١٩٤٨٥٧٤٥
٢٠٤٣	<u>الأصول طويلة الأجل</u>	
	مساهمات طويلة الأجل	٩١٨
١٢٧٨٦٢٥٣٤	إجمالي الاستثمار ويتم تمويله من طريق حملة الوثائق	١١٩٤٨٦٦٦٣

صندوق استثمار بنك مصر الثاني
قائمة الدخل والتوزيعات

٢٠٠١/١٢/٣١	البيان	٢٠٠٢/٣/٣١
المبلغ بالجنيه المصري		المبلغ بالجنيه المصري
١١١٦٧٥٨	إيرادات النشاط :	٣٣١٩٣٤
٢١٣٨١٨	عائد استثمارات في أوراق مالية	٥٢٨٢٧
٣٦٠٨٤٠٣	أرباح بيع أوراق مالية	٤٣٣٦٧١١
٤٩٣٨٩٧٩	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للورقة	٤٧٢١٤٧٢
	إجمالي إيرادات النشاط	
٢٤٤١٠٣	يخصم منه	١٧١٣١٨
٩٤٥٤٥٦	مصروفات تسويقية وإعلانية	٧٢١٧٠٩
٥٣١٣٤٩	مصروفات إدارية وعمومية	٦٨١٠٦١
	مصروفات بنكية وتمويلية	٥٢٩٤٤٠
١٠٩٤٠٥٦٦	خسائر بيع أوراق مالية	٣١١٩٠٤٩
(١٢٦٦١٤٧٤)	النقص الفعلي في القيمة السوقية للورقة	(٥٢٢٢٥٧٧)
(٧٧٢٢٤٩٥)	إجمالي مصروفات النشاط صافي [خسائر] النشاط	(٥٠١١٠٥)
	صافي خسائر النشاط	
٦٣٣٢٨	يضاف إليه	٧٢٤٩٣
(٧٦٥٩١٦٧)	إيرادات أخرى - عمولة استرداد	(٤٢٨٦١٢)
(٣٢٧٠٠٤)	صافي خسارة خلال العام	(١٦٤٦٢٧٤)
٤٥١١	خسائر محققة خلال الفترة	٢٦١٣٧
(٣٢٢٤٩٣)	أرباح محققة مرحلة من العام السابق	(١٦٢٠١٣٧)
	صافي الربح القابل للتوزيع	
(٣٢٢٤٩٣)	توزيعات الفترة :	(١٦٢٠١٣٧)
(٧٣٣٢١٦٣)	صافي الخسارة بعد التوزيع	١٢١٧٦٦٢
(٧٠٤٥٣٦٦٥)	أرباح (خسائر) غير محققة خلال الفترة	(٧٤١٤٨٨٣٦)
	خسائر غير محققة مرحلة من أول العام	

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

قائمة التدفقات النقدية من الفترة

من ٢٠٠٢/١/١ وحتى ٢٠٠٢/٢/٣١

بالجنيه المصري

٢٠٠٢/٢/٣١	البيان	٢٠٠١/١٢/٣١
المبلغ بالجنيه المصري		المبلغ بالجنيه المصري
(٤٢٨٦١٢)	<u>التدفقات النقدية من نشاط التشغيل :</u>	(٧٦٥٩١٦٧)
	صافي الخسارة قبل التوزيع	
	<u>تسويات للبنود التالية :</u>	
(١٢١٧٦٦٢)	صافي (الزيادة) النقص في تقييم الاستثمارات	٧٣٣٢١٦٣
(١٦٤٦٢٧٤)	خسائر التشغيل قبل التغييرات لرأس المال العامل	(٣٢٧٠٠٤)
٢٢٧٤٩٠١	النقص في الاستثمارات المتداولة	٨٤٥٦٥٥
١١١٤٦٩	النقص في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٢٤٤٩٢٩
٤٦٢٥	الزيادة النقص في توزيعات مستحقة للمستثمر	(٨١٥٠)
١٢٦٢٣٣	<u>الزيادة في دائنسون متنوعون :</u>	٢٢٦٨٤
٤٨٧٠٩٥٤	<u>صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل</u>	١٧٧٨١١٤
٥١٢٥	<u>صافي التدفقات النقدية المستخدمة لنشاط الاستثمار</u>	(٣٦٦)
٥١٢٥	النقص (الزيادة) في الأصول طويلة الأجل	(٣٦٦)
	صافي التدفقات النقدية من نشاط الاستثمار	
(١٠٣٢٩٢٠٠)	<u>التدفقات النقدية من نشاط التمويل :</u>	(٩٠٥٥٩٠٠)
٢٣٨١٩٤١	النقص في الوثائق المعاد بيعها والمستردة	١٥٧٤٩١٠
(٢٠٦٧٩٠٠)	الزيادة في فروق الاسترداد وإعادة البيع	(١٩٧١٢٥٧)
(١٠٠١٥١٥٩)	توزيعات الأرباح المدفوعة	(٩٤٥٢٢٤٧)
(٥١٣٩٠٨٠)	<u>صافي التدفقات النقدية المستخدمة في نشاط التمويل</u>	(٧٦٧٤٤٩٩)
(١٤١٧١٤٤١)	<u>صافي النقص في النقدية</u>	(١٠٩٣٠٠٣٧)
(١٩٣١٠٥٢١)	رصيد النقدية وما في حكمها في أول يناير	(١٨٦٠٤٥٣٦)
٥١٩٨٣١	<u>وتتمثل في الآتي:</u>	
(١٩٨٣٠٣٥٢)	حسابات جارية	٣٠٩٨٣٩
	بنوك دائنة قصيرة الأجل	(١٨٩١٤٣٧٥)

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

بيان بمكونات محفظة الصندوق في ٢٠٠٢/٣/٣١

[بالقيمة السوقية]

البيان	القيمة السوقية بالجنيه المصرية
نقدية ودائع لدى البنوك	٥١٩٨٣١
سندات	.
سندات حكومية	٤١٢٧٣٢٤
سندات بنوك وشركات	٨٢٩.٣٩٨
أسهم محسنية	.
البنك التجارى الدولى	١٥١٩٨.٨
بنك مصر الدولى	٨.٤٦٤٨٢
بنك مصر اكستريور	٢٨٨٣٥٦٩٧
بنك الدلتا الدولى	٩٤٢٩٤٥٠
البنك التجارى الدولى (gdr)	٤٠١٤٥٦٣
بنك مصر رومانيا (بالدولار)	٢١٣.٨.٦٣
السويس للأسمنت	١٩٣٣٥٥٩
السويس للأسمنت (gdr)	٢٦٣٤٠.١
البويات والصناعات الكيماوية	٢٣٥٧٥٤٢
كفهر الزيوت للمبيدات	٤٣٣.٠.٨
أبو قيسر للأسمدة	٥٤٣٥.٣٩
بيكو مصر	٣.٨.٠.٠.٠
المجموعة العقارية	١.١٦٥٧٦
المصرية الدولية [ايبكو]	١٢٨٥٦٥٩٥
الاسكندرية للأدوية	١.١١٦٢٧٣
مفيس للأدوية	٣٥٥٢٧٢٢
النيل للأدوية	٣.٣١٩٧٧
موبينيل	٥٤٣٣١٢.٠
وثائق استثمارات في صناديق أخرى	٢٣٨٦٦١٣
الإجمالي	١٣٧٩٨٨.٤١

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

مقدمة:

أنشئ الصندوق بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه يتمثل في ٢٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠٠ جم للوثيقة. وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم طرحه للاكتتاب العام بغرض استثمار الأموال لتحقيق أكبر عائد استثمار يوزع ربع سنوياً وبما يحافظ على أموال الصندوق وتقليل المخاطر من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية.

وقد تم التعاقد مع شركة كونكورد للاستثمارات الدولية المسجلة بسجل مديري الاستثمار تحت رقم (٢٧) لتقوم بمهام مدير الاستثمار:

وقد تمت زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة ثم إلى ٥٠٠ ألف وثيقة وقد تم تقسيم الوثيقة الواحدة إلى ١٠ وثيقة لتصبح القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جم.

- أسس إعداد القوائم المالية ويتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- أهم السياسات المحاسبية المتبعة وتقسيم الاستثمارات طبقاً لما جاء بنشرة الاكتتاب

الاستثمارات في الأسهم:

وافقت الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٩٧ على تعديل نسبة استثمار الصندوق في الأسهم إلى ٥٠% من إجمالي أموال الصندوق. هذا وقد بلغت نسبة الاستثمارات في الأسهم ١٠٢% تقريباً من إجمالي الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ نتيجة لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية بخلاف الأسهم.

حقوق حملة الوثائق :

بلغت حقوق حملة الوثائق في ٣١/١٢/٢٠٠٢ مبلغ
١١٩٤٨٦٦٦٣ تمثلت في قيمة الوثائق الاسمية بمبلغ ١٥٥١٠٢٨٠٠ اجم
وفروق استرداد وإعادة بيع بمبلغ ٣٨٩٣٥١٧٤ وخسائر مرحلة
بمبلغ (٧٤٥٥١٣١١) جم.

وثائق الاستثمار:

تم إصدار ٣٠٠ ألف وثيقة، والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠٠ اجم عند
الترخيص بإنشاء الصندوق في ١٣ ديسمبر ١٩٩٤ وقد أكتتب بنك مصر
في ١٥ ألف وثيقة تمثل ٥% من إجمالي قيمة الوثائق المصدرة لا تسترد
إلا في نهاية أجل الصندوق وقد تم زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة
بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ٣١/٣/١٩٩٧ اكتتب بنك مصر
في ٥ آلاف ثم تم زيادة عدد الوثائق إلى ٢٠ ألف وثيقة ليبلغ مجموع ما
اكتتب فيه ٢٥ ألف وثيقة في ٤ سبتمبر ١٩٩٧.

اكتتب بينها بنك مصر في ٥ آلاف وثيقة ليبلغ مجموع ما اكتتب
فيه ٢٥ ألف وثيقة وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧ تم تقسيم الوثيقة إلى عشر
وثائق بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٩٧ لتصبح
القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ اجم بدلاً من ١٠٠٠ اجم وتبلغ وثائق الاستثمار
القائمة في ٣١ مارس ٢٠٠٢ عدد ١٥٥١٠٢٨ وثيقة بلغت قيمتها الاسمية
مبلغ ١١٩٤٨٦٦٦٣ اجم وقد بلغ صافي قيمة الأصول في ٣١ ديسمبر
٢٠٠٢ مبلغ ١١٩٤٨٦٦٦٣ اجم وبقسمة صافي قيمة الأصول على عدد
الوثائق تصبح قيمة الوثيقة ٧٧,٢٩ اجم.

الأطراف ذوات العلاقة وحجم معاملاتهم مع الصندوق:

تتمثل معاملات بنك مصر المنشئ للصندوق بخلاف ما اكتب فيه من وثائق في أتعاب البنك وتمثل ١% سنوياً من القيمة الصافية لأموال الصندوق وتفيد نصف سنوياً مقدماً لحسابه وقد بلغت عن الفترة المالية من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ مبلغ ٣١٥٢٧٠ جم وقد تم تحميلها بالكامل .

بيان بالأوراق المالية التي تمت عليها عمليات الشراء والبيع

من ٢٠٠٢/١/١ حتى ٢٠٠٢/٣/٣١

القيمة بالجنيه	الأسهم والسندات المباعة
١٦٥٢٠٩٨	ليبســــــــــــــــكسو
١٩٧٨٥٤٢	فــــــــــــــــسار مــــــــــــــــسر
٢٩٩٣٧٠	مدينة الإنتاج الاعلامي
٢٠٨٥٢	ميناء للاستثمار السياحي
١٠٩٢٧٦٢	البــــــــــــــــويات
٢٨٣٩٥٤	العاصمة للصوامع
٤٧٠٧٦٠	سندات حديد مز
٥٧٩٨٣٣٨	الإجمالي

• ملحوظة : لا توجد عمليات تسراء خلال الفترة .

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

تقرير مراتب الحسابات

إلى السادة . حملة وثائق الاستثمار

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك مصر الإصدار الأول " دخل دوري " المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والتمتلة في الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٢١ وكذا قانمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وهذه القوائم مسئولية إدارة الصندوق ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري بالمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية.

كما يتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة بعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي

لصندوق استثمار بنك مصر - الإصدار الأول - (دخل دوري) في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وعن نتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد بلغت نسبة الاقتراض (بنوك دائنة قصيرة الأجل ١٣% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ .

التاريخ : ١١ فبراير ٢٠٠٣

مراقبا الحسابات

عزمي محمود عبود	صباحي برسوم
سجل رقم (٤)	سجل رقم (٢٢)
بالهيئة العامة لسوق المال	بالهيئة العامة لسوق المال
مصطفى شوقي وشركاه	صالح برسوم وعبد العزيز وشركاه

تحليل النسب المالية
لصندوق استثمار بنك مصر الثاني

أولاً : مؤشرات السيولة :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{١٤٠.٤١١٩٣٨}{٢.٩٢٦١٩٣}$ ٦,٧١ =	$\frac{١٤٨١٩٦٥٩٦}{٢.٣٤٠.١٠٥}$ ٧,٢٩ =
نسبة السداد السريع	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{١٤٠.٤١١٩٣٨ - \text{صفر}}{٢.٩٢٦١٩٣}$ ٦,٧١ =	$\frac{١٤٨١٩٦٥٩٦ - \text{صفر}}{٢.٣٤٠.١٠٥}$ ٧,٢٩ =
المعدل التقديري	$\frac{\text{النقية} + \text{لاستثمارات}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{٥١٩٨٣١ + ١٣٧٤٦٨٢١٠}{٢.٩٢٦١٩٣}$ ٦,٥٩ =	$\frac{٣١٣٥٧٨١ + ١٤٢٥٢٥٤٤٩}{٢.٣٤٠.١٠٥}$ ٧,١٦ =
نسبة صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{١٤٠.٤١١٩٣٨ - ٢.٩٢٦١٩٣}{١٤٠.٤١٢٨٥٦}$ ٠,٨٥ =	$\frac{١٤٨١٩٦٥٩٦ - ٢.٣٤٠.١٠٥}{١٤٨٢.٢٦٣٩}$ ٠,٨٦ =

ثانياً : مؤشرات النشاط :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{المخزون}}$	-	-
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{المبيعات [الإيرادات]}}$	$\frac{٤٧٢١٤٧٢}{٢.٩٢٦١٩٣}$ ٠,٢٣ =	$\frac{٤٩٣٨٩٧٩}{٢.٣٤٠.١٠٥}$ ٠,٢٤ =
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٤٧٢١٤٧٢}{١٤٠.٤١٢٨٥٦}$ ٠,٠٣ =	$\frac{٤٩٣٨٩٧٩}{١٤٨٢.٢٦٣٩}$ ٠,٠٣ =
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$	$\frac{٤٧٢١٤٧٢}{٢٤٢٣٨٩٧}$ ١,٩٥ =	$\frac{٤٩٣٨٩٧٩}{٢٥٣٥٣٦٢}$ ١,٩٥ =
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{الدائنون - أوراق الدفع}}$	$\frac{٤٧٢١٤٧٢}{١٩٨٣.٣٥٢}$ ٠,٢٤ =	$\frac{٤٩٣٨٩٧٩}{٢.٢٧٩٠٠}$ ٢,٢٩ =
متوسط فترة التحصيل	$\frac{\text{المدينون} + \text{أ.ق.} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$	$\frac{٢٤٢٣٨٩٧}{٤٧٢١٤٧٢}$ ٠,٥١ =	$\frac{٢٥٣٥٣٦٢}{٤٩٣٨٩٧٩}$ ٠,٥١ =
متوسط فترة السداد	$\frac{\text{الدائنون} + \text{أ.د.} \times ٣٦٠}{\text{المشتريات}}$	-	-

تحليل النسب المالية
لصندوق استثمار بنك مصر الثاني

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالليزسون	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{٢٠٩٢١٩٣}{١٤٠٤١٢٨٥٦} = ٠,١٥$	$\frac{٢٠٣٤٠١٠٥}{١٤٨٢٠٢٦٣٩} = ٠,١٤$
معدل التمويل بحقوق الملكية	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$	خسارة	خسارة
معدل التمويل بالقروض	= $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{القروض}}$	خسارة	خسارة
معدل تغطية الفوائد	= $\frac{\text{الدخل قبل للضرائب} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$	خسارة	خسارة
الاحتياطيات رأس المال	= $\frac{\text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}}$	خسارة	خسارة
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= $\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{(١٩٨٣٠٣٥٢)}{١٤٠٤١٢٨٥٦} = (٠,١٤)$	$\frac{١٨٩١٤٣٧٥}{١٤٨٢٠٢٦٣٥} = (٠,١٣)$

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{المبيعات (الإيرادات)}}$	خسارة	خسارة
العائد على الأصول	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{إجمالي الأصول}}$	خسارة	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{حقوق الملكية}}$	خسارة	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب	= $\frac{\text{صافي الربح قبل للضريبة} \times ١٠٠}{\text{حقوق الملكية}}$	خسارة	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$	خسارة	خسارة
نسبة عائد رأس المال للمستثمر	= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال للمستثمر}}$	خسارة	خسارة

تحليل النسب المالية
لصندوق استثمار بنك مصر الثاني

خامساً : نمو وتقييم السهم :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمة الاسمية للسهم	= $\frac{\text{رأس مال المصدر}}{\text{عدد الاسهم}}$	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{عدد الاسهم}}$	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= $\frac{\text{مجل الربح}}{\text{عدد الاسهم}}$	-	-
نصيب السهم في النقدية	= $\frac{\text{نقدية بالبنوك} + \text{الصندوق}}{\text{عدد الاسهم}}$	$\frac{519831}{500000} = 1.04$	$\frac{3135781}{500000} = 2.27$

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= $\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية}}{\text{إجمالي الديون}}$	$\frac{(1983.352)}{20927193} = (-.95)$	$\frac{(1891.375)}{20340105} = (-.93)$
نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول	= $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{119485745}{140412852} = .85$	$\frac{127856491}{148202339} = .86$

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= $\frac{\text{مصروفات البيع والتوزيع}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتسويقية	= $\frac{\text{المصروفات الإدارية والتسويقية}}{\text{صافي المبيعات}}$	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= $\frac{\text{لقروض طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	-	-

التعليق على المؤشرات المالية
لصندوق استثمار بنك مصر الثاني

أولاً : مؤشرات السيولة : Liquidity Ratios

(١) نسبة التداول : Current Ratio

نسبة التداول - الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧,٢٩	٦,٧١

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر عام ٢٠٠٢ وهو ٦,٧١ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٧,٢٩ بمقدار ٠,٥٨ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد رغم انخفاض ويشير إلى كفاية الأرصدة النقدية بصورة مرطية.

(٢) نسبة السداد السريع (Quick Ratio (Acid test ratio) :

$$\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧,٢٩	٦,٧١

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦,٧١ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٧,٢٩ بمقدار ٠,٥١ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية سائلة.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧,١٦	٦,٥٩

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالية وتقيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ هو ٦,٥٩ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٧,١٦ بمقدار ٠,٥٧ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى القدرة على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي أصول.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة : Current Assets Turnover :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

الاول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٢٣	٠,٢٤

ويوضح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصولها المتداولة فكلما ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل على عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات (المبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٢٣ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,٢٤ بمقدار ٠,٠١ وإن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى عدم تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات [الإيرادات]}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٠٣	٠,٠٣

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٣ كما هو في عام ٢٠٠١ ولا يوجد أي مؤشر ثبات في عام ٢٠٠٢ ويعتبر ضعيف جداً ويشير إلى عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة والثابتة..

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة :

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المدينون + أوراق القبض}}$$

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
١,٩٥	١,٩٥

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عما ٢٠٠٢ وهو ١,٩٥ كما هو في عام ٢٠٠١ دون تغيير في المؤشر وأن ثبات المؤشر في عام ٢٠٠٢ يعتبر ضعيف جداً ويشير إلى عدم فعالية إدارة الحسابات المدينة.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون} + \text{أوراق الدفع}}$$

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢,٣٩	٠,٢٤

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٢٤ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٢,٣٩ بمقدار ٢,١٥ وإن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد رغم الانخفاض ويشير إلى مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات.

[٧] متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون} + \text{أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٥١	٠,٥١

